



مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة

**The Cooperation Council for the Gulf States (GCC)
and the Challenge of Unity**

إعداد الطالب

عبد المحسن لافي الشمري

إشراف

الدكتور غازي صالح بني ملحم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الثاني 2011 - 2012

ب

تفويض

أنا عبد المحسن لافي الشمري أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عبد المحسن لافي الشمري

التاريخ: 2012 / 11 / 3

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة و عنوانها (مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدّي الوحدة)

وأجيزت بتاريخ 20 / 10 / 2012

التوقيع

مشرفا و رئيسا
ممتحنا داخليا
ممتحنا خارجيا

أعضاء لجنة المناقشة :

- 1- الدكتور غازي بني ملحم
- 2- الدكتور مسعود الربضي
- 3- الاستاذ الدكتور احمد سعيد نوفل

الإهداء

إلى كل من علمني حرفاً وأخلص في العطاء من والدي ووالدتي
ومعلميني بمراحلتي المختلفة، وإلى أبنائي وبناتي وزوجتي الذي كثيراً ما
بعدت عنهم بحثاً عن العلم والتجارب، ولن أنسى من أساء لي أيضاً إن كان
متعمداً أو غير ذلك، فلقد كنت الدافع للوصول والمحرك لهذه الآلة لاختصار
الوقت وبذل المزيد من الجهد، نعم الصديق الذي شجع وأبدع، لقد كانت
الكفة التي تعدل الميزان منذ البداية وإلى أن يشاء الله تعالى.

شكر وتقدير

بعد الشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى، لعونه وتوفيقه لي بإنجاز هذا العمل المتواضع، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، إلى أستاذي ومشرفي الدكتور غازي صالح بنبي ملحم، لما قدمه من جهد وافر وخير، أعانني على إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم وإرشاداتهم، التي بكل تأكيد تثري جودة هذا العمل وإخراجه على النحو المطلوب.

والشكر الجزيل لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل النبيل

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
و	قائمة المحتويات
ح	الملخص باللغة العربية
ط	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
3	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	فرضية الدراسة
4	حدود الدراسة
5	محددات الدراسة
5	تعريف المصطلحات
7	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
8	الإطار النظري
10	الدراسات السابقة
14	تميز الدراسة عن الدراسات السابقة
14	منهجية الدراسة

15	الفصل الثالث: أنواع الاتحاد بين الدول: تمهيد نظري
17	المبحث الأول: أشكال الدول الاتحادية غير الفيدرالية
23	المبحث الثاني: الاتحاد الفيدرالي
30	الفصل الرابع: التجارب الوحدوية والتكاملية الخليجية
33	المبحث الأول: محاولات وتجارب الوحدة بين دول الخليج العربية
41	المبحث الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربية
50	الفصل الخامس: نقاط الالتقاء والاختلاف نحو بناء الاتحاد الخليجي
52	المبحث الأول: نقاط الالتقاء نحو تحقيق الاتحاد الخليجي
68	المبحث الثاني: الاختلافات التي تواجه بناء الاتحاد الخليجي
76	الفصل السادس: التصورات النظرية لبناء الاتحاد الخليجي
79	المبحث الأول: رؤية في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية
88	المبحث الثاني: الاتحاد التدريجي بين دول الخليج العربية
94	الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات
103	قائمة المراجع
104	أ) الكتب العربية
108	ب) الدوريات العربية
111	ج) الرسائل الجامعية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة

إعداد الطالب

عبد المحسن لافي الشمري

إشراف

الدكتور غازي صالح بني ملحم

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحالة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتجارب الوجودية التي شهدتها، وأهم المستجدات التي اعقبت قيام المجلس في عام 1981. إضافة إلى تحديد أهم ملامح الاتحاد المحتمل بين دول الخليج العربية وتحديد نوع الاتحاد الملائم بينها. مع إبراز أهم العوامل التي تدفع دول الخليج العربية إلى البحث عن الاتحاد فيما بينها. وكذلك توضيح المعوقات التي يمكن أن تعرقل جهود دول الخليج العربية في السير في طريق الاتحاد. وقد انطلقت الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن تطور صيغة اتحادية متقدمة فيما بينها تكون أكثر تكاملاً واندماجاً لتصل إلى مرحلة الاتحاد الفيدرالي.

ومن خلال فصول الدراسة المختلفة التي حاولت الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التي أثارها فرضية الدراسة وأهدافها، ثبتت صحة فرضية الدراسة بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن تطور صيغة اتحادية متقدمة فيما بينها تكون أكثر تكاملاً واندماجاً لتصل إلى أنموذج الاتحاد الفيدرالي.

Abstract

The purpose of this study was to identify the complementary case of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf and unitary challenge, and the most important developments that followed the establishment of the Council in 1981. In addition to identifying the most important features of the possibly union between Gulf Arab states and determine the appropriate type of Union for them. Highlighting the most important factors that drive the Gulf Arab states to search for Union. As well as to clarify the obstacles that could impede the efforts of the Arab Gulf states in the path of the Union. The study was launched from the basic assumption that the Gulf Cooperation Council for the Arab Gulf States could develop a federal formula advanced among them be more integrated and integrated to reach the stage of the Federal Union.

Through various classes that tried to answer the key questions raised by the hypothesis of the study and its objectives, proved the validity of the hypothesis of the study that the Gulf Cooperation Council for the Arab Gulf States could develop a federal formula advanced among them be more integrated and integrated to reach the federation model.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يمثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه في العام 1981 نقطة تحول في العلاقات العربية العربية وأنموذجاً ناجحاً في بناء إطار وحدوي عربي على مستوى الإقليم الخليجي. لقد انطلقت فكرة هذا المجلس من الضرورة الملحة للتعاون بين دول الخليج العربية الست، وهي: المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان. حيث تتشابه هذه الدول إلى حد بعيد في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتواجه تهديدات وأخطار خارجية متماثلة نوعاً ما.

لقد جاءت الخطوة الخليجية نحو التعاون المشترك، بهدف تعبيد الطريق نحو اتحاد شامل بين هذه الدول الست وذلك طبقاً للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أكد على ضرورة التعاون والتكامل بين دول المجلس سعياً إلى تحقيق الوحدة بينها. كما أن استمرارية مجلس التعاون الخليجي وتطوره المستمر إطاراً تكاملياً وتعاونياً بين دول الخليج العربية الست ترك انطباعاً قوياً بأن الوحدة قد يحالفها النجاح مستقبلاً وخصوصاً في ظل حالة التشابه الكبير بين هذه الدول.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتناقش واحدة من أهم القضايا المستقبلية التي تواجه دول الخليج العربية وهي البحث عن الاندماج في كيان سياسي اقتصادي اجتماعي عسكري موحد يعزز حالة التعاون بينها من أجل تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى إمكانية قيام اتحاد خليجي عربي يمثل تأطيراً لدول الخليج العربية، ويمثل قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، أي بمعنى البحث عن صيغة اتحادية أقرب إلى الفيدرالية، لتجمع بين هذه الدول وخصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

أسئلة الدراسة:

استناداً إلى هذه الإشكالية تحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة التساؤلات التالية:

أولاً: ما أهم التجارب الوحدوية التي شهدتها التجربة التكاملية الخليجية؟

ثانياً: ما ملامح الاتحاد المحتمل ونوع الاتحاد الملائم بين دول الخليج العربية؟

ثالثاً: ما العوامل التي تدفع دول الخليج العربية إلى البحث عن الاتحاد فيما بينها؟

رابعاً: ما المعوقات التي يمكن أن تعرقل جهود دول الخليج العربية في السير نحو الاتحاد؟

خامساً: ما التصورات النظرية لشكل الاتحاد الخليجي المستقبلي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

أ. التعرف على الحالة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتجارب الوحدوية التي شهدتها.

ب. تحديد أهم ملامح الاتحاد المحتمل بين دول الخليج العربية وتحديد نوع الاتحاد الملائم بينها.

ج. إبراز أهم العوامل التي تدفع دول الخليج العربية إلى البحث عن الاتحاد فيما بينها.

د. توضيح المعوقات التي يمكن أن تعرقل جهود دول الخليج العربية في السير في طريق الاتحاد.

هـ. تبيان التصورات النظرية لشكل الاتحاد الخليجي المستقبلي.

أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

(1) هذه الدراسة هامة لأنها تقدم للباحثين والسياسيين معلومات تتعلق بمسار تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبيان إمكانية الوصول بهذه العلاقة إلى حالة اتحاد بين هذه الدول.

(2) هذه الدراسة هامة أيضاً لأنها تقدم للمكتبة العربية معلومات عن دور العوامل المساعدة التي تلعب دوراً كبيراً في دفع دول الخليج العربية باتجاه الاتحاد، وكذلك استراتيجيات وآليات تنفيذ هذا الاتحاد، من أجل الخروج بتوصيات واقعية مقبولة تسهم في تعزيز فكرة بناء الاتحاد الخليجي، وتزويد من إثراء ودعم المعلومات التي بحثت في هذا المجال الحيوي الهام لحاضر الأمة العربية، وباعتبارها نواة أولية من شأنها أن تقود إلى وحدة عربية شاملة.

فرضية الدراسة:

تنتطق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها "أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن تطور صيغة اتحادية متقدمة فيما بينها تكون أكثر تكاملاً واندماجاً لتصل إلى أنموذج الاتحاد الفيدرالي".

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1981-2011.
- الحدود البشرية: شعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

محددات الدراسة:

أهم المحددات في هذه الدراسة:

- (1) عدم وضوح المواقف الحقيقية لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالاتحاد بينها.
- (2) عدم وجود تصور واضح لشكل الاتحاد الخليجي المنشود.
- (3) صعوبة التوقع بمدى تأثير الظروف الداخلية والخارجية على كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التوجه نحو الاتحاد.

تعريف المصطلحات

(1) **مجلس:** المجلس - مجلس مكان الجلوس. والمجلس هو الطائفة من الناس تُخصَّصُ للنظر فيما يُنَاطُ بها من أعمال. ومنه: مجلس الشعب ، ومجلس العموم ، ومجلس الأعيان، والمجلس الحسيي ... إلخ (المعجم الوسيط).

(2) **تعاون: التعاون (في علم الاقتصاد والسياسة):** مذهب سياسي واقتصادي شعاره : الفرد للجماعة والجماعة للفرد ، ومظهره : تكوين جماعات للقيام بعمل مشترك لمصلحة الأعضاء والاستغناء عن الوسيط (المعجم الوسيط)

(3) **تحدي:** التحدي - تحدّ، التحديّ: هو مصدر تحدّى. ويعني "وَأَجَبَ خَصْمَهُ بِالْتَحَدِّيِّ" : بدعوته إلى المباراة 2. " لم يكن أمامه إلا تحدي المخاطر " أي: مواجهتها، مجاببتها (المعجم الوسيط).

(4) **وحدة:** هي حالة ما اتحد من الناس أو الأشياء: ومن أشكالها الوحدة السياسية، الوحدة الاقتصادية (المعجم الوسيط).

(5) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** منظمة إقليمية عربية أعلن عن تأسيسها في شباط من العام 1981، وضمت في عضويتها كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، ومملكة البحرين، في أعقاب مؤتمر

قمة عقده الدول الست الأعضاء في هذا المجلس في أبو ظبي في 25 أيار 1981، وانتهى بإصدار بيان مشترك حددت بموجبه أهداف هذه المنظمة الخليجية وصلاحياتها (الكيالي، 1990: 44).

(6) الاتحاد الخليجي العربي: يمكن تعريفه إجرائياً بأنه "صيغة وحدودية متقدمة تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وتضمن قيام سلطة سياسية وعسكرية واقتصادية موحدة لهذه الدول تشمل على قيادة سياسية واحدة، وجيش واحد، وبنية اقتصادية واحدة".

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أ) الإطار النظري

رغبت دول الخليج العربية في توحيد كل ما يهدف إلى تقوية مصالحها والتقاء إرادتها منذ إعلان استقلالها عن الاستعمار البريطاني، فقد بدأ الشيخ جابر الأحمد في أيار عام 1976 (عندما كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء آنذاك) بالدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة والاعتماد القائم على أسس سليمة ومنتينة لمصلحة شعوب دول منطقة الخليج العربي، فكانت دعوته البذرة التي أثمرت في سرعة التحرك إلى العمل في تكوين الإطار العام لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي (بشارة، 1982: 60).

لقد تطورت فكرة أمير دولة الكويت الأسبق الشيخ جابر أثناء مؤتمر القمة العربي في عمان عام 1980، حيث قام الأمير بطرح رؤيته وأفكاره لقادة دول الخليج العربية حول قيام وحدة خليجية تجمع الدول الخليجية الست، وفي اجتماع عُقد في أواخر ذلك العام في السعودية تم بحث هذا الموضوع جدياً بين قادة دول الخليج العربي، وتم التفكير في قيام وحدة في الخليج على أساس مشاركة الدول الخليجية العربية الست (الأسطل: 1999: 13-14).

بدأت الخطوات التنفيذية لفكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف عام 1981، حيث تم الاتفاق مبدئياً على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الست، وبعد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية، عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست مؤتمراً في الرياض بتاريخ 4 شباط 1981، ووقعوا على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأشار بيان إنشاء المجلس إلى ما يربط بين الدول

المؤسسة لهذه المنظمة الإقليمية، من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، ووحدة تراث هذه الدول، وتمائل تكوينها السياسي، والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري. كما أكد البيان رغبة هذه الدول في تعميق التعاون، وتطوير التنسيق بينها في مختلف المجالات. وأشار البيان أن إنشاء مجلس التعاون جاء تمشياً مع الأهداف القومية للأمة العربية، وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية، الذي حث على التعاون الإقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية (رجب، 1988: 66).

وكانت خشية دول مجلس التعاون الخليجي من الخطر الإيراني بعد الثورة الإسلامية التي أخذت بعداً عقائدياً إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة، فضلاً عن الخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقة الخليج، وتنافس مع الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة وثرواتها، خاصة النفطية منها، كانت مجمل تلك الأحداث من أبرز العوامل الحيوية التي دفعت الدول الخليجية العربية لإقامة مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الاستراتيجي والأمني، وهو ما رأى فيه بعض المحللين رؤية سليمة وصحية من قبل دول الخليج لمعادلة التوازن الإقليمي في الخليج، حيث حاولت دول مجلس التعاون الخليجي إعادة ترتيب توازن القوى في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق وإيران، ولكنها لم تكن بمستوى الدول التي تحقق التوازن الثلاثي أو المركب، مما أبقى الوضع على ما هو عليه من توازن ثنائي بسيط بين إيران والعراق نظراً لتفوق كلا الدولتين على الأطراف الأخرى بالمنطقة (البيسكي، 2003: 81-85).

ومن هنا يمكن القول أن مجلس التعاون قد قام استناداً إلى مجموعة من الحقائق من ضمنها

ما يلي:

أولاً: ليس هناك من دولة عربية خليجية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمناً بمفردها بمعزل عن الأمن القومي العربي.

ثانياً: لا يمكن تحقيق التنمية في إطار كيان صغير مغلق، على اعتبار أن قضايا التنمية هي قضايا قومية بمفهومها الشامل.

ثالثاً: أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر، وفي ظل الدولة القطرية العربية، وفي إطار البحث عن صيغة توفق بين الخصوصية القطرية وحتمية التجمع، يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول "لها السمات والخصوصيات التي تجعلها كياناً متكاملًا، وهي تملك "الماضي الواحد" في تشابكها العائلي، وتركيبتها الاجتماعية، وهو الصيغة المناسبة لتوفير التجمع الإقليمي، الذي يضع نفسه فوق المصلحة القطرية وتأمين الصيغة الجماعية التي تأخذ المنطقة إلى القرن الواحد والعشرين" (بشارة، 1988: 90-91).

ب) الدراسات السابقة

1- دراسة الأحمد (1993) بعنوان: "النظام الفكري والاجرائي للاتحاد الخليجي الفيدرالي المنشود: نحو مشروع اتحاد فيدرالي خليجي: دراسة سياسية اجتماعية". هدفت هذه الدراسة إلى معالجة قضية الاتحاد الخليجية الفيدرالي أو الاندماجي باعتبارها قضية سياسية اجتماعية ذات طابع خاص. كما هدفت إلى وضع تصورات لكيفية الاتحاد الخليجي ونوعية هذا الاتحاد من حيث كونها اتحاداً فيدرالياً.

وخلصت دراسة الأحمد إلى أن مسألة تحقيق التعاون الخليجي لم يكتنفها صعوبات أساسية سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي وذلك للتشابه الكبير بين أنظمة دول مجلس التعاون سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ونتيجة للنهج الواقعي والمرتزن الذي سلكه قادة هذه الدول في أثناء سعيهم لتحقيق إطار وحدوي يجمع ما بين دولهم.

2- دراسة آل عوير (2002) بعنوان: "أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية". تناولت هذه الدراسة أثر المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها منطقة الخليج العربي والتي جعلت من نشأة المجلس ضرورة حتمية مثل الثورة الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان والحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية. حيث شكلت هذه المتغيرات تحديات كبيرة لدول المنطقة بصفة عامة ولدول الخليج العربي بصفة خاصة. وركزت الدراسة على النظرة المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء مجموعة من التحديات الجديدة وفي مقدمتها العولمة والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الدولية وكذلك التحديات الإقليمية التي تواجه المجلس مثل التحدي العراقي والإيراني والإسرائيلي والوجود الأجنبي.

3- دراسة المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية (2003) بعنوان "دول مجلس التعاون الخليجي وتدايعات عراق ما بعد صدام". بحثت هذه الدراسة في العلاقات الخليجية العراقية وآثار انهيار نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، على دول المجلس والاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي بعد احتلال العراق. وتناولت الدراسة كذلك الخطوات الإصلاحية التي قامت بها دول الخليج العربية لتعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي في دولها. وانتهت الدراسة إلى القول بأن الاحتلال الأمريكي للعراق يفرض تبعات جديدة على دول مجلس التعاون، وأن الأولويات المتحدة تعمل على بلورة استراتيجية جديدة للمنطقة وإنه يجب على دول مجلس التعاون الخليجي التعامل مع هذه الأوضاع بشكل إيجابي وأن تعمل على تحديث البنية السياسية فيها انطلاقاً من حاجة مجتمعاتها، وان لا تنتظر الحل الخارجي التي لا تناسبها.

4- دراسة العدوانى (2003) بعنوان "إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقتربات جديدة". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على هيكل وبنية توازن القوى في منطقة الخليج العربي باعتبارها من أكثر الأقاليم التي تعرضت لاهتزازات وعدم استقرار في نظام توازن

القوى الإقليمية، خاصة منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م وما تبعها من تغيرات جيواستراتيجية تمثلت في التنافس والصراع بين القوى الإقليمية على النفوذ والهيمنة وقيادة توازن القوى لصالحها على حساب القوى الإقليمية الأخرى. ورأت الدراسة أن حالة عدم الاستقرار هذه، قادت دول الخليج العربية إلى إنشاء كتل إقليمية خليجية تمثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست التي بحثت لها عن موقع في توازن القوى الخليجي. لكن دون تأثير يذكر في هذا التوازن، سوى محاولتها الحفاظ على أمنها وسيادتها.

5- دراسة البستكي (2003) بعنوان "أمن الخليج: من غزو الكويت إلى غزو العراق". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشروع الأداء الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كإطار مشترك يعكس اهتمام دول الإقليم بأمن ومستقبل الخليج، وذلك من خلال رصد وتحليل الأسباب الموضوعية والذاتية، الداخلية والخارجية التي أدت إلى فشل مشروع الأداء الأمني لدول المجلس. وتؤكد الدراسة أن صيغة مجلس التعاون الخليجي وبعد أكثر من عشرين عاماً على طرحها كإطار لتحقيق أمن الخليج، قد أصبحت محل تساؤل ومراجعة، ينبغي على دور المجلس القيام بها بشكل يلبي المتطلبات ويرقى إلى مستوى طموحات شعوب وحكومات وقادة دول المجلس.

6- دراسة مناور (2004) بعنوان: "الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي 1990-2002". هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الوضع السائد في منطقة الخليج خلال الفترة 1990-2002، ومدى تأثير الأمن القومي الخليجي بالأزمات التي مرت به، كما قدمت الدراسة استعراضاً لمفاهيم الأمن القومي والأمن القومي العربي والأمن القومي الخليجي مع ذكر مصادر تهديد كل منهم. كما تناولت الدراسة محاولات دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منظومة أمنية موحدة من خلال التعاون العسكري

الخليجي والانجازات العسكرية للمجلس والانفاق العسكري والعقبات الماثلة أمام هذه المحاولات والحلول المقترحة لاجتياز هذه العقبات.

7- دراسة أبل (2004) بعنوان: "آفاق تطوير مجلس التعاون الخليجي". تتناول هذه الدراسة عملية تطوير مجلس التعاون الخليجي التي ترى أنه يتوجب أن تعالج بأفق استراتيجي ينطلق من مصلحة الأجيال القادمة في عموم المنطقة. حيث أن دول الخليج تربطها سمات مشتركة ومصالح استراتيجية متطابقة، وليست بحاجة إلى غير العمل الجاد والحرية في التحرك من أجل بناء طريق للوحدة يحقق المصير المشترك. وأن البناء والتنمية الاقتصادية هما الخطوة الأولى التي ستفسح المجال للمزيد من الخطوات الجادة على طريق الوحدة السياسية مستقبلاً.

8- دراسة الأنصاري (2005) بعنوان: "من أجل برلمان خليجي موحد". تتناقش هذه الدراسة إمكانية تطوير مجلس لسلطة تشريعية موحدة في دول مجلس التعاون الخليجي كخطوة أولى لبناء اتحاد خليجي. وترى الدراسة أن موطن العلة في تطور العمل الوحدوي الخليجي هو "المشاركة الشعبية"، ولذلك وانطلاقاً من أهمية التفاعل مع المطالب الشعبية يتوجب تفعيل دور الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ليقارب دور برلمان خليجي موحد.

9- دراسة العنزي (2008) بعنوان: "مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية". تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي دفعتها منذ عام 1981 إلى التفكير في تكوين إطار للأمن الجماعي والتعاون فيما بينها لسد احتياجات الأمن الناشئة في المنطقة، ولمواجهة التهديدات الجديدة التي قد تواجهها، وكان مجلس التعاون هو الآلية لتحقيق هذه التطلعات والأهداف.

10- دراسة خليفة (2012) بعنوان: "سياسة المحاور الجيوبولتيكية والاتحاد الخليجي في القرن 21". تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الاتحاد الخليجي هو النواة الحقيقية لبناء محور

جيوپولتيكي قادر على الانطلاق من خلال ثلاثة أطوار زمنية في الاندماج والتحول للوصول إلى نموذج اتحادي قادر على إدارة الشرق الأوسط الجديد. وترى الدراسة أن فكرة الاتحاد الخليجي هي أسى درجة من درجات التعاون الذي يكفل تأطير جهود كامل الأعضاء في بوتقة واحدة تجعل من الدول الخليجية الست قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية متضامنة ومتعاونة.

تميز الدراسة عن الدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة المعنونة بـ " مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة" عن غيرها من الدراسات السابقة هو أنها تتناول موضوع إمكانية قيام اتحاد خليجي عربي يمثل قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية تجمع بين دول الخليج العربية الست. كما انها تحاول تحديد أهم ملامح الاتحاد الخليجي العربي المحتمل وتحديد نوع الاتحاد الملائم فيما بينها. وكذلك مناقشة أهم العوامل التي تدفع دول الخليج العربية إلى البحث عن الاتحاد، إضافة إلى توضيح القضايا التي يمكن أن تعرقل جهود هذه الدول في السير نحو الاتحاد.

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة **المنهج التاريخي** لتتبع مراحل تطور التجارب الوحدوية والتكاملية الخليجية والمعوقات التي واجهتها وأسباب هذه المعوقات، وتوظيفها في إثبات فرضية البحث. كما أنها تستخدم **المنهج الوصفي التحليلي**، من أجل تحليل واقع ومستقبل الاتجاه نحو بناء الاتحاد الخليجي العربي بهدف التوصل إلى استنتاجات وتوصيات من شأنها تخدم مشكلة وهدف الدراسة.

الفصل الثالث

أنواع الاتحاد بين الدول: تمهيد نظري

الفصل الثالث

أنواع الاتحاد بين الدول: تمهيد نظري

مقدمة

تتعدد أشكال الدول وأنظمة الحكم فيها وتتنوع وفقاً للمنظور الذي يتم من خلاله النظر إليها، ووفقاً لأسلوب تولي السلطة العليا بها. وتنقسم الدول إلى نظم ملكية تتبع أسلوب التوريث، ونظم جمهورية تتبع أسلوب الانتخاب. ومن الدول كاملة السيادة التي تتمتع باستقلالية وحرية في ممارسة سلطاتها، ودول ناقصة السيادة والتي تقع تحت طائلة الاستعمار وأشكاله المختلفة من حماية أو انتداب أو وصاية. وهناك العديد من المعايير الأخرى التي يمكن التمييز على أساسها بين الدول من أهمها نمط توزيع السلطة بين الوحدات المكونة للدولة محافظات كانت أو أقاليم أو ولايات أو غيرها من المسميات. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين شكلين أساسيين للدولة وهما الدول البسيطة والدول المركبة.

إن الدولة البسيطة تمتلك سلطة واحدة وإقليم واحد وشعب واحد، إضافة إلى القوانين الواحدة التي تنظم أمور هذه الدولة، ووجود الدستور الواحد الذي ينظم سلطات الدولة وشؤون إدارتها، واستناداً إلى هذا الدستور فإن النظام السياسي الحاكم في هذه الدولة يمتلك السلطة والسيادة الكاملة على إقليم الدولة وشعبها، ونمط الدولة البسيطة هو النمط الغالب على دول العالم اليوم. أما نمط الدولة المركبة أو ما يطلق عليه النمط الاتحادي للدولة، فهو يظهر من خلال اتحاد دولتين أو أكثر، وهذه الاتحادات يختلف شكلها استناداً إلى الغاية المنشودة من الاتحاد بينها، وهذا ما يبرر الاختلافات الموجودة بين أنماط وأشكال الاتحاد في النظام الدولي. ولقد نشأت الدولة الاتحادية أو المركبة في الماضي في ظل ثلاثة نماذج تاريخية للاتحادات الدولية وهي: الاتحاد الشخصي والاتحاد الفعلي والاتحاد الكونفدرالي، أمّا في الوقت الحاضر فالنموذج الغالب للدولة الاتحادية يتمثل في الدولة الفيدرالية التي تنشأ بموجب الاتحاد الفيدرالي.

المبحث الأول

أشكال الدول الاتحادية غير الفيدرالية

يتضمن القانون الدستوري في ما يتعلق بأشكال الدول أربعة أنماط مختلفة من الاتحاد بين الدول وهي: الاتحاد الشخصي، والاتحاد الفعلي أو الحقيقي، والاتحاد التعاهدي أو الكونفدرالي، والاتحاد الفيدرالي. والتميز بين هذه الأنماط الأربعة ليست دقيقة ولا واضحة وضوحاً كاملاً، حيث أن هناك أنماط أخرى من الاتحاد قد لا تندرج تحت هذه الأشكال السابقة مثل اتحاد الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) والمملكة المتوكلية اليمينية في 8 آذار 1958، ويلاحظ أنه في الاتحادات المذكورة ليس هناك تأثير على سيادات الدول الأعضاء في الاتحاد باستثناء الاتحاد الفيدرالي أو المركزي (الجرف، 1966: 152-155).

تنشأ الدولة المركبة من اتحاد دولتان أو أكثر، تكون خاضعة لسلطة مشتركة، وان ذلك لا يجعل منها دولة واحدة، فالدولة المركبة أو المتحدة، هي مجموعة دول اتحدت لتحقيق أهداف مشتركة، ويشير البعض إلى أن قيام نوع من أنواع الاتحاد بين عدد من الدول، لا يعني أن تتحول هذه الدول بالضرورة إلى دولة واحدة، إذ أن الأمر يتوقف على نوع الاتحاد المتفق عليه، ومدى الاندماج الذي يسمح به بين الدول الداخلة فيه (بسيوني، 2002: 92).

فالدول الأعضاء الداخلة في الاتحاد تخضع لسلطة مشتركة وتتوزع سلطات الحكم ما بين هذه السلطة المشتركة والسلطات الخاصة بالدول الداخلة في الاتحاد كل على حدة، وبالطبع يختلف توزيع السلطة حسب طبيعة الاتحاد المتفق عليه فيما بينهما وظروف نشأته وتطوره.

وقد ظهر تاريخياً ثلاث أشكال من الاتحاد بين الدول وهي: الاتحاد الشخصي، والاتحاد الفعلي أو الحقيقي والاتحاد الكونفدرالي، وعرفت بالاتحادات القديمة، في حين جاء الاتحاد الفيدرالي كأفضل وأنجح صيغ الاتحاد الحديث، وفيما يلي استعراض لأشكال الاتحاد القديم.

أولاً: الاتحاد الشخصي

يأتي هذا النمط من خلال اتحاد دولتين أو أكثر تحت عرش واحد مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة و تنظيمها الداخلي المستقل، فمظهر الاتحاد في هذا النمط يتجسد في وحدة رئيس الدولة فقط. فهذا الاتحاد ينشأ من خلال تقابل عرشين أو أكثر في شخص واحد، أو دولتين جمهوريتين في رئيس واحد (الجرف، 1966: 155-157)

وتشير الموسوعة السياسية إلى أن هذا النمط من الاتحاد بين دولتين (أو أكثر) يكاد يكون وقفاً على تاريخ الملكيات الأوروبية بسبب وجود صلات قرى بين الملوك الأوروبيين وارتباط هذه الصلات بتقاليد وقواعد انتقال التاج الملكي من ملك إلى آخر. فالإتحاد الشخصي يفترض وجود ملك واحد على مملكتين يحصر بين يديه جزءاً على الأقل من السيادة على كل منهما، مع بقاء حكومة كل دولة مختلفة ومستقلة عن الأخرى (الكياي، 1990: 47).

وهذا النمط من الاتحاد يراه أغلبية الفقهاء انه وليد الصدفة لأنه ناتج لأسباب و دوافع طرفية مرحلية للدولة بزوالها يزول هذا الاتحاد و يتكون هذا الاتحاد إما:

(1) الاتحاد لشخص حاكم (ملك إمبراطور - أو رئيساً لجمهورية) نتيجة اجتماع حق وراثته عرش دولتين في يد الأسرة الملكية.

(2) نتيجة زواج بين عرشين ملكيين، كما حدث بين إنجلترا و هانوفر (1714-1816)، لكسمبورغ و هولندا (1815-1890).

(3) يمكن أن يتحقق على اثر اتفاقية دولية.

(4) يأتي أيضاً عن طريق الانتخابات لشخص واحد رئيساً للجمهورية.

كما تعد الحرب بين دول الاتحاد الشخصي حرب دولية بالرغم من أن الرئيس واحد لكل دولة و بالتالي أي علاقة تقوم بين هذه الدول تحكمها قواعد القانون الدولي. كما أنه لا يلزم في

الاتحاد الشخصي تشابه نظم الحكم للدول المكونة له (ملكي دستوري ملكياً مطلقاً) (الخطيب، 2006: 80).

وكما ينشأ هذا الاتحاد عن طريق الصدفة، فإنه عادة ما ينتهي عن طريق الصدفة أيضاً، وبما انه لا يترتب على هذا الاتحاد زوال سيادة أي دولة داخلية في الاتحاد، فإن انتهاء الاتحاد أيضاً لا يؤثر على الدول الداخلة فيه بشكل كبير، حيث يمكن التعامل مع انتهاء هذا الاتحاد بسهولة ويسر من خلال عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الاتحاد، ويساعد على ذلك كون الوحدة الشخصية تنصب فقط على صاحب السلطة، ولا تمتد إلى ممارسة هذه السلطة (الشرقاوي، 2007: 82)

ثانياً: الاتحاد الفعلي (الحقيقي)

من خلال العرض السابق يلاحظ أن الاتحاد الشخصي هو اتحاد يربط بين دولتين أو أكثر دون أن يمتد إلى ممارسة السلطة، غير أن الاتحاد بين بعض الدول اتخذ أحياناً صوراً أكثر عمقاً وهو بذلك الشكل أصبح بمثابة اتحاد حقيقي أو فعلي، لأنه يمتد إلى ممارسة السلطة، إذ تختص الحكومة الاتحادية بالعلاقات مع الدول الأجنبية ومسائل الدفاع الوطني والمسائل المالية، بينما تظل الحكومات مستقلة في الفروع الأخرى، كما تحتفظ كل منها بمجلسها التشريعي الخاص بها (الشرقاوي، 2007: 80-82).

يعرف الاتحاد الفعلي أو الحقيقي بأنه اتحاد دولتين أو أكثر، مما ينتج عنه ذوبان شخصية الدول الأعضاء الخارجية في شخصية دولية جديدة (الاتحاد)، وهو ينشأ بموجب معاهدة بين الدول الراغبة بالدخول في الاتحاد، تتنازل كل منها عن سيادتها الخارجية، كما تخضع جميعها لرئيس واحد تساعده هيئة خاصة من أجل تحقيق مصالح مشتركة (دبلوماسية وعسكرية) مع احتفاظ كل دولة بدستورها وتشريعاتها وإدارتها المحلية. ويعتبر الاتحاد الفعلي (الحقيقي) أكثر متانة من الاتحاد الشخصي، وهو يربط الدول والأعضاء بروابط أشد قوة وأكثر تماسك (بوديار، 2003: 60).

ويتفق الاتحاد الفعلي أو الحقيقي مع الاتحاد الشخصي من ناحية أن للدولتين أو أكثر الداخلة في إنشاء هذا الاتحاد رئيساً أو ملكاً واحداً ، لكنه يختلف معه من حيث اندماج الدول المكونة له في مسألة الشؤون الخارجية، والاتحاد الفعلي ليس دولة في حد ذاته، ولكنه كاتحاد بين دولتين أو أكثر يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، لأنه يمارس نيابة عن الدول الداخلة فيه سائر الاختصاصات الخارجية ، كإعلان الحرب، وعقد المعاهدات، والتمثيل الدبلوماسي، ولعل في تسمية هيئة واحدة للشؤون الخارجية للدول الداخلة في الاتحاد، ما يجعل منه صورة أقوى من النوعين السابقين من الاتحادات، وان كان الاندماج لا يزال اندماجاً جزئياً لا يصل إلى درجة الدولة البسيطة (الطبيب، 2007: 145).

ومن أشهر الأمثلة على هذا النمط من الاتحاد الفعلي (الحقيقي)، هو الاتحاد بين النرويج والسويد عام 1815 (بمقتضى اتفاقية توست TOST)، حيث اضطرت النرويج المهزومة إلى قبول شروط السويد وسيطرة التاج السويدي (حتى 26 تشرين الأول عام 1905) حيث استعادت النرويج استقلالها، واعتلى عرشها أسرة من أصل دانماركي، وكذلك الاتحاد بين النمسا والمجر بمقتضى اتفاق عام 1867، الذي ظل يتجدد كل عشر سنوات حتى عام 1918 عندما انهارت إمبراطوريتي النمسا والمجر (الشرقاوي، 2007: 83)

ويختلف الاتحاد الفعلي (الحقيقي) عن التحالف (Alliance) في أنه يفترض رئيساً مشتركاً للاتحاد، كما أنه يشكل على المستوى الدولي كياناً وحيداً يمثله رئيس الاتحاد بعكس التحالف الذي لا يتطلب رئيساً واحداً، وكذلك تبقى كل دولة محتفظة بسيادتها الكاملة (دولياً وداخلياً) (بوديار، 2003: 60).

ثالثاً: الاتحاد الكونفدرالي (التعاهدي)

يعد هذا النوع من الاتحادات وسطاً من حيث الاندماج بين الدول المكونة له ، بين الاتحاد الشخصي الذي تحتفظ فيه الدولة العضو بكامل شخصيتها وسيادتها الداخلية والخارجية ، وبين الاتحاد الفعلي الذي تفقد فيه الدولة العضو شخصيتها الدولية لصالح ظهور شخصية الاتحاد في المجال الدولي، فالإتحاد الاستقلالي وإن كان يشبه الإتحاد الشخصي في الإبقاء على شخصية واستقلال الدول الأعضاء في المجالين الداخلي والخارجي، إلا أنه يربط بينها على أساس تنازل كل منها عن جزء من اختصاصاتها الخارجية لصالح هيئة اتحادية مشتركة، وذلك وفقاً لمعاهدة تبرم بين الدول الداخلة في تكويته (الطبيب، 2007: 144).

ومن هنا يمكن تعريف الإتحاد الكونفدرالي بأنه: "شكل من التنظيم الاتحادي بين دول تعهد بممارسة بعض صلاحياتها إلى سلطة مركزية مشتركة مع الاحتفاظ بحكوماتها المميزة، وتتألف السلطة المركزية أساساً من هيئة تنسيق ملزمة باتخاذ قراراتها كافة أو معظم قراراتها على الأقل، بإجماع الدول الأعضاء في الكونفدرالية" (الكيالي، 1990: 285).

كما يعرف بأنه "تحالف عدة دول بقصد تنظيم بعض الأمور المشتركة مثل تنسيق بعض الشؤون الاقتصادية والثقافية والدفاعية ومنع الحروب والمنازعات الداخلية مع احتفاظ كل دولة بسيادتها وكذلك برئيسها (بوديار، 2003: 60).

ومن هنا فإن هذا الإتحاد ينشأ نتيجة معاهدة تبرم بين دول كاملة السيادة تتفق على تنظيم علاقتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية مع بعضها البعض، فتنشأ علاقة اتحادية تحتفظ بموجبها كل دولة بسيادتها واستقلالها وحكامها وحكومتها وبنظامها السياسي وتحافظ على جنسية مواطنيها، وتمتلك حق الانسحاب من الإتحاد، ويعد دخولها في نزاع مع إحدى الدول نزاعاً دولياً وينتهي

الاتحاد الكونفدرالي إما بانفصال الدول الأعضاء أو انحلال الاتحاد أو زيادة تماسكها وترابطها ودخولها في اتحاد فيدرالي عوضاً عن الاتحاد الكونفدرالي (شطناوي، 2003: 92).

ويرفض بعض فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية النظر إلى الاتحاد الكونفدرالي باعتباره يعني نشوء دولة واحدة بين الدول المتعاهدة ويعترف لها بالشخصية الدولية رغم تمتع الاتحاد بحق التمثيل السياسي المستقل، ويوجد فريق آخر من الفقهاء من يوافق على ذلك لأن الاتحاد لا يؤثر في شخصيات الدول المنظمة وتستمر مستقلة إحداها عن الأخرى، ومع الدول الداخلة في الاتحاد، ولو اندلعت أو نشبت حرباً بين الدول المتعاهدة فهي تكون حرباً دولية وليست حرباً أهلية، ومن هنا يمكن النظر مثلاً إلى جامعة الدول العربية باعتبارها من قبيل الاتحادات التعاهدية (الجرف، 1966: 160-162).

وعليه، فإن المعاهدة أو الاتفاقية هي أساس نشأة الاتحاد الاستقلالي و تبين الأهداف المشتركة للدول مثل ضمان استقلال كل دولة و الدفاع عن أمنها الخارجي و العمل على تحقيق مصالح اقتصادية متبادلة و هذا تشرف عليه الهيئة سواء كانت جمعية أو مؤتمر أو مجلس يتكون على أساس المساواة بين الدول الأعضاء بغض النظر عن قوتها أو مساهمتها أو عدد سكانها ولا تغير الهيئة فرق دول الأعضاء و لكن تبقى مجرد مؤتمر سياسي و القرارات التي تصدرها بإجماع الدول في الغالبية(الخطيب، 2006: 83).

ومن جهة أخرى، فإن الهيئة المشرفة على الاتحاد يقتصر دورها على الدور الاستشاري، وذلك من خلال تحديد السياسة المشتركة للدول الأعضاء، ويتم هذا التحديد عادة من خلال توصيات لا تكون قابلة للتنفيذ ما لم تحصل على موافقة الدول الأعضاء فيها، ولذا لا تكون هذه الهيئة بمثابة سلطة فوق الدول الأعضاء (شطناوي، 2003: 92).

المبحث الثاني

الاتحاد الفيدرالي

الفيدرالية هي السمة الأساسية في الأنظمة السياسية الحديثة التي تسعى إلى حل مشكلاتها القانونية والتنظيمية والسياسية التي تعقدت بفعل التبدل الاجتماعي والعلاقات الدولية، فهي على الصعيد الداخلي تسعى لتنظيم أمور الدولة الداخلية، بهدف تسيير العمل والوظائف وتوزيعها ما بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، بحيث تحترم السلطة الفيدرالية المصالح الخاصة للقوى المؤلفة للدولة. وعلى الصعيد الخارجي تلجأ الدولة الفيدرالية إلى رسم علاقاتها الدولية لصالح مجموع الوحدات والكيانات التي تتكون منها (الكياي، 1990: 479).

والاتحاد الفيدرالي هو اتحاد بين مجموعة من الدول، تربط بينها علاقات قانونية تتمثل بالقانون الدستوري، وهذه الدول تنصهر في دولة واحدة، تمتلك جميع اختصاصات السلطة العامة، بحيث تمثل سيادة الاتحاد وخصوصاً في مجالات العلاقات الخارجية، والتشريع والقضاء. إضافة إلى ذلك، فإن الدولة الاتحادية تحتفظ لنفسها بمد اختصاصاتها على حساب اختصاصات الدول الداخلة بالاتحاد، وذلك إما بواسطة قانون فيدرالي، وإما بواسطة تعديل نصوص الدستور الفيدرالي. ومن هنا تعتبر الدولة الفيدرالية في نظر الدول الأخرى، وحدة واحدة من حيث الإقليم، والسوق الاقتصادية، والسلطة السياسية. في حين تنتهي الصورة السابقة للدول الداخلة في الاتحاد الفيدرالي وتصبح جزء من الدولة الاتحادية الجديدة دون أي صفة دولية (الشرقاوي، 2007: 85).

ويرى بعض الباحثين إن الفيدرالية تعني في مدلولها الواسع ظاهرة تحرك الجماعات الإنسانية المتميزة نحو التجمع بحركة تقدمية تفضي إلى التوفيق بين اتجاهين متناقضين، بين الحرص على ذاتيتها من ناحية وبين الشعور إلى تنظيم جماعي يشملها. وهذه الظاهرة لا تعمل على مستوى الدولة فحسب وإنما كذلك على مجال ما بين الدول والتنظيم الدولي ككل (بدوي، 1966:

الأساس النظري والمنهجي للاتحاد الفيدرالي:

يمثل الاتحاد الفيدرالي أحد أهم مناهج نظرية التكامل الدولي التي تهتم بدراسة الأطر الدولية التي تتضمن تفاعلات بين مجموعة من الكيانات السياسية ينجم عنها بروز كيان فوق قومي تنتقل إليه صلاحيات أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية سابقاً، ويختلف التكامل الدولي عن المنظمات الدولية في أن الأخيرة تسعى إلى إيجاد مؤسسات دولية تتحرك بين الدول، بينما التكامل الدولي يضع مثل هذه المؤسسات (وخاصة تلك المسؤولة عن اتخاذ القرارات) فوق الدولة القومية، وبالتالي فإنه يصبح من حقها اتخاذ قرارات تلزم الدول بتنفيذها (ربيع ومقلد، 1994: 815).

وقد نشأ المنهج الفيدرالي في إطار الفكر القانوني لدراسة شكل من أشكال الدول وهو ما يعرف بالدولة الاتحادية، ليمثل مدخلاً مؤسسياً في عملية التكامل، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية بينما تتولى هذه السلطات القطرية صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه، ولا يعود هناك مجال للحديث عن تكامل اقتصادي أو غيره بحيث تتولى السلطة المركزية شؤون السياسة الاقتصادية وفقاً لما تمليه الأوضاع الخاصة للدولة الاتحادية المعنية (بخوش، 2011: 46).

ويرى المنهج الفيدرالي أن التكامل يحدث كنتيجة لانتقاء الإرادة السياسية لمجموعة من الدول القومية لخلق كيان سياسي فوق قومي، ويعتبر هذا النوع من التكامل أصعب أشكال التكامل الدولي، ذلك أن مثل هذا النوع من التكامل يلزم الدولة المندمجة به على التنازل عن سيادتها، وخاصة في الشؤون الخارجية وأمور الدفاع، والتكامل من وجهة نظر هذا المنهج يعد محصلة أو نتيجة وليست عملية، إضافة إلى أن هذا المنهج يركز على أهمية البعد السياسي الذي يصبغ شكل التكامل الذي تسعى لتحقيقه، كما أن التكامل من وجهة نظر هذا المنهج هو إدراك واع وتصميم على خلق تجمع سياسي أكبر أو حتى دولة عالمية (غرايبة، 1991: 182).

مفهوم الاتحاد الفيدرالي:

إن مصطلح الفيدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية (Focdus) وتعني الاتحاد نصاً. أما معناها حسب قاموس لويس اللاتيني فهي اتفاق أو ميثاق أو تحالف. ويشير بعض الباحثين إلى أن للمصطلح أربعة معاني أساسية. 1- التحالف 2- العصبية والجامعة 3- الدول المنفقة (الاتحاد الاستقلالي) 4- الاتحاد بمعناه الأدق (Federation) (اليوسفي، 2005: 7).

والفيدرالية هي مفهوم قديم للاتحاد بين الدول، حيث تمتد جذوره إلى العصور اليونانية القديمة، التي شهدت صوراً متعددة للاتحاد بين الدويلات والمدن اليونانية، فكانت هذه الدويلات والمدن تلجأ إلى الاتحاد فيما بينها لمواجهة التحديات الخارجية التي تواجهها، فهي كانت البديل للتحالفات العسكرية في بعض الأحيان، إذ تجتمع بعض المدن في اتحاد شبيه بالاتحاد الفيدرالي الحالي لتحمي نفسها من المدن أو القوى الإقليمية الأكبر والأقوى. كما شهدت الحضارة الهندية القديمة العديد من الأمثلة أيضاً على الاتحاد الفيدرالي بين الولايات والمقاطعات الهندية. وشهدت الحضارة الرومانية أيضاً بعض مظاهر الفيدرالية التي كانت تظهر على شكل إمبراطوريات ممتدة تتكون من العديد من الدويلات والمدن (هاملتن، 1959: 172-174)(العمرى، 1966: 15).

غير أن النظام الفيدرالي، بشكله القانوني الحالي، مفهوم حديث، لا يتعدى تاريخه التطبيقي نظام الحكم الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي ظهر إلى الوجود عقب مؤتمر فيلادلفيا عام 1787، و الذي مهد له مؤتمر آنا بوليس عام 1786 الذي عقد لبحث الشؤون التجارية بين الولايات الأمريكية (هاملتن، 1959: 29).

وتعرف الموسوعة السياسية الاتحاد الفيدرالي بأنه "نظام سياسي يفترض تنازل عدد من الدول أو القوميات، الصغيرة في أغلب الأحيان، عن بعض صلاحياتها وامتيازاتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا، موحدة تمثلها على الساحة الدولية وتكون مرجعها الأخير في كل ما يتعلق بالسيادة والأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية (الكياي، 1990: 479).

وتشير موسوعة الحكومة والسياسة (Encyclopedia of Government and Politics) إلى أن الفيدرالية تعني وجود نظام سياسي يتكون من مستويين المستوى الفيدرالي والمستوى المحلي، محكومة بالدستور الفيدرالي الذي يمثل الأساس القانوني لهذا النظام والقانون الأعلى للدولة الذي تتقيد به جميع التشريعات الأخرى سواء الفيدرالية أو المحلية (Kogan, 1992: 319).

والاتحاد الفيدرالي هو رابطة تتلاشى فيها شخصية الأعضاء الدولية ليحل محلها شخص دولي جديد هو الدولة الاتحادية (أو المتحدة اتحاداً مركزياً)، وفي هذا الشكل تفقد كل دولة (دويلة) من الولايات المكونة للمركب الجديد شخصيتها الدولية، فلا وجود لها في جماعة الدول، وإنما تظل محتفظة بذاتية متميزة تعمل في إطار الدولة المتحدة، فلها سكانها وحكومتها المحلية ومجالها النيابية وتشريعاتها القضائية، إلا أنها تعمل في إطار الدولة الاتحادية التي لها سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية أعلى (بدوي، 1966: 186).

كما يُعرف الاتحاد الفيدرالي بأنه عبارة عن: " اتحاد يتكون من مجموعة من الدول انضم بعضها إلى بعض بمقتضى دستور في شكل اتحاد دائم، تسوده هيئة مركزية تمارس سلطاتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول وعلى رعاياها (ليلة، 1979: 183).

مبادئ التنظيم الفيدرالي

يقوم التنظيم الفيدرالي على ثلاثة مبادئ، وهي :

- 1) **مبدأ التنضيد:** ويعني أن إرادة الدولة الفيدرالية تعلو في بعض المجالات إرادة الدول الأعضاء. وأن الدستور الفيدرالي يحدّد توزيع الاختصاصات بين الهياكل الفيدرالية والدول الأعضاء، وهو يفرض بعض المبادئ التي يتوجّب على الدول الأعضاء أن تكرّسها في دساتيرها وقوانينها.
- 2) **مبدأ الاستقلالية:** يقتضي هذا المبدأ الاعتراف لكل دولة من دول الاتحاد بصلاحيّة خاصّة بها تمارسها دون تدخّل من السلطة الفيدرالية. ويظهر مبدأ الاستقلالية في تمتّع كل دولة عضو بحقّ سنّ دستور ينظّم سلطاتها التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة والتشريعات الخاصّة بها.

(3) مبدأ المشاركة: والمقصود به إقرار حق الدول الأعضاء في المشاركة في بلورة وصياغة الإرادة الاتحادية وذلك من أجل تجسيد هدف الوحدة بين الدول الأعضاء، وتعويض الدول الأعضاء ما فقدته من اختصاصاتها (بوديار، 2003: 63-66).

نشأة الدولة الفيدرالية وانتهائها

يمكن للدولة الفيدرالية أن تنشأ بالطريقتين التاليتين:

أولاً: إما عن طريق تفكك دولة بسيطة موحدة إلى وحدات ذات كيانات دستورية مستقلة، ثم بناءً على الدستور الفيدرالي يتم توحيد هذه الوحدات ثانية على أساس آخر وهو الدولة الفيدرالية، ويعتبر كل من الاتحاد السوفيتي عام 1922 و البرازيل عام 1891 والأرجنتين عام 1860 والمكسيك عام 1857 وتشيكوسلوفاكيا (سابقاً) عام 1969، من الدول الفيدرالية التي نشأت بهذه الطريقة.

ثانياً: أو عن طريق انضمام ولايات عدة أو دول مستقلة، يتنازل كل منها عن بعض سلطاتها الداخلية، وعن سيادتها الخارجية، ثم تتوحد ثانية لتكون الدولة الفيدرالية على أساس الدستور الفيدرالي، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية عام 1789 وألمانيا الاتحادية عام 1949 والاتحاد السويسري عام 1848 واتحاد الإمارات العربية عام 1971 من الدول الفيدرالية التي نشأت بهذه الطريقة (الطحاوي، 1988: 117).

وتقوم فكرة الفيدرالية على أساس عنصرين متناقضين هما "الاستقلال الذاتي" و"الاتحاد"، حيث يشكل الترابط بين هذين العنصرين بعلاقتهما المتبادلة والمتعارضة المفهوم الحقيقي للفيدرالية، والتي هي نتاج التوفيق بين رغبتين متعارضتين، تكمن في تكوين دولة واحدة من ناحية، والحفاظ أو التمسك بالاستقلال الذاتي للدولة العضو من ناحية أخرى. غير أن المضمون السياسي لفكرة الفيدرالية هو الذي يلعب دوراً أساسياً في إنشاء ووجود الدولة الفيدرالية (الطار، 1975: 195).

ويمكن للدولة الفيدرالية أن تنتهي أيضاً بالطريقتين التاليتين:

أولاً: إما بانفصال الولايات من الاتحاد وتحولها إلى دولة مستقلة نتيجة لحرب أهلية، أو حركة ثورية.

ثانياً: أو بتحول الدولة الاتحادية إلى دولة بسيطة تصبح فيها الولايات مجرد وحدات إدارية لا تتمتع بأي استقلال بعد أن كانت وحدات ذات سيادة داخلية، ومن أمثلة على ذلك إندونيسيا التي كانت دولة اتحادية مكونة من ستة عشر دولة بموجب معاهدة لاهاي المبرمة في تشرين الثاني 1949 ثم تحولت إلى دولة بسيطة في 17 آب عام 1951 (مهنا، 1999: 47).

مظاهر الاتحاد الفيدرالي:

أولاً: وجود دستور مكتوب: تنشأ الدولة الفيدرالية بموجب الدستور، وهو الذي يبين سلطات واختصاصات الحكومة الفيدرالية وحكومات الأقاليم على أن تكون هذه الاختصاصات واضحة بشكل دقيق، لا تأويل أو اختلاف أو التباس بها عند التطبيق. وعليه فمن الضروري أن يكون الدستور مكتوباً، ومن الأمثلة على الدساتير الفيدرالية المكتوبة دستور الولايات المتحدة الأمريكية 1787، ودستور ألمانيا الاتحادية 1949، والدستور الهندي 1950، واليوغسلافي 1963 وغيرهم.

ثانياً: سمو الدستور: يعرف دستور الدولة الاتحادية بالقانون الأساسي في الدولة، لا يعلو عليه أي دستور أو قانون، فهو السلطة العليا التي تستقي منه الدولة سلطاتها، فهو الذي يؤسس الدولة ويوزع السلطات وينظم العلاقة بين حكومة الاتحاد وحكومات الأقاليم نتيجة الاتفاقات التي تمت بينها. وفي هذه الحالة يجب أن لا تتضمن دساتير الأقاليم أو قوانينها ولا قوانين الدولة الاتحادية أية نصوص تتعارض مع نصوص الدستور الاتحادي.

ثالثاً: جمود الدستور: بما أن الدستور يحدد سلطات كل من حكومة الاتحاد وحكومات الدول أو الأقاليم الأعضاء. وبما أن هذا التحديد بحاجة إلى الثبات والاستقرار. فمن الضروري أن يكون هذا الدستور جامداً. ومعنى جمود الدستور هو عدم إمكانية تعديله بالطرق الاعتيادية وإنما هو يحتاج إلى إتباع

بعض الإجراءات المعقدة والصارمة في التعديل، بعكس الدستور المرن الذي يمكن تعديله بنفس أسلوب تعديل القوانين العادية.

رابعاً: توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات: من السمات الرئيسية والمميزة للنظام الفيدرالي هو النص في الدستور الذي تنشأ بموجبه الدولة الفيدرالية على توزيع السلطات والاختصاصات بين حكومة الاتحاد وحكومات الأقاليم أو الدول الأعضاء ويعتبر هذا العمود الفقري والأساسي الذي يبني عليه النظام الفيدرالي.

خامساً: ثنائية السلطة التشريعية الاتحادية: أي أن البرلمان الفيدرالي يتكون من مجلسين وهذه إحدى الضمانات المهمة في الدولة الفيدرالية التي تؤمن استمرارية وفعالية النظام الفيدرالي. كما أن أسلوب المجلسين يتلاءم وطبيعة التكوين القانوني والسياسي للدولة الفيدرالية، وهما مجلس الأقاليم أو الولايات الذي يمثل الأقاليم أو الولايات الأعضاء في الاتحاد ومجلس النواب الذي يمثل الشعب وفقاً لنسبة السكان.

سادساً: وجود محكمة دستورية: هناك حاجة ملحة في النظام الفيدرالي إلى وجود مؤسسة دستورية محايدة تقوم بمهمة تفسير نصوص الدستور الفيدرالي وحل الخلافات الدستورية التي تنشأ في التطبيق العملي بين حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء أو بين حكومات الأقاليم وهذه المؤسسة المتعلقة بالسلطات والاختصاصات ومنع الحكومات من انتهاك اختصاصات وصلاحيات الحكومات الأخرى (اليوسفي، 2005: 15-18).

والياً يمكن حصر الاتحادات الفيدرالية القائمة في العالم بالدول التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك، والبرازيل، وفنزويلا، وكولمبيا، والأرجنتين، والكاميرون، وأوغندا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، والهند، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، وتايلاند، وأستراليا، وروسيا، والنمسا، وألمانيا، وسويسرا. (الشرقاوي، 85).

الفصل الرابع

التجارب الوحدوية والتكاملية الخليجية

الفصل الرابع

التجارب الوجدوية والتكاملية الخليجية

المقدمة:

يشير مصطلح "الوحدة" في حقل العلوم السياسية بصفة عامة إلى الاندماج الكامل أو شبه الكامل فيما بين أجزاء دولة ما، أو بين دولتين أو أكثر من دول العالم، وهذا الاندماج يكون عادة في مجالات الحياة العامة كافة، الاقتصادية، السياسية، والأمنية والاجتماعية، وفي شتى مستوياتها. أما مصطلح "الاتحاد" فيشير بصفة عامة إلى الترابط والتضامن التام أو شبه التام فيما بين أجزاء دولة ما، أو بين دولتين أو أكثر من الدول، إذ أن (اتحاد) عدة دول قد يصل إلى درجة ظهور دولة واحدة تشتمل على تلك الدول جميعاً. مع احتفاظ كل دولة بمعظم خصوصيتها وذاتيتها من خلال حكم نفسها بالقانون الذي ترغب به ويرضى عنه شعبها، شرط عدم مخالفته للقانون الاتحادي الذي يسمو على كل القوانين.

لقد ظهرت ضرورة إيجاد صيغة وحدوية أو اتحادية بين دول الخليج العربية منذ اللحظات الأولى لحصول هذه الدول على استقلالها في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، خاصة بعد إعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب من الخليج بعد أن كانت تفرض سيطرتها على معظم دول المنطقة، وبالتالي منح هذه الدول استقلالها وحريتها بعيداً عن السيطرة الاستعمارية التي دامت لأكثر من قرن ونصف من الزمان. فقد كانت دول الخليج تمثل إحدى القواعد الرئيسية لحماية الإمبراطورية الهندية- البريطانية، وهمزة الوصل بين الشرق والغرب بالنسبة لبريطانيا التي رسخت هذا الوضع من خلال عقد مجموعة من اتفاقيات الصلح مع حكام إمارات الخليج منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في بداية السبعينيات، سعت القوى الإقليمية والدولية إلى السيطرة على المنطقة محاولةً ملء الفراغ الذي خلفه هذا الانسحاب، وهو الأمر الذي

ربما جعل إمارات الخليج تدرك أن فكرة الاتحاد فيما بينها هي الحل الانسب لمجابهة الهيمنة الاستعمارية الجديدة على المنطقة. إضافة إلى أن الاتحاد سيحقق أغراضاً سياسية واقتصادية بعيدة المدى لهذه الدول.

وكان إنشاء اتحاد إمارات الخليج العربية عام 1968 منعطفاً تاريخياً لوحدة منطقة الخليج وأسهم الاتحاد في إقناع دول المنطقة بأهمية التعاون فيما بينها، وبعد انسحاب بريطانيا من المنطقة عام 1971، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في تموز 1971 أنموذجاً ناجحاً لتكوين مجتمع خليجي عربي واحد يضم الإمارات التي تشترك في العوامل الجغرافية والروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية.

وتواصلت جهود دول الخليج العربية في البحث عن إطار تنسيقي يحقق لها الوحدة ويؤمن لها الحماية والأمن، حيث قادت تلك المحاولات إلى إيجاد، لتفرض مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981. الذي جاء للتعامل مع التحديات التي تواجهها هذه الدول، وكمحاولة لبناء وحدة سياسية واقتصادية تحقق طموح شعوب الخليج العربي وتفسح المجال لتحقيق تقدم أكبر في طريق تحقيق الاتحاد الأوسع والأشمل بين هذه الدول كما ورد في النظام الأساسي لهذا المجلس.

بناءً على ما تقدم، جاء هذا الفصل من الدراسة لإلقاء الضوء على المحاولات والتجارب الوحدوية التي مرت بها دول الخليج العربية منذ الانسحاب البريطاني وحصول هذه الدول على استقلالها، إضافة إلى إلقاء الضوء على مجلس التعاون لدول الخليج العربية كأحد أهم ملامح التكامل الاقتصادي والسياسي الخليجي منذ عام 1981، وذلك لتوضيح الأسس الموضوعية التي يمكن أن يُبنى عليها فكرة الاتحاد القادم بين هذه الدول.

المبحث الأول

محاولات وتجارب الوحدة بين دول الخليج العربية

كان من أهم نتائج الانسحاب البريطاني من الخليج في بداية السبعينيات من القرن العشرين، ظهور أربع دول مستقلة في منطقة الخليج هي البحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة. وعمان، إضافة إلى الكويت التي حصلت على استقلالها عن بريطانيا عام 1961، والسعودية التي كانت قد حققت وحدة أراضيها عام 1932. وقد واجهت هذه الدول في بدايتها الكثير من الضغوطات والتهديدات الإقليمية والدولية التي فرضت عليها توفير مقتضيات التنسيق والتوحد لمواجهة أعباء هذه التهديدات، إضافة بالطبع إلى توفير متطلبات البناء الذاتي وتدعيم الاستقلال الوطني (البستكي، 2003: 52).

ومن المعروف أن كل منطقة أو إقليم من مناطق العالم (سواء تجسدت في دولة مستقلة أو كانت جزءاً من دولة قائمة بذاتها) تتميز عن غيرها بخصوصية معينة، وغالباً ما تهدف إلى الحفاظ على تلك الخصوصية، من خلال التأكيد المتوازن على ذاتيتها، حيث انه من الضروري على مثل هذه الدول أن تترابط وتتضامن مع بعضها البعض لتحقيق الاستجابة لاحتياجات التجاور الجغرافي والتماثل الاجتماعي والثقافي، وتحقيقاً للمصالح المشتركة ودفعاً للأخطار المشتركة من خلال المواجهة الجماعية لهذه الأخطار والتهديدات (فاضل، 2012: 19).

وفي حقيقة الأمر فإن سعي إمارات أو دول الخليج العربية إلى الوحدة وبناء بعض أطر التكامل السياسي والاقتصادي فيما بينها لم يكن وليد لحظة حصولها على استقلالها عن الاستعمار البريطاني في العقدین السادس والسابع من القرن الماضي، إلا أن محاولات الوحدة والاندماج كانت سابقة على هذا الاستقلال، وبما كانت نابعة أساساً من إدراك هذه الإمارات والدول الصغيرة بحاجتها إلى الوحدة وتشكيل كيانات أكبر وأقوى.

أولاً: محاولات الوحدة الخليجية قبل ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة

في بدايات القرن الماضي، كانت دول الخليج العربية المعروفة اليوم، عبارة عن مجموعة من المشيخات والإمارات الصغيرة التي تفتقد إلى صورة الدولة الحديثة وبذلك كان البحث عن صيغة معينة لتطوير كيانات هذه الإمارات الصغيرة هو الدافع الأساسي لها من أجل الوحدة مع جيرانها من المشايخ والإمارات والدول العربية التي تجمعها العديد من الخصائص المشتركة والتي من أهمها العرق، والدين، واللغة، إضافة بالطبع إلى الحاجة إلى مواجهة تحديات البيئة الإقليمية المتزايدة، خصوصاً في ظل وجود قوى إقليمية كبرى مثل إيران.

وتذكر بعض المراجع التاريخية أن أمراء الساحل (أي ساحل الخليج العربي) قد تجمعوا لأول مرة منذ عام 1905، عندما دعا الشيخ زايد بن خليفة الأول إلى هذا الاجتماع في "أبو ظبي" للبحث في حل لمنازعات الحدود بين هذه الإمارات (الأشعل، 1983: 38).

ويشير أحد الباحثين إلى أن الأمراء العرب في كل من "عربستان" و"البصرة" و"الكويت"، قد دخلوا في عام 1909 في محادثات ومحاولات سياسية متعددة من أجل إقامة كيان سياسي موحد لهم، ولكن لم تتحقق أي منجزات سياسية وحدوية، في ذلك الوقت. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914، حاولت بريطانيا دفع زعماء الخليج في ذلك الوقت إلى تحقيق وحدة أشمل من الوحدة التي حاولوا تحقيقها في العام 1909، فدعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر يضم حكام الخليج في ذلك الوقت لمحاولة إقامة تحالف عربي على أقل تقدير ممكن، ولكن حكام الخليج رفضوا هذا الحد الأدنى الذي كانت تتحدث عنه بريطانيا. وفي عام 1920 كانت هناك محاولات أخرى من جانب السعودية لتوحيد الكويت مع السعودية، وتخليصها من الاستعمار البريطاني، إلا أن بريطانيا وهي القوة الاستعمارية المهيمنة في المنطقة في ذلك الوقت، حالت دون تحقيق الوحدة، خصوصاً

وأن انضمام الكويت إلى السعودية في ذلك الوقت كان ممكن أن يشكل بداية هيمنة سعودية مطلقة على شبه الجزيرة العربية بأكملها (النايلسي، 1987: 7).

وفي عام 1938 ظهرت مقالة في إحدى الصحف المصرية تتهم بريطانيا "بالتآمر" لتكوين اتحاد على الساحل، وفي هذا إشارة إلى أن فكرة الاتحاد في هذه المنطقة كانت تناقش في القاهرة - في هذا الوقت المبكر - على أساس أنها من مخططات الاستعمار البريطاني، لإعاقة استقلال شعب الساحل (الأشعل، 1983: 38-39)

وترى بعض المصادر التاريخية أن بريطانيا، كانت تبتعد في كثير من الأحيان عن التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات العربية في الخليج - باستثناء القضايا التي تتصل بمصالحها - الأمر الذي فسح المجال لإمكانية توحيد تلك الكيانات. ولكن هذا لا يعني أن بريطانيا كانت حريصة على خلق وحدة سياسية في المنطقة، فهي من خلال معاهداتها مع تلك الإمارات كانت تمنع حكامها من الدخول في أي مفاوضات أو إجراء أي اتصالات، أو إيجاد أي نوع من العلاقات مع أي إمارة أو دولة أخرى بخلاف بريطانيا، وهو الأمر الذي حال دون إمكانية توحيد هذه الإمارات فيما بينها أو توحيدها مع دول مجاورة مثل الكويت والبحرين وقطر وعمان (الشلق والخطيب، 1998: 12).

وفي عام 1939 حمل حزب الإخاء الوطني العراقي، دعوة للوحدة بين العراق والكويت، وكان الحزب يتبنى فكرة الوحدة منذ تأسيسه عام 1930، وتحولت دعوة حزب الإخاء الوطني العراقي إلى الوحدة لتصبح دعوة قومية على امتداد رقعة العراق والكويت كلها، وتبنتها الصحافة، ثم تبناها العديد من المثقفين العرب في ذلك الوقت. وقد كانت أي خطوة سياسية في ذلك الوقت، شبيهة بخطوة الوحدة بين العراق والكويت، لا بد لها من موافقة بريطانية، وعند استمزاز الرأي البريطاني في ذلك، غالباً ما يكون القرار البريطاني قراراً سلبياً معارضاً لهذه الخطوة (النايلسي، 1987: 7).

ويمكن القول إن الخطوات العملية في اتجاه الوحدة بين إمارات الخليج، قد بدأت بشكل جدي عام 1952، بإنشاء مجلس الإمارات المتصالحة، الذي كان يجتمع بمعدل مرة أو مرتين في السنة؛ لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة. وكان التعاون في نطاق هذا المجلس قاصراً على المسائل الإدارية، وتبع هذه الخطوة إنشاء قوة حرس عُمان، ومقره الشارقة عام 1955، لحماية أعمال التنقيب عن النفط ثم تلا ذلك عدد من الخطوات منها اختيار علم موحد للإمارات، رُفِع على مقر مجلس الحكام، وصدور قرار المجلس القاضي بتوحيد جوازات السفر بين الإمارات الأعضاء، ثم أنشئ مجلس التشاور يتبع الإمارات المتصالحة، ويكون بمثابة مجلس تنفيذي لقراراته (الأشعل، 1983: 39-40).

ومع ظهور حلف بغداد عام 1955 فكرت بريطانيا بربط الإمارات العربية في الخليج بالحلف، وظهر الحديث حول ما يسمى باتحاد فيدرالي يضم الكويت والبحرين وقطر وإمارات الساحل السبع، إلا ان شعوب هذه المناطق عارضت هذه الفكرة، كما عارضتها إيران بحكم ادعاءاتها التقليدية، وعارضتها أيضاً بعض الدول العربية بسبب خشيتها من أهداف وغايات السياسة البريطانية من هذا الاتحاد (الشلق والخطيب، 1998: 19).

وفي تموز 1965 اتخذ مجلس حكام إمارات ساحل الخليج، قراراً بتشكيل لجنة برئاسة حاكم رأس الخيمة؛ لوضع دستور اتحادي، واتخاذ خطوات اتحادية أخرى بين الإمارات، ولكن هذه الخطوة لم تَرَ النور. (الأشعل، 1983: 39-40).

ثانياً: اتحاد الإمارات العربية المتحدة

منذ إعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب من الخليج، بدأ القلق يدور فكرة "الفراغ" الذي يخلفه هذا الانسحاب، والخشية من حدوث اضطرابات واحتمالات تجدد الصراعات الإقليمية فيها، كما كان هناك مخاوف من وقوع الإمارات العربية على ساحل الخليج تحت السيطرة الماركسية، مع تزايد نفوذ الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي في منطقة الخليج. وقد برزت ثلاثة احتمالات تتعلق برسم خريطة الأوضاع السياسية في الخليج على النحو التالي:

الاحتمال الأول: إقامة اتحاد فيدرالي بين المشيخات التسع المعنية مباشرة بعد الانسحاب البريطاني، على أن يكون هذا الاتحاد قادر على مواجهة أي مطامع إقليمية وخصوصاً من إيران أو الاتحاد السوفيتي السابق.

الاحتمال الثاني: أن تعلن المشيخات الأكبر سكاناً ودخلاً (البحرين وقطر وأبو ظبي) استقلالها بعد توقيعها معاهدات دفاعية مع دول صديقة مثل بريطانيا والولايات المتحدة.

الاحتمال الثالث: أن تملأ إيران الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني، إما عن طريق فرض حمايتها على بعض المشيخات أو الاحتلال المباشر للبعض الآخر.

وكان من المنطقي أن تنصب الجهود كلها في البداية لتحقيق الاحتمال الأول، وكان من الواضح أيضاً أن مهمة تشكيل اتحاد فيدرالي لن تكون سهلة، إلا أن الجميع كان على قناعة بأن ذلك هو البديل الذي لا بد منه (الريس، 1987: 14-16).

وبدأت فكرة إنشاء الإمارات العربية المتحدة مع تصريح لحاكم البحرين أعلن فيه عن ترحيبه بالتعاون إلى أبعد مدى مع الإمارات الأخرى، وأن الاتحاد مع تلك الإمارات هو مسألة قومية تقررها الإمارات نفسها، كما أعلن حاكم قطر في شباط 1968 أنه من الطبيعي أن تتضامن إمارات الخليج حكماً وشعوباً، وصرح حاكم دبي بأن فكرة اتحاد يضم إمارات الخليج العربي، هي فكرة تعبر عن رغبة صادقة لدى الحكام أنفسهم (الشلق والخطيب، 1998: 24).

وفي 18 شباط عام 1968، تم الإعلان عن اتفاق بين حاكمي "أبوظبي" و"دبي" على قيام اتحاد فيدرالي بين الإماراتين، ودعوتهما الإمارات الخمس الأخرى (الشارقة، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة، وعجمان) للدخول فيه، فضلاً عن دعوتهما للبحرين وقطر (الأشعل، 1983: 41).

وقد أثمرت هذه المبادرة إلى بدء مشاورات مكثفة بين الإمارات التسع وأضفت بالنهاية إلى انعقاد المؤتمر التاريخي لحكام الإمارات العربية التسع في دبي في الفترة من 25-27 شباط 1968، الذي نتج عنه إعلان اتفاقية لإنشاء اتحاد مركزي باسم "اتحاد الإمارات العربية" ليضم (قطر والبحرين وأبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة)، وتم التوقيع على الاتفاقية الخاصة به في 27 شباط عام 1968، كما صدر مع الاتفاقية "بيان مشترك" صيغ في عبارات عامة حول اجتماع الحكام "للتذكير حول خير الوسائل لضم الصفوف وتوحيد الكلمة، وتحقيق تعاون وثيق بين الإمارات العربية والقيام بهذه الخطوة المباركة لجمع شمل العرب في الخليج العربي، تدعيماً لعروبتهم، وتثبيتاً لكيانهم" (الريس، 2002: 26-29).

وقد تضمنت الاتفاقية النظام السياسي للاتحاد الذي يتمثل في قيام اتحاد تعاهدي بين إمارات الخليج العربي التسع الموقعة عليها، وتأليف "مجلس أعلى للاتحاد" من حكام الإمارات يتأوبون رئاسته، ويتولى وضع ميثاق كامل دائم للاتحاد، وكذلك رسم السياسة العليا للاتحاد في الداخل والخارج، مع سلطة إصدار القوانين والتشريعات، يعاونه "المجلس الاتحادي" الذي هو بمثابة سلطة تنفيذية، لقرارات وسياسات المجلس الأعلى، وتشكيل "محكمة اتحادية عليا" تتولى مباشرة السلطة القضائية. وكانت أهم الانتقادات التي وجهت للاتفاقية، تتمثل في أنها لم تنتقص من السيادة الداخلية التي يمارسها الحكام داخل إماراتهم لصالح دولة الاتحاد، بل على العكس كان التركيز واضح على تأكيد استقلال الإمارات بتجاه بعضها البعض، كما أنها تجاهلت المشاركة السياسية الشعبية من خلال الهيئات التمثيلية والبرلمانية (الشلق والخطيب، 1998: 29).

كما تعرضت الاتفاقية للعديد من الصعوبات وهي موضع التنفيذ، ومن مجمل هذه الصعوبات ما يتعلق بمسألة المساواة بين الإمارات على مستوى التصويت في المجلس الأعلى دون الأخذ بنظر الاعتبار الإمكانيات الاقتصادية والبشرية لكل إمارة، بالإضافة إلى الخلاف حول مقرر الاتحاد. وهو ما أدى بالفعل إلى انسحاب كل من قطر والبحرين من الاتحاد في عام 1971، عقب إعلان استقلالهما (قاسم، 1974: 383-385).

وبالرغم من هذه الصعوبات، استمرت الإمارات الأخرى في سعيها للوصول إلى اتحاد فيما بينها، وهو ما تم بالفعل، حيث تم إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر عام 1971، كاتحاد بين سبع إمارات، بعد إقرار دستور مؤقت للدولة في مؤتمر دبي في تموز عام 1971. وقد حدد الدستور المؤقت المؤسسات الدستورية التي تهيمن على هذا الاتحاد، حيث أخضعت الرئاسة العليا للمجلس الأعلى ورئيسه، بالإضافة إلى مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، وهيئة قضائية يطلق عليها القضاء الاتحادي (دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1971).

ويتطلع العديد من المحللين الاستراتيجيين المهتمين بمجلس التعاون الخليجي إلى أنموذج الإمارات العربية المتحدة، كإطار مرجعي مفيد، عندما يتساءلون عن مدى نجاح جهودهم في تعزيز التعاون الإقليمي بين دول المجلس في مجال الدفاع والمجالات الأخرى، فبالرغم من بعض أوجه القصور في هيكلها الحكومي، فإن هناك حقيقة بارزة لا تحتل الجدل، وهي أن الإمارات العربية المتحدة هي تجربة الاتحاد الوحيدة الأطول عمراً واستمراراً والأكثر نجاحاً في مجال الوحدة السياسية والتكامل الدفاعي، على مستوى العالمين العربي والإسلامي في التاريخ الحديث (أنتوني، 1999: 202).

ويمكن القول إن التجربة الوحدوية الإماراتية تمثل إحدى التجارب المهمة في تحقيق أحد

الأهداف العربية وهو الوحدة، وهي تكتسب أهميتها من نواح عدة:

أولاً: تمت في إطار القيم الثقافية العربية دون تأثر بالقيم والأفكار الغربية، ومن ثم تتسم بكونها تجربة عربية أصيلة.

ثانياً: أتت في مرحلة حرجة تواجه الأمة العربية بعد نكسة حزيران عام 1967، ومن ثم فقد قدمت رداً إيجابياً على أن هدف الوحدة العربية، هو هدف عربي شامل.

ثالثاً: أوضحت أن بناء الوحدة يتطلب قدراً من التضحيات التي تتناسب مع هذا الهدف الكبير، وأن القدرة على العطاء هي المدخل الملائم لتحقيق هذا الهدف.

رابعاً: أن الأساليب التي اتبعت لبناء دولة الإمارات، وإن كانت قد أخذت بالمبادئ الدستورية المعروفة، إلا أن هذه المبادئ قد اصطبغت بصبغة عربية إماراتية خاصة.

خامساً: أخيراً أكدت التجربة أن النوايا الطيبة عندما تتوافر لها الإرادة السياسية القوية والمؤمنة بها تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة.

إذن، دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة فيدرالية بالمعنى التقليدي، وهو ما يثبت أن النظام الفدرالي بما يتمتع به من مرونة صالح للتطبيق في مختلف البيئات حتى في البيئات التي يغلب عليها الطابع القبلي على النحو السائد في إمارات الخليج العربي. وعليه، فإن قيام اتحاد إمارات الخليج العربي هو خطوة مهمة على الطريق الصحيح، فكلما تجزأت الكيانات، كلما كانت الوحدة صعبة، وأن أي اتحاد هو خطوة أولى لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، وينبغي أن يتكاتف الجميع في سبيل استمراره ونموه.

المبحث الثاني

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً: نشأة المجلس

لم يكن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، وليد لحظته، إذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وهو ما استوجب من حكومات الدول الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، لأنه ربما يحقق الرغبة المتجذرة في نفوس أبناء هذه المنطقة منذ قرون عديدة في الوحدة والعمل المشترك، وينظم التعاون السابق بينها، وفي الوقت نفسه يحقق حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، ويحفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية للعالم أجمع (عبيد، 2007: 281).

واستناداً إلى نجاح تجربة الإمارات العربية المتحدة التي تمت عام 1971، وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح في أيار 1976 عندما كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء الكويتي، الدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة والاتحاد القائمين على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها (رجب، 1983: 63).

وبعد ذلك وفي ديسمبر 1978، زار الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان، ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثته مع هذه الدول إلى ضرورة بذل الجهود من أجل وحدة الموقف العربي وتحقيق أماني الشعوب العربية بمزيد من التقدم (عبيد، 2007: 282).

واستمرت الكويت بتبني الفكرة في جميع المحافل الخليجية والعربية، واستغل الشيخ جابر الأحمد الصباح - أمير الكويت آنذاك - فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربي في العاصمة الأردنية عمان في تشرين الثاني 1980، ليقوم باطلاع قادة دول الخليج العربي على بعض التصورات

الكويتية حول قيام وحدة خليجية، وتم النقاش لأول مرة بشكل رسمي حول هذه المبادرة الكويتية (الأسطل، 1999: 13).

وجرت محادثات رسمية أخرى في السعودية بين القادة الخليجيين في نهاية عام 1980 وتم بحث موضوع إنشاء صيغة وحدوية خليجية بشكل جدي، إذ تم التفكير في قيام وحدة في الخليج على أساس مشاركة الدول الخليجية الست (السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان)، وبناءً على ذلك عقد وزراء خارجية الدول الست اجتماعاً بمدينة الرياض في 4 شباط 1981 (المليفي، 2004: 39).

وفي 6 شباط 1981، أكدت السعودية أن الاتفاق على قيام تجمع خليجي لا يهدف إلى خلق تكتل سياسي أو عسكري، بل إلى تنسيق أوجه التعاون القائمة فعلاً بين هذه الدول والعمل على ترسيخها وتطويرها (مرهون، 1997: 112).

وتتفيداً لبيان وزراء الخارجية للدول الست اجتمعت لجنة الخبراء في الرياض يومي 24 و 25 شباط 1981 لوضع نظام متكامل يشمل البنود الرئيسية لمجلس التعاون ومناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس، وفي يومي 7 و 8 آذار 1981 عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مسقط لاستكمال مناقشة مشروع نظام المجلس بناءً على ورقتي عمل قدمتهما عمان والكويت، وفي يومي 9 و 10 آذار من العام نفسه اجتمع في مسقط وزراء خارجية الدول الأعضاء وناقشوا مشروع النظام الأساسي للمجلس، ثم حددوا الفترة من 25 إلى 27 أيار 1981 موعداً لاجتماعات القمة في أبوظبي، وتم في هذا الاجتماع إقرار النظام الأساسي للمجلس والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة، كما أوصوا أن يكون الأمين العام للمجلس من دولة الكويت (عبيد، 2007: 285-286).

بعدها عُقدت في أبو ظبي بتاريخ 25 أيار 1981 القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجية العربية، وتم توقيع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاجتماع، وناقش القادة ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك، وأوضحوا أن ظهور مجلس التعاون يعني الاستجابة لواقع المنطقة التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي، كما اكدت تلك الورقة الخصائص المشتركة لسكان المنطقة، والأخطار التي تهدد المنطقة وثرواتها، واعتبار قيام المجلس نهاية للحديث عن فراغ القوة في المنطقة (الأشعل، 1983: 26).

لقد اعتبر هذا الاجتماع المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والبداية القانونية للمجلس، حيث تم اختيار أمين عام للمجلس "السيد عبد الله يعقوب بشارة" ومع تشكيل هيئة تسوية المنازعات، وتم تدوين النظام الداخلي للمجلس. وبعدها في الفترة 10-11 تشرين الثاني عام 1981 وقع قادة الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في الرياض (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2002: 12).

ثانياً: أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومبررات قيامه

حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي اهداف المجلس في:

1- تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع انظمه متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة (المصدر: النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

ويلاحظ هنا أن أهداف مجلس التعاون الاقتصادية والاجتماعية محددة بشكل واضح، بينما ذكرت الأهداف السياسية في النصوص الأكثر عمومية؛ إذ لم يذكر بوضوح الأهداف السياسية والعسكرية أو الأمن الخارجي أو حتى تأسيس مؤسسة عسكرية وتأهيلها لدرء الخطر الخارجي. وبقراءة هذه الأهداف يتضح أن البعد الأمني في تلك الوثيقة يكاد يكون غائباً، وهو ما حاول قادة الدول الست تعويضه سياسياً، حين شددوا في البيان الختامي للقمة التأسيسية على: " أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها (البستكي، 2003: 91).

إلا أن هذا الموقف لم يكن موجهاً إلى كل القوى العالمية، فقد كانت دول الخليج العربية مستعدة لقبول أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بأي دور أمني تفرضه التطورات، ولكن بشرط ألا يكون ذلك في إطار اتفاقيات وتحالفات ملزمة تدخل المنطقة بشكل رسمي في إطار الصراع العالمي، أو مواجهة مباشرة مع إيران التي جعلت من القضاء على النفوذ الأمريكي أحد أهدافها الرئيسية، والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدت من جانبها حرصاً واهتماماً على أداء هذا الدور طوال فترة رئاسة رونالد ريجان (1980-1988) الأمر الذي مكنّ النظم الخليجية من حماية أمنها على المستويين الداخلي والخارجي من خلال التحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وفرت حماية قوية لهذه الدول (البستكي، 2003: 91).

ومن المعروف أن مجلس التعاون الخليجي قد ظهر في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب أمنياً وعسكرياً، خصوصاً بعد سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية عام 1979، وما رافق ذلك من تداعيات كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة، وللاستمرار إيران احتلال

الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، تبع ذلك نشوب الحرب العراقية - الإيرانية واستمرارها لمدة ثمان سنوات، كل ذلك فرض على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن جعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته، وبالرغم من أن البيان الختامي الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في أبو ظبي 25-26 أيار 1981 لم يناقش قضية أمن الخليج بصورة واضحة، إلا أنه أشار إلى: "أن الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد، إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكد بدورهم الجماعي" (المهيري، 1999: 10).

ونشير العديد من المراجع إلى أن كانت هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي في العام 1981، وتتلخص أهم هذه الأسباب بالتالي:

1- أسباب اقتصادية: أحد أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئاً يحتاج له الجميع لا يمكنه أن يحافظ على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وقد كان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الآخرون، وقد طالب الآخرون المنطقة أن تأخذ في الحسبان حاجتهم، وهذا يفسر الضغوط التي عاشت فيها المنطقة وأدت إلى استنزاف ليس نفطها فقط وإنما عائد هذا النفط وجهدها السياسي والذهني، وهذه التغيرات أدت إلى ترابط عضوي بين دول الخليج الست وجعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعها معاً. إلى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية، والقوى العاملة، والهجرة الأجنبية، وتمائل الاقتصاد، والتركيب السياسي والاجتماعي سبباً آخر في نشأة مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت هذه الدول تعمل على التقليل من اعتمادها على النفط وتتويع مصادر الدخل والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة تؤمّن بعض الشيء من حاجات المنطقة (العنزي، 2008: 23).

2- أسباب سياسية: تبلورت الأسباب السياسية في أمرين رئيسيين، الأول خاص بإيران، والثاني يتعلق بالعراق، فقد خلقت الثورة الإيرانية في طهران نظاماً طموحاً توسعياً مُصدراً لأيدولوجية خطيرة على حفز الشعور الثوري وبصورة عنصرية تسبب الخلخلة في التوازن والتعايش. وبذلك أسهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، وذلك بما أحدثته من تهديد وتوتر وعدم استقرار لجيرانها. وإلى جانب ذلك كانت الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام 1980 سبباً آخر من الأسباب التي أدت لقيام مجلس التعاون الخليجي، لا سيما أن دول الخليج الست قد انتابها شعور بالخوف من احتمال امتداد الحرب إلى أراضيها، فضلاً عن أن تلك الحرب كانت حرباً لتغيير " الوضع السائد " سياسياً وجغرافياً واجتماعياً، وهو الأمر الذي لم يكن للمنطقة أن تقبله، وقد كان من شأن تغيير الوضع القائم ربما تدمير المنطقة وتدمير رموزها وقيمها، وللكل مصلحة في الحفاظ عليها، كذلك دفعت تلك الحرب بدول الخليج إلى التفكير والتصرف بطريقة غير تقليدية لمواجهة عملية تغيير الوضع القائم، وقد كان مجلس التعاون الخليجي هو تلك الصورة غير التقليدية (العنزي، 2008: 25 ، مرهون، 1997: 112).

3. أسباب استراتيجية وأمنية: وبالرغم من أن ميثاق المجلس لم ينص صراحةً على الجانب الأمني، إلا أن الهاجس الأمني هو الدافع الرئيس الذي دفع بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي الفرعي إمعاناً منها بضرورة اتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول، وعليه فإن نشاطه يشمل الميدان الأمني، بما في ذلك الحفاظ على أمن الخليج وبالتالي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين (رجب، 1989: 55).

وكان خوف دول مجلس التعاون الخليجي من الأطماع الإيرانية بالسيطرة على المنطقة ومد نفوذها إلى النظام الإقليمي العربي، والإحساس بالخطر الإيراني خاصة بعد الثورة الإسلامية التي أخذت بعداً عقائدياً إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة،

فضلاً عن الخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقة الخليج، وتنافس مع الولايات المتحدة على مقدرات وثروات المنطقة، وبالتحديد الطاقة النفطية (العنزي، 2008: 27)، ناهيك عن الانتباه لتوجهات السياسة العراقية الطموحة في المنطقة رغم مساندة تلك الدول للعراق في حربه ضد إيران خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى عام 1988.

كانت مجمل تلك الأحداث من أبرز العوامل الحيوية التي دفعت الدول الخليجية لإقامة مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الاستراتيجي والأمني، وهي رؤية سليمة وصحية من دول الخليج لمعادلة التوازن الإقليمي في الخليج، حيث حاولت دول مجلس التعاون الخليجي إعادة ترتيب توازن القوى في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق وإيران، ولكنها لم تكن بمستوى الدول التي تحقق التوازن الثلاثي أو المركب، مما أبقى الوضع على ما هو عليه من توازن ثنائي بسيط بين إيران والعراق نظراً لتفوق كلا الدولتين على الأطراف الأخرى في المنطقة (العنزي، 2008: 27).

ومن هنا يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي قد قام استناداً إلى مجموعة حقائق من أهمها ما يلي:

أولاً: لا توجد دولة عربية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمناً داخلياً وخارجياً بمعزل عن الأمن القومي العربي.

ثانياً: أن قضايا التنمية هي أطروحة قومية وحدوية، فلا يمكن توفير التنمية في إطار كيان صغير مغلق. وبالتالي فإن قضايا التنمية في الوطن العربي هي قضايا قومية وليست قطرية، وتتضمن ضرورة التكامل والتنسيق والتنوع.

ثالثاً: أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر، وفي ظل القطرية العربية، وفي إطار البحث عن صيغة توافق بين الخصوصية القطرية وحمية التجمع، يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول لها السمات والخصوصيات التي تجعلها كياناً متكاملًا، وهي تملك

الماضي نفسه في تشابكها العائلي، وتركيبها الاجتماعية، وهو الصيغة المناسبة لجمع شمل أهل الخليج، وتوفير التجمع الإقليمي، الذي يضع نفسه فوق النبض القطري وتأمين الصيغة الجماعية التي تأخذ المنطقة إلى القرن الواحد والعشرين (بشارة، 1988: 90-91).

ثالثاً: العضوية في مجلس التعاون الخليجي وأجهزته الإدارية

كانت عضوية مجلس التعاون الخليجي محور المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس التي نصت على: "أن المجلس يتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض في اليوم الرابع من شباط لعام 1981. وبذلك فإن مجلس التعاون يعدّ تنظيمًا دولياً محدود العضوية، فتحديد أعضاء المجلس بالاسم دون فتح باب العضوية يعني أن عضوية مجلس التعاون الخليجي مغلقة على الدول الست، وتقوم العضوية في المجلس على مبدأ السيادة والمساواة القانونية بين الدول الأعضاء، إذ إنّ لكل دولة عضو صوت واحد أيّاً كانت مساحتها أو كثافتها السكانية أو مواردها الطبيعية أو ثرواتها الاقتصادية (البحارنة، 1993: 160).

أما فيما يتعلق بأجهزة المجلس وآلياته ، فيمكن تحديدها بما يلي:

أ) المجلس الأعلى: تختص مهمة المجلس الأعلى بوضع السياسة العليا لمجلس التعاون الخليجي والخطوط الأساسية التي يسير عليها، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أية دولة من الأعضاء الست وبتأييد من عضو آخر. ويجري التصويت في المجلس الأعلى بحيث يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد، وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

(ب) المجلس الوزاري: يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرةً كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأيد عضو آخر، ويعدُّ انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء الست، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، بتوصيات يرفعها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها. ويضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتمثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى لدول الخليج العربية.

(ج) الأمانة العامة: تتكون من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين، ويقع مقر الأمانة العامة الرسمي في مدينة الرياض، وتتكون من القطاعات التالية: الشؤون السياسية والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، والإنسان والبيئة، والقانونية، والمالية والإدارية، ومركز المعلومات، ومكتب الأمين العام، والشؤون الإعلامية، والمكتب الفني للاتصالات ومقره البحرين، وبعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل (المصدر: النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

الفصل الخامس

نقاط الالتقاء والاختلاف نحو بناء الاتحاد الخليجي

الفصل الخامس

نقاط الالتقاء والاختلاف نحو بناء الاتحاد الخليجي

المقدمة:

ليس هناك من شك حول أهمية اتجاه دول الخليج العربية نحو بناء كيان سياسي واقتصادي موحد يجمع بينها ويحقق طموحات وتطلعات شعوبها التي تشترك جميعها في العديد من المقومات الأساسية لأي بناء وحدوي، وخصوصاً فيما يتعلق بالعرق والدين واللغة، إضافة بالطبع إلى العديد من وشائج القربى بين القبائل الرئيسية في دول الخليج العربية. وبذلك فإن مقومات الاتحاد الخليجي تكاد تكون مكتملة الأركان على أرض الواقع ولا تحتاج إلا إلى إعلانها بشكل رسمي من خلال اتفاق قادة هذه الدول على شكل الاتحاد الخليجي المنشود.

وهناك العديد من الدوافع التي تدفع دول الخليج العربية نحو تحقيق الاتحاد فيما بينها، حيث تلعب العوامل الاستراتيجية والأمنية وكذلك عوامل التماثل والتقارب العرقي والديني وكذلك التقارب بأنماط الأنظمة السياسية الحاكمة، دوراً في تحفيز عملية الاتحاد خصوصاً في ظل التغيرات المتسارعة في البيئتين الإقليمية والدولية والتي تجعل من ضرورة الاتحاد هدف لا بد منه للتعاطي مع التحديات والمخاطر التي تعيشها المنطقة والعالم ككل.

وفي مقابل هذه المحفزات والعناصر الدافعة باتجاه مشروع الاتحاد، نرى أن هذا المشروع يواجه مجموعة كبير من المعوقات سواء على الصعيد الداخلي لهذه الدول أو على الصعيد الإقليمي أو الدولي، بحيث تشكل هذه العوامل المعيقة تهديداً واقعياً لمستقبل هذا المشروع الاتحادي بين دول الخليج.

ويحاول هذا الفصل تقديم استعراض لكل من العوامل الدافعة والمعيقة لاتجاه دول الخليج العربية نحو إيجاد شكل من أشكال الاتحاد فيما بينها، ومدى تأثير هذه العوامل سلباً أو إيجاباً في مستقبل المشروع الاتحادي الخليجي.

المبحث الأول

نقاط الالتقاء نحو تحقيق الاتحاد الخليجي

تتميز كل منطقة أو إقليم في العالم بخصوصية معينة، تسعى دولها دوماً للحفاظ على هذه الخصوصية والتميز وذلك من خلال التأكيد على ضرورة الربط الدائم بين استمرارية هذه الخصوصية والحفاظ على ذاتية وسيادة هذه الدول. ومن هنا فإن مرحلة الاتحاد يمكن اعتبارها قمة أو غاية المساعي الهادفة إلى الحفاظ على الخصوصية والتميز فيما بين الدول المتجانسة والمتقاربة، إذ أن الاتحاد يساعد على حماية تلك الذاتية وتطويرها من خلال دمجها في كيان أكبر وأقوى عادة (فاضل، 2012: 20).

ويجمع العديد من الكتاب والمحللين على أن دول الخليج العربية هي من أكثر الدول في العالم التي تتجلى وتتكامل فيها شروط ومؤهلات قيام اتحاد فيما بينها، سواء على مستوى الأيديولوجيا أو على مستوى الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أو على مستوى الجغرافيا والتاريخ (مشعل، 2012: 22).

إذ أن منطقة الخليج العربي وعبر التاريخ ومنذ الخلافة الراشدة وهي تمثل وحدة واحدة ضمن الدول الإسلامية منذ عهد الخلفاء الأربعة والدولة الأموية ثم العباسية وحتى الدولة العثمانية. ودول الخليج هي أكثر الدول العربية تماثلاً في التاريخ الواحد والعادات والتقاليد والمذهب الواحد مع تداخل السكان وامتداد القبائل بين هذه الدول، مما يجعل الاتحاد أكثر فاعلية لتحقيق مصالح شعوبها، فهم شعب واحد وينتمون إلى أمة واحدة، والاتحاد ضرورة استراتيجية تملئها التحولات الاستراتيجية في العالم (البرصان، 2012: 38).

وعندما ظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، نص النظام الأساسي له على أن من أهداف المجلس تعزيز التكامل والترابط بين دوله وصولاً إلى وحدتها. وكان الكثير من المحللين يرون هذا الهدف حلمًا بعيد المنال. في حين كان جلياً أن الدول الست تجمعها روابط الثقافة

والتاريخ والعادات والتقاليد، إلا أن ذلك لم يكن كافياً للوصول إلى ذلك الهدف. فأى تجمع إقليمي، لكي يكون فاعلاً، يجب أن تكون لديه رؤية استراتيجية واضحة لمستقبله، واتفق على كيفية الوصول إلى ذلك المستقبل. وهذه الرؤية الإستراتيجية تعني وجود توجهات مشتركة تجاه تحقيق المصالح المشتركة طويلة المدى، خاصة في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والأمنية (العويشق، 2012).

ويمكن تحديد العوامل المحفزة والدافعة نحو الاتحاد الخليجي بالتالي:

أولاً: عامل التوازن الاستراتيجي

يرى العديد من الخبراء الاستراتيجيين أن التفاعلات السياسية والعسكرية والإستراتيجية التي شهدتها الربع الأخير من القرن الماضي أدت مع نهاية القرن إلى ترسيخ أسس جديدة لصراع حضاري متوقع في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً، إذ وجدت هذه المنطقة نفسها تدور في حلقة مفرغة من خلال رضوخها واستسلامها للإرادات والمصالح الإستراتيجية الغربية في المنطقة، والتي زادت وتيرة وأشكال تدخلها في المنطقة تحت مفاهيم عدة بحجة حماية أمن دول الخليج العربي. وأصبح الغرب بقيادة الولايات المتحدة يصرح دائماً بأن وجوده في الخليج هو لحماية أمن دول الخليج العربية من الخطرين المباشرين عليهم كما يعتقدون، وكان ذلك يتمثل بكل من إيران والعراق، مما جعل من الخطر الإيراني والعراقي على الدول الخليجية من أكبر الأعباء الاقتصادية والمالية التي تتحملها هذه الدول، وخصوصاً مع وجود القوات الأجنبية في المنطقة والمليارات التي تدفع من ميزانيات هذه الدول لخدمة هذه القوات وتسليحها (آل ثاني، 2000: 116).

ومع بدء القرن الجديد واستمرار حالة عدم الاستقرار التي خلفتها حرب الخليج عام 1991، بدا واضحاً أن حسم الموقف في الخليج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قد أضى مسألة وقت فقط، إضافة إلى ضرورة توافر الذريعة التي تتذرع بها الولايات المتحدة لفرض أجندتها الجديدة في

المنطقة ضمن استراتيجيتها للقرن الحادي والعشرين والتي استندت أساساً على فكرة الهيمنة الأحادية القطبية وفكرة "القرن الأمريكي" (الرشيدي، 2002: 56-62).

وجاءت أحداث 11 أيلول الإرهابية في الولايات المتحدة عام 2001 لتشكل أحد أبرز أحداث العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والمتغير الأساسي المتحكم في جميع التفاعلات السياسية واتجاهاتها منذ بداية القرن الجديد وحتى الآن، وخصوصاً بعد أن أطلقت الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب، والتي دشنت بالحرب الأمريكية على أفغانستان في نهاية عام 2001، والتي انتهت بسقوط نظام طالبان الحاكم هناك، ومن ثم الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 والتي انتهت بسقوط النظام العراقي، وهو الأمر الذي شكل بطبيعة الحال محدداً أساسياً في توازنات القوى الإستراتيجية في منطقة الخليج (عبيد، 2007: 116).

ومن هنا فإن لغة التوازن الاستراتيجي الإقليمي باتت تفرض نفسها على دول الخليج العربية، وتدفعها إلى الإسراع نحو دراسة ظروفها المحلية وتقدير الإمكانيات السياسية والمادية والاجتماعية والعسكرية من أجل وضع آليات عاجلة لتأسيس الدولة القومية الخليجية ليس لتحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة وحسب، وإنما لوضع أسس قيام النظم الإنتاجية وبناء المجتمع العلمي العقلاني لوضع الإنسان الخليجي أمام مسؤولياته المجتمعية الواعية ومن ثم القيام بدوره المنتج في عملية تنمية بشرية تعمل باستمرار على تكوين وعي اجتماعي تاريخي ينقل المجتمع من حالة الاتكال على الغير سواء في عملية التنمية أو الدفاع عن ثقافة المجتمع وأمنه، إلى مرحلة الاعتماد على النفس، ولا سيما في الظروف الإقليمية الحالية، وتحقيق قفزات نوعية في نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والعسكري (مشعل، 2012: 24).

إن ما تشهده المنطقة حالياً من تطورات إقليمية ودولية خطيرة تجعل القناعة تامة ومتزايدة خليجياً بضرورة اتخاذ إجراءات مصيرية من شأنها المحافظة على كيان ووجود الدول الأعضاء في منظومة التعاون الخليجي. فالتحديات باتت تتزايد على كافة الصعد الأمنية والاقتصادية

والاجتماعية. فلم يعد خافياً على أحد التهديد الذي باتت تشكله إيران على أمن دول المجلس واستقرارها ضمن حلمها الأزلي بالتوسع وفرض نفوذها الإقليمي على دول المنطقة، وهو الحلم الذي باتت تمارس من أجله كل أنواع الاستنزافات، بدءاً من إنشائها للمفاعلات النووية الخارجة على سيطرة ومراقبة المنظمة الدولية للطاقة الذرية، مروراً بأدوارها الطائفية التي تلعبها في العراق، وأصابعها الآثمة التي تحرك المعارضة البحرينية، وأجنداتها المشبوهة في الأزمة السورية، وصولاً إلى عنجهيتها المفرطة في مسألة احتلال الجزر الإماراتية، كما لم يعد خافياً على أحد أيضاً، اختلال موازين القوى العسكرية لدول الخليج منفردةً بالمقارنة بإيران أو إسرائيل على الرغم من الإنفاق العسكري الخليجي الهائل والذي يؤثر سلباً على جهود التنمية في دول الخليج، والذي سيكون في حال أفضل إذا ما تم توحيد بين دول الخليج ضمن جيش خليجي واحد، خصوصاً مع تراجع قوة ونفوذ الدول العظمى التي كانت تتعهد بحفظ أمن الخليج واستقرارها ضمن اتفاقيات أمنية باهظة التكاليف، لم تعد دول الخليج تعول عليها كثيراً (العنزي، 2012: 91).

ثانياً: نقاط مجتمعية متعددة

تقع دول الخليج العربية بين شمال غرب أفريقيا وإيران، وإلى الجنوب الشرقي من الهلال الخصيب، وتبلغ مساحتها مجتمعة 2.673.119 كيلو متراً مربعاً، تغطي المملكة العربية السعودية ما نسبته 87.4% منها، وتقع الكويت على رأس الخليج الشمالي، ويلي الكويت جنوباً السواحل الشرقية للسعودية (ساحل الاحساء) الذي يمتد حتى حدود شبه جزيرة قطر وخليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الاحساء، وتبدأ بعد ذلك حدود الإمارات العربية المتحدة، ثم تليها عمان من الزاوية الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية، حيث تملك ساحلاً بحرياً يتجاوز طوله 1600 كيلو متر، ويمتد من مضيق هرمز في الشمال الشرقي حتى حدود اليمن الجنوبية، ولكن غير متصلة، إذ تتخلله المنطقة الواقعة إلى جنوب مضيق هرمز مباشرة، والتابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (عبيد، 2007: 221).



خريطة دول الخليج العربية

ويلاحظ من خلال الخارطة الجغرافية مدى التشابه الجغرافي الطبيعي لدول الخليج العربية، إذ أن هذه الدول تنتمي إلى منطقة جغرافية متشابهة عموماً، ولولا بعض الاستثناءات في عدد من المناطق والأماكن في بعض دول الخليج تتميز بنوع خاص لكان بالإمكان القول بأن دول منطقة الخليج تمتد على أرض متشابهة، فالأرض تمتد من كل دولة إلى أخرى دون وجود حواجز طبيعية، كما أن المناخ الصحراوي هو المسيطر على وجه العموم على كل دول المنطقة، وبذلك فإن الدول تجمعها أرض واحدة ووحدة جغرافية واحدة تمثل أحد أبرز معالمها (الأحمد، 1993: 32).

وقد تحددت الشخصية العربية والإسلامية لمنطقة الخليج العربية بشكل واضح منذ بدايات العصر الإسلامي في القرن السابع الميلادي وحتى القرن السابع عشر، وساهم في ذلك الهجرات المتعددة من أواسط الجزيرة العربية إلى سواحلها الغربية والشرقية مع ظهور العصر الذهبي

للملاحة العربية، وعلى الرغم من أن المنطقة أخذت تستقبل أفواجا من الهجرات القادمة إليها عن طريق البحر أو عبر الصحراء، وما ترتب على ذلك من وجود عناصر وثقافات متعددة، إلا أن العنصر العربي كان له التفوق دائماً كما ظلت الثقافة ولغة التعامل والتجارة هي اللغة العربية. وقد شارك العرب، الذين استقروا في المنطقة، اخوانهم في الجزيرة العربية، في نشر الاسلام، والثقافة العربية في آسيا وأفريقيا (رجب، 1988: 4)

فالروابط التاريخية من دين واحد وعقيدة واحدة ولغة واحدة وعادات وتقاليد وأواصر محبة وتعاون وما شابه ذلك من الروابط والعلاقات والانتماءات والتلاحم، إنما هو أمر فطري نما وترعرع في نفوس شعوب تلك المنطقة من مناطق العالم العربي والإسلامي منذ أن بدأت تلك المنطقة تشهد التحولات الحضارية الكبرى في العالم عامة والعالمين العربي والإسلامي خاصة، مما يكون معه هذه الروابط أحد المؤشرات الإيجابية التي تشجع وعلى نحو أساسي على تحقيق الاتحاد الخليجي التي هي أحد أهم آمال وطموحات الشعوب العربية المسلمة في هذه المنطقة المهمة من العالم (الأحمد، 1993: 31).

ثالثاً: طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة

تمتد الأنظمة السياسية الحالية في الخليج العربي إلى زمن بعيد. فقد تأسست الكويت في عام 1613 عندما تولى آل الصباح، وهم من قبائل العتوب، القيادة، وفي عام 1730، أقام آل المعاضد الذي ينحدر منهم آل ثاني حكمهم في قطر، وتسلمت القيادة في عُمان سلالة البوسعيد في عام 1741، كما يحدد المؤرخون التاريخ الحديث لإمارة أبوظبي عام 1760، حين استوطنتها قبيلة آل بوفلاح وهم فرع من بني ياس التي ينتمي إليها آل نهيان حكام إمارة أبوظبي، ويرتبط تاريخ دبي الحديث بقيادة شيوخ آل مكتوم الذين يعودون بأصولهم إلى قبائل بني ياس أيضاً، أما رأس الخيمة والشارقة فقد كانتا المركزين الرئيسيين لشيوخ القواسم، وينتسب حكام أم القيوين إلى آل المعلا، وحكام الفجيرة إلى آل الشرقي، وحكام إمارة عجمان إلى آل النعيمي، ولكل واحدة من هذه القبائل،

التي ينتسب إليها الحكام بطون وأفخاذ متعددة. أما العائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية فهي آل سعود التي تنتسب إلى سعود بن محمد بن مقرن المؤسس الأول للأسرة السعودية عام 1725 (عبيد، 2007: 134).

والملاحظ أن هناك تشابهاً بين دول المنطقة في البنية السياسية مع بعض التميز للكويت، حيث يوجد دستور تعاقدي غير معطل في الوقت الحاضر، يميز بنيتها السياسية، من حيث البنية الدستورية والقانونية والعلاقة بين السلطات وأدوارها ومصادر شرعيتها، ومن حيث وجود الحياة البرلمانية، ومن حيث تنظيم المجتمع المدني واستقلاله النسبي، ولا تزال البنية السياسية في دول المنطقة بشكل عام بنية شمولية ونظام الحكم فيها مطلق نوعاً ما (الكواري، 2002: 64).

تتمتع دول الخليج العربية بنوع من الخصوصية تضي على دراسة الأنظمة السياسية فيها وتجاربها في الإصلاح السياسي والاقتصادي أهمية خاصة باعتبارها دولاً نفطية غنية، مما أكسبها طابعاً ربيعياً، إضافة إلى أنها تشهد وباستمرار تغييرات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية متسارعة في ظل استمرار تأثير بعض التكوينات التقليدية (إبراهيم، 2005: 16). وقد كان للريع النفطي تأثير بالغ الشدة في العلاقة بين الدولة الخليجية ومجتمعها، وفي ديناميات العملية السياسية برمتها في منطقة الخليج، فقد أدى حصول الدولة على الريع النفطي إلى جعل النظام الاقتصادي والاجتماعي بأكمله معتمداً على إنفاق الدولة، كما أعطى هذا الريع للدولة القدرة على بناء أجهزة بيروقراطية لتوزيع المنافع على المجتمع والسيطرة على النشاط السياسي (الكتبي، 2000: 220).

إذ لعب تمرکز مصادر الدخل المالي الفائض في أيدي الأسرة الحاكمة دوراً هاماً في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها من مواطني هذه الدول منذ أوائل السبعينات حيث يحصل المواطنون على منافع مادية جيدة مقابل ولائهم السياسي للحكومة، أو على الأقل قبولهم "المهادنة السياسية" معها. فخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، امتلكت دول

الخليج المقدره والإرادة معاً على منح مواطنيها التعليم المجاني أو شبه المجاني، والرعاية الصحية، والخدمات الإسكانية، ودعم البضائع الاستهلاكية، إضافة إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى، وكانت هذه السياسة بمثابة الرسالة الواضحة للشعب، مفادها أن الخير الذي ينعمون به مرتبط بوجود الأنظمة السياسية القائمة، كما أن الدولة لم تر ضرورة لفرض أية ضرائب أو رسوم مالية على مواطنيها، في إشارة واضحة وصريحة إلى أن الأنظمة التي لا تقوم بجمع الضرائب من مواطنيها لا حاجة إلى مساءلتها أو فرض أية رقابة شعبية على سياساتها (بهجت، 1996: 37).

يلاحظ هنا أن دول الخليج العربية كانت دائماً بعيدة نسبياً عن هجوم الفلسفات الشيوعية والاشتراكية وحتى القومية المتزمنة، ولم تشهد هذه الدول أنظمة سياسية تتبنى هذه الأفكار وتتبعها سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي فيما يتعلق بشؤون الدولة، وكانت الأنظمة السياسية الخليجية تميل دائماً إلى الحكم الملكي الأميري الذي يستند على مبدأ التعاون بين الحاكم والمحكوم وبين الحكومة والشعب، وانتهاج منهج الشورى في الحكم وعدم استخدام القهر أو الاستبداد نسبياً أو غير ذلك من مناهج السياسة الظالمة، إنما يبقى العدل نسبياً والتعاون بين الحاكم والمحكوم هو السمة البارزة على هذه الأنواع من الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربية (الأحمد، 1993: 34).

وتتشابه النظم الحاكمة في دول الخليج العربية أيضاً باعتمادها على المصدر التقليدي في تثبيت شرعيتها بشقيه الديني أو القبلي أو كليهما، ويمكن الإشارة إلى أنه في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان يبرز الجانب الديني على نحو واضح، بينما يترسخ في دول الخليج العربية الأخرى المفهوم التقليدي في جانبه القبلي. إذ استطاعت هذه الدول المحافظة على شرعيتها باعتمادها على هذا المصدر التقليدي بصفة أساسية، ومرد ذلك طبيعة المجتمع في الخليج وأثره الاجتماعي وطبيعة مكوناته، ولكنها لم تركز لهذا المصدر التقليدي بمفرده بل سعت لتدعيمه

بمصادر إضافية للشرعية وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية بفضل الثروة النفطية، فضلاً عن الأخذ ببعض مظاهر النظام البرلماني كما هو الحال في الكويت، ونظراً لذلك فقد صمدت الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربية وحافظت على استمراريتها (المزروعي، 2003: 81).

وبذلك فإن التفاهم والتقارب والتشابه من الناحية السياسية في أنظمة الحكم بصفة عامة وفي تنظيم السلطات الحاكمة من جهة خاصة، كالسلطة التشريعية وكذلك السلطة التنفيذية ثم السلطة القضائية، وعلاقة ذلك بالمحكومين من حيث المشاركة السياسية في اتخاذ القرار نسبياً وانتهاج مناهج العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ثم احترام حقوق المواطنين وما شابه ذلك من الأمور المرتبطة بالجانب السياسي، كل ذلك التفاهم والتشابه والتقارب السياسي يعتبر من أهم المؤشرات الإيجابية على إمكانية قيام اتحاد بين دول الخليج العربية (الأحمد، 1993: 34).

رابعاً: مواجهة التحديات الأمنية الداخلية والإقليمية

تعرضت منطقة الخليج بأسرها منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي إلى تهديدات متزايدة، فيما يخص أمنها واستقرارها محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتواجه دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن تحديين خطيرين: يتمثل الأول في سيادة النزعة القطرية على السياسة الخارجية لدول المجلس، التي تتعاطى مع التطورات الخارجية بناءً على رؤيتها لمصالحها الوطنية، ومن ثم فإنه في حالة تعارض هذه المصالح الوطنية مع المصالح الجماعية يتم اختيار المصالح الوطنية. أما التحدي الثاني فيتمثل في حرص الولايات المتحدة الأمريكية، وهي فاعل أساسي في منطقة الخليج، على تفكيك المنظومة الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي والتعامل مع دول المجلس بشكل منفرد. هذا الحرص بدا جلياً في الرفض الأمريكي المتكرر لمبدأ الحوار الجماعي الذي دعت إليه بعض دول المجلس وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، والإصرار على توقيع اتفاقيات التجارة الحرة بشكل

منفرد مع دول المجلس، الأمر الذي تسبب في حدوث خلافات في بعض الأحيان بين دول المجلس على غرار الخلاف السعودي - البحريني في القمة الخامسة والعشرين لمجلس التعاون التي استضافتها العاصمة البحرينية المنامة يومي 20 و 21 كانون الأول عام 2004، على خلفية توقيع البحرين اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، الأمر الذي اعتبرته السعودية مخالفاً لقرارات المجلس القائمة على ضرورة انتهاج موقف موحد من جانب دول المجلس ملتزم بالإطار الجماعي في مواجهة الدول الكبرى والتجمعات الإقليمية (ناجي، 2007: 23).

ويمكن حصر مصادر تهديد الأمن القومي الخليجي فيما يلي:

(أ) مصادر التهديد الداخلية:

يمكن تصنيف التحديات الداخلية لأمن الخليج كما يلي:

- 1) توتر العلاقات بين دول مجلس التعاون نتيجة لعدم حل المشكلات الحدودية والخلافات الأخرى بين بعض هذه الدول.
 - 2) الانكشاف السياسي: حيث يلاحظ أن نشأة دول الخليج تعتمد على أسس قبلية بالدرجة الأولى، وتعاني من عدم وجود المشاركة السياسية، بالرغم من أن الأحداث أثبتت ولاء شعوب الخليج لحكامها، كما تعاني دول الخليج العربية من ضعف الاستقرار السياسي بسبب حرمان السكان من حقوقهم السياسية والمشاركة في صنع القرار.
 - 3) الانكشاف الاقتصادي: إن دخل دول الخليج هو أحادي المصدر، يتمثل في البترول فقط ولضيق القاعدة الإنتاجية واعتماد معظم النشاط الاقتصادي على تلك الثروة، فإن هذا النوع من الاقتصاد يشكل تهديداً حقيقياً لهذه الدول بسبب طبيعته المتقلبة واستنزافه وسيطرة المصارف الغربية على الفائض.
- الانكشاف الاجتماعي: تواجه الدول الخليجية مشكلة سكانية حقيقية تتمثل في قلة عدد السكان، بالمقارنة مع إيران والعراق، وضخامة عدد الأجانب إلى إجمالي السكان، إذ يشكل هؤلاء

الأغلبية السكانية في نصف الدول الخليجية، وهي الإمارات العربية المتحدة ، قطر والكويت، في حين يشكلون قرابة الثلث في كل من السعودية والبحرين وعمان (العنزي، 2008: 68-69).

إضافة إلى ذلك يأتي التوجه الفردي للدول في توقيع اتفاقيات مع الدول الكبرى كأحد أهم التحديات التي تواجهها دول الخليج العربية. وهو ما يمكن النظر إليه باعتباره يمس ثقافة "الوحدة" أو التكامل فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهناك أيضاً موضوع تحقيق المواطنة الخليجية التي قام على أساسها المجلس. فالنظام الأساسي للمجلس ينص في ديباجته الرئيسية على وحدة الهدف والمصير التي تجمع شعوب الخليج. وأن المادة الرابعة من النظام الأساسي تنص على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات. ويكشف الواقع بعد أكثر من خمسة وعشرين عاماً من مسيرة المجلس، أن المواطنة لم تتحقق في أبعادها الدنيا، بل إن العلاقات الثنائية التي دعمتها البروتوكولات والاتفاقيات الثنائية نجحت أكثر مما دعا إليه مجلس التعاون (عبد الملك، 2005: 36).

ب) مصادر التهديد الإقليمية:

تحدد معظم الدراسات التي تناولت أمن الخليج التحديات الإقليمية لهذا الأمن بمصدرين أساسيين هما: إيران والعراق سابقاً والعراق الجديد حالياً.

1) التهديد الإيراني: من المعروف أن إيران تسعى إلى بناء قوة مهيمنة في منطقة الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عملت إيران على زيادة قوتها وإضعاف دول الإقليم إلى درجة أن تصبح تقريباً بلا قوة (كوردزمان، 2008، 59).

إن سياسة إيران تمثل تهديداً للأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، فهي مرشحة لأن تكون أهم قوة في النظام الإقليمي الخليجي، وقد تفرض رؤاها وتصوراتها بالنسبة لأمن الخليج، وخصوصاً بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق. وتتحرك إيران تجاه دول مجلس التعاون

الخليجي انطلاقاً من هذه الحقيقة، وتأخذ في حساباتها أهمية الموقع الذي تحتله على رأس الخليج العربي والذي يمكنها من التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بمجمله بالطاقة، وهو ما يعني امتلاك مقومات القوة التي تخري على استعمالها أو على الأقل تمنع أي طرف آخر من الهيمنة على الخليج (العيسوي، 2007: 106).

إنّ سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي واضحة، ومحاولتها الدائمة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس مستمرة ومتصاعدة، بل في كثير من الأحيان مُعلنة، فهي تستخدم الورقة الطائفية لإيقاظ الفتن الداخلية في هذه الدول، وتعمل على إشعال حروب داخل الدولة الخليجية الواحدة، وإراقة دماء أبناء الوطن الواحد تحت شعارات طائفية هي المستفيد الأول منها، كما أنّ استعراض قوة إيران في الخليج عبر المناورات العسكرية التي تهدد من خلالها بإغلاق مضيق هرمز، إضافة إلى مناوراتها الإعلامية المستمرة عبر أجهزة إعلام إيرانية ناطقة بالعربية أو وسائل إعلامية عربية موالية لها بغرض التعبئة الداخلية والخارجية ضد دول مجلس التعاون الخليجي والزجّ بها في أتون حروب طائفية (صقر، 2012: 5).

أما أكثر القضايا التي تثير القلق على أمن الخليج، هي القضية التي تتعلق بجهود إيران الحديثة للحصول على التقنية النووية. وتشير دراسات السياسة الدولية واجتهاداتها الحديثة إلى أن الدول تتجه لسلوك أكثر عدوانية في سياستها الخارجية، فور حيازتها لأنواع من أسلحة الدمار الشامل التي تتيح لها مساحة مناورة أكبر في ظل قدرة الردع التي توفرها هذه الأسلحة. من هنا فإن إيران النووية يمكن أن تصبح أكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها القومية في الخليج، وستكون أكثر ترهيباً في مطالبها للتعاون الإقليمي الذي قد يشمل مجالات عدة تتراوح بين المطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في الخليج مروراً بالمطالبة بأسعار مرتفعة للنفط، وانتهاء بالتهديد باستئناف تصدير الثورة على غرار ما فعلت أوائل ثمانينات القرن الماضي (الزيات، 2006: 60).

(2) العراق الجديد: جاء احتلال العراق ليشكل زلزالاً وصدمة ليس للعراقيين فحسب، بل للخليجين والعرب ودول العالم جميعاً، ففي غضون أسابيع ابتلعت الولايات الأمريكية أقوى دولة عربية على الخليج، مما أوجد فراغاً استراتيجياً واضحاً في النظام الإقليمي الخليجي وفي الشرق الأوسط عموماً، فقد كان العراق يشكل عامل توازن قوي ضد إيران (البرصان، 2008: 79). ومن المعروف أن القوات المسلحة العراقية قبل التاسع من نيسان 2003 كانت تمثل النقل الأساس في توازن القوى الإقليمي - الخليجي، إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق استهدف تدمير تلك القدرات العسكرية التي تُعدّ من أقوى القدرات العسكرية العربية، فحوّل العراق إلى ما يسمّى "الدولة الفاشلة" بما تعنيه هذه التسمية من إمكانية نشوب حرب أهلية أو تقسيم العراق وما يترتب عليها من تهديد مباشر للأطراف الإقليمية الخليجية (كشك، 2012: 55).

والبيئة العراقية الجديدة التي تفتقر لعدم الاستقرار على جميع الأصعدة، جعلت العراق (الجديد) أحد أهم مصادر التهديد لأمن دول المجلس، ففي الكويت مثلاً، لا تزال نظرة الشك والتوجّس تجاه بعض النيات العراقية قائمة، وذلك على خلفية بعض المواقف والتصريحات التي صدرت عن مسؤولين عراقيين عقب سقوط نظام صدام حسين، إضافة بالطبع إلى العديد من التصريحات التي صدرت وما زالت تصدر بين الحين والآخر من بغداد حول خلافات بين البلدين بشأن ترسيم الحدود الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، والخلافات على ترسيم الحدود تعني الخلاف بالتبعية حول حقول النفط الحدودية بين البلدين، وأيضاً الخلاف على تقسيم المياه الإقليمية المشتركة (صقر، 2011: 4).

ورغم حقيقة أن العراق الجديد لم يعد يمثل ذلك التهديد الذي ساد في ظل حكم صدام حسين، وبخاصة ضد جيرانه الأقرب، وبالأخص الكويت وإلى حد أقل السعودية، إلا أن طبيعة التهديد تغيرت اليوم في العراق، فالخطر العراقي على المنطقة لم يعد ابتزازاً وتمدداً وتهديداً بغزو واحتلال

وضم، ولكن طبيعة التهديد تغيرت في العراق بعد الحرب الأمريكية عليه، فهو يعيش دوامه من الفوضى والافتتال المذهبي والطائفي، وهو أمر له انعكاس ليس على الكيان العراقي ووحدته فحسب، ولكن على الأمن الخليجي عموماً، وبطرق مختلفة عما كان يمثله نظام صدام حسين من خطر وتهديد (الشايحي، 2008: 151).

والمحصلة أن الواقع العراقي غير المستقر والمفتوح على كل الاتجاهات يصعب التكهّن بمستقبله، وأن الأوضاع الأمنية في العراق حتماً ستلقي بتداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً مع تصاعد الشد الطائفي بين مكونات الشعب العراقي، والصراع المحتدم بينهم، والذي تصاعد في الكثير من الأحيان إلى عنف طائفي غير مسبوق في تاريخ العراق والمنطقة ككل. وبذلك سيكون مستقبل العراق الجديد أحد أهم العوامل الإقليمية المؤثرة في أمن واستقرار الأوضاع الخليجية ككل (العبادي، 2012: 61).

3) الخطر الإسرائيلي: لعبت الأهمية الجيوسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي دوراً في دفع إسرائيل لممارسة دور حيوي في منطقة الخليج العربي، سواء في ظل السلم والأمن الخليجي أو ظل الصراع والنزاع والأزمات، وكان لها دور في معظم الأحيان في تركية وإشعال فتيل النزاع كلما سنحت فرصة للتهدئة أو السير باتجاه الأمن والاستقرار، فإسرائيل تدرك أهمية منطقة الخليج العربي في دعم الموقف العربي في النزاع العربي - الإسرائيلي، ووجدت في حرب تشرين 1973 وسلاح النفط الخليجي، مثلاً حياً على ذلك، وأيضاً تعتبر أن استقرار الخليج يعني زيادة الوفرة المالية والنفطية في المنطقة على حساب أمنها ناهيك عن خططها المستمرة للتدخل في شؤون الدول الخليجية، ومحاولة الحصول على فوائد تجارية ونفطية تعزز من دورها الاقتصادي في الشرق الأوسط عموماً. لذا لم تكن تتوانى إسرائيل عن لعب دور مميز في مختلف حروب الخليج التي شهدتها المنطقة، والمشاركة في صياغة وتحديد المفهوم الغربي والأمريكي لأمن الخليج وفقاً للمصالح الإسرائيلية، ولو بشكل غير مباشر (العجمي، 2005: 94-95).

وكان دخول إسرائيل الأجندة السياسية والعسكرية في العراق يعني بوضوح محاولة لتفكيك كامل لمنظومة الأمن الخليجي، وإحداث هزة كبرى في معادلة الأمن القومي العربي والتوازن العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل، خاصة في ظل سعي الولايات المتحدة إلى إقامة نظام أمني إقليمي جديد توكل لإسرائيل فيه مهمة دور الرادع الإقليمي، وفي إطار ذلك الدور، فإن إسرائيل لن تتردد في الضغط على دول المجلس بأدوات مختلفة (شكارة، 2010: 35).

وفي سعيها نحو التحكم بمعطيات التوازنات الإستراتيجية المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط، تتبنى إسرائيل استراتيجية ثابتة تستند إلى ضرورة منع أي دولة عربية من الحصول على ركائز متكاملة للقوة، وهذا الأمر ينطبق على الجميع وليس على (دول الطوق) فقط، فإسرائيل بنت تصورها للتفوق في ميزان القوى الاستراتيجية العسكري على الجميع، ولما وجدت أن للقوة المسلحة حدوداً، راحت تطرح مشروع (الشرق أوسطية) الذي يراد منه أن تقود إسرائيل المنطقة برمتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لذا فهي ستحاول محاربة أي دولة خليجية تسعى إلى بناء قدرات اقتصادية فوق العادة أو حيازة إمكانات عسكرية كبيرة، فهي تعارض دوماً حصول دول الخليج على أسلحة متقدمة (حسن، 2008: 25).

لذا لا يمكن لأحد في منطقة الجزيرة والخليج العربي أو منطقة الشرق الأوسط، أن يتجاهل المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية المتفاعلة فيها من جهة وتحرك إسرائيل المستقبلي تجاه مشروعها القومي، لا سيما إذا تم اعتبار كل المتغيرات المؤثرة في المنطقة تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر لمصلحة إسرائيل ومشروعها المعروف (العنزي، 2012: 91).

خامساً: مجلس التعاون الخليجي ووصوله مرحلة الاتحاد:

إن المواطنة الخليجية أصبحت حقيقة واقعة، والتكامل الاقتصادي والتجاري يسير في الاتجاه الصحيح، وسياسات الدمج والاقتراب عبر أنظمة وسياسات تعليمية وتربوية محكمة، جعلت شعوب الخليج تفكر وتتعامل بصورة سلسلة، وسياسات دول الخليج الخارجية أخذت تتقارب بصورة ملموسة، ولم يعد أمامها إلا أن تخطو الخطوة التالية نحو (الاتحاد) وبقوة.

وعند المقارن بين بدايات المجلس عند نشأته وعلاقات دوله وبين حالها الآن من ناحية حجم الاقتصاد الخليجي فقد كان حجم الاقتصاد الخليجي في عام 1981 في حدود 200 مليار دولار، في حين أنه بلغ عام 2011 نحو 1.5 تريليون دولار. كما أن هناك مئات الآلاف من الخليجين الذين يعملون ويستثمرون ويدرسون في دول المجلس الأعضاء. أما الترابط بين المواطنين فقد أصبح حقيقة يومية، فسنوياً ثمة نحو عشرين مليوناً، ينتقلون بين دول المجلس للسياحة أو المشاركة في الفعاليات الثقافية التي تُعقد في دول المجلس. لذلك تؤكد الدراسة أنه حان الوقت بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على قيام مجلس التعاون أن تنتقل مؤسساته من مسارات التعاون إلى فضاء الاتحاد، ويؤيد ذلك أن الدول الخليجية هي أشبه بدولة واحدة حتى قبل الاتحاد، وإذا كان هناك تمايزات وخصوصيات فإنها لن تشكل عائقاً أمام المنطلقات العامة للاتحاد. وتخلص هذه الدراسة إلى أن الاتحاد الخليجي ليس بترف، بل هو حاجة أمنية واقتصادية وسياسية ملحة، وهو مسألة وجود وبقاء لكل دول المجلس.

المبحث الثاني

الاختلافات التي تواجه بناء الاتحاد الخليجي

رغم قوة الحوافز الدافعة لبناء اتحاد خليجي، إلا أن هذا التوجه نحو الاتحاد يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقل شأنًا وأهمية بأي حال من الأحوال عن أهمية الحوافز الدافعة سابقة الذكر، وهذه المعوقات يمكن تحديدها كما يلي:

أولاً: النزعة القطرية

في الوقت الذي تنهافت فيه الكثير من الدول على التقارب والتلاحم وتكوين الكيانات الأكبر والأقوى، إلا أن دول الخليج العربية والدول العربية عموماً تتفوق حول ذاتها، وتُقدم (القطرية) على أي اعتبار وإن كان مفيداً ومنطقياً لصالح الجميع رغم أنها تدعو دوماً إلى الوحدة، ولا يخفى على أي متابع تجذر هذه الظاهرة في الثقافة العربية بوضوح، حيث التناقض بين الشعارات النظرية والسلوك العملي فيما يتعلق بالوحدة (فاضل، 2012: 21).

وفي كل دولة من الدول العربية عموماً والدول الخليجية على وجه الخصوص هناك مجموعات تتجاهل عمداً ما يربط بلادهم بالبلاد العربية الأخرى من روابط كثيرة تجعل منها وطناً واحد وتجعلهم شعباً واحداً، ويدعون إلى الانكماش في نطاق إقليمي ضيق ويركزون جهودهم داخل حدود بلادهم وعدم هدرها خارج هذا النطاق ويضعون العقبات في سبيل مصالح أبناء البلاد الأخرى، بحجة حفظ مصالح أبناء وطنهم، ومن هنا يخشى أن تكون النزعة القطرية قد ترسخت في النفوس، بحيث تحتل مكانتها في ضمير الناس في مكان الوحدة والاتحاد، فتصبح القطرية هي الوطنية وهي الولاء للوطن الأم، أو الوطن الصغير بدلاً من أن يكون الولاء للوطن الكبير، ولمجموعة دول الاتحاد أي للوحدة والاتحاد معاً، فالقطرية مرض كبير يجتث الوحدة ويقتل الاتحاد (الأحمد، 1993: 37).

ومن هنا فإن من أهم القضايا المرتبطة بالاتحاد الخليجي هي قضية الموقف الشعبي من هذا الاتحاد، أن الرأي العام الخليجي منقسم تجاه هذه المسألة بين المؤيدين لمشروع الاتحاد والمعارضين له، كما أن الرأي العام الخليجي يحمل تطلعات وتوقعات كبيرة للغاية، ومثل هذا الاتجاه من شأنه أن يشكل عامل ضغط على الحكومات الخليجية، ويدفعها نحو الإسراع بهذا المشروع (البنخليل، 2012: 28).

ثانياً: إشكالية الإرث الثقافي

إن الوقائع التقليدية المتضمنة في المشهد الثقافي الخليجي لا تؤشر بشكل ملح إلى قيام اتحاد أو وحدة خليجية على الرغم من توافر كل المستلزمات الميدانية لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الأسباب التي تحول دون تحقيق ذلك ليس مقصوداً أو مخلوقاً، إنما يعود إلى طبيعة عقلية السياسة العربية، التي قامت في الأصل على الاعتزاز بالنموذج المحلي للنظام السياسي غير الرسمي الذي كان ماثلاً في الواقع السياسي العربي قبل الإسلام، وبقيت بموجبه النظم السياسية المجزأة (النظم القبلية) تحافظ على كياناتها السياسية المستقلة القائمة على أساس علاقات القربى أو علاقات النسب، ولهذا لم تتمكن الجماعات الاجتماعية العربية من تحقيق اتحاد أو دولة في بيئة تقوم على أساس ذلك، وحتى قيام دولة (كندة) في الجزيرة العربية في بيئة قبلية لم تتمكن من الصمود طويلاً أمام متانة النظام السياسي القبلي وعصبيته، حتى تفككت بفعل الاستكبار القبلي آنذاك (مشعل، 2012: 22).

والنظام السياسي العربي بشكل عام لا يزال يعيش بعض الإرث الثقافي في بعده السياسي، فالوطن العربي الذي تتفق خصائصه الثقافية والجغرافية عجز على مدى القرن العشرين عن تحقيق دولته القومية على الرغم من الدعوات العالية لتحقيق الوحدة العربية، ويرجع سبب عدم تحقيق ذلك إلى تمسك الحكومات أو الزعامات العربية بملكية القيادة السياسية في كل دولة أو كيان، وكأن تلك الكيانات السياسية القائمة بمثابة كيانات قبلية وليست دولاً. فالعقلية السياسية العربية لا تزال تعيش

ذلك الإرث الثقافي الذي أضحى بشكل مباشر وغير مباشر يسيطر على الجوانب اللاشعورية في الشخصية العربية (مشعل، 2012: 22).

ثالثاً: قضية السيادة

إن من أهم التحديات التي تواجه مشروع الاتحاد الخليجي يتمثل في سيادة الدول، إذ ثبت من تجارب (التعاون) أن الدول حساسة جداً في قضية السيادة، وأن أي مساس أو اقتراب من هذه السيادة يهدد بانفراط عقد (التعاون) أو تأجيل التوقيع على المعاهدات أو الاتفاقيات التعاونية (عبد الملك، 2012: 27). ونظراً إلى تركيبة القوة السياسية داخل الأنظمة الخليجية، فإنه من المؤكد أن تمثل مسألة السيادة الوطنية تحدياً أو عقبة أمام أي محاولة وحدوية تتضمن الاندماج الكامل بصورتها الفيدرالية، وهو الأمر الذي يرى فيه الكثير من الباحثين قضية مهمة يجب دراستها بتمعن قبل تحديد شكل الاتحاد المنشود بين دول الخليج العربية (البنخليل، 2012: 29).

إن التناقض بين متطلبات الاتحاد والتعاون وضرورات السيادة الوطنية، لا زال يمثل قضية لم تحسم في التوجهات الوحدوية الخليجية، فقد ظلت دول الخليج العربية مهتمة كثيراً بحل هذا التناقض، إذ إن للاتحاد متطلبات، ذلك أن أي تجربة تعاونية أو اندماجية أو وحدوية يجب أن تكون مخلصاً وصادقة مع نفسها، لأنها تتطلب تقديم تنازلات كشرط أساسي من أجل نجاحها وتقديمها خطوة إلى الأمام، وهذا التنازل يجب أن يكون عن بعض مظاهر السيادة الوطنية وليس عن جميعها، إذ دون تقديم هذا التنازل لن يحدث أي تقدم على الإطلاق في مجال الاتحاد سواء السياسي أو الاقتصادي مستقبلاً (عبد الله، 1999: 71).

ومن الثابت أن أي تجربة اندماجية أو اتحادية بين مجموعة من الكيانات السياسية يجب أن تقوم على تقديم المزيد من التنازلات المتعلقة بالقوة والسيادة السياسية من كافة الكيانات إلى الكيان الرئيسي لضمان فاعليته وقدرته على الاستمرارية، فضلاً عن شرعيته، لكن تركيبة القوة السياسية

والسيادية في دول الخليج العربية لا تتضمن آليات واضحة تضمن انتقال القوة السياسية من قمة النظام إلى قاعدته وبالتالي فإن الإطار العام للاتحاد الخليجي لا يتوقع له أن يتجاوز نطاقه التقليدي ويصبح اتحاداً فيدرالياً بسهولة (البنخليل، 2012: 29).

رابعاً: بعض الاختلافات بالبنى السياسية لأنظمة الحكم الخليجية

رغم التماثل في الإطار العام للأنظمة السياسية الحاكمة في الخليج، إلا أن هناك عائق أمام الاتحاد بين هذه الدول يتعلق ببعض التباين في نظم الحكم في هذه الدول من حيث درجة تطورها السياسي، مما يجعل اندماجها قبل الاتفاق على شكل موحد للنظام غير سهل. فهناك النظم الملكية، مثل النظام البحريني والنظام السعودي مع الاختلاف، حيث إن النظام البحريني يقبل بالانتخابات، ولديه دستور مكتوب، ويسمح بوجود جمعيات سياسية، وبمشاركة المواطنين على اختلاف مذاهبهم في الحياة السياسية، على عكس النظام السعودي الذي يفتقد إلى الكثير من أسس المشاركة السياسية الشعبية، ولا يمتلك هيئات سياسية وتشريعية منتخبة. وهناك الكويت، التي تقدم أنموذجاً أقرب منه إلى الملكية الدستورية. وتعتبر الامارات عن الدولة الفيدرالية، التي تتشكل من سبع إمارات تتمتع بدرجة من درجات الاستقلال في مواجهة الحكومة الاتحادية (رجب، 2012: www.siyassa.org.eg).

ومن هنا يأتي أحد التحديات المهمة التي تواجه الاتحاد الخليجي، فهناك اختلافات في التشريعات المحلية، وشكل العلاقة بين السلطة والمواطنين، فكما أن هناك حراك شعبي ملحوظ في الكويت، ووجود مجلس أمة منتخب، وكذلك الحال بمجلس الشورى المنتخب بالبحرين، وبعض الدول الأخرى تعتمد وجود مجالس الشورى المعينة من قبل الحاكم، وهذا التباين يؤثر على شكل الحياة العامة في (الاتحاد) من حيث الحريات العامة، وأهمها حرية التعبير، إضافة إلى الواقع الاجتماعي الحداثي والثقافي الذي يميز بلداً عن آخر طبقاً للتشريعات والقيم المحلية. ففي حين توجد

جمعيات مدنية متعددة ومنابر للرأي والتجمع في كل من البحرين والكويت. توجد تشريعات في دول أخرى تحظر حتى الاجتماعات العامة إلا بتصريح مسبق من الجهة المختصة (عبد الملك، 2012: 27).

خامساً: مشكلات الاندماج الاقتصادي

مع إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 1981، بدأت فكرة التكتل الاقتصادي الخليجي من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة، ثم انتقلت إلى مرحلة الاتحاد الجمركي عام 2003، ورغم التقدم النسبي في الترتيبات والإجراءات المتخذة، جاء التقرير الاقتصادي الخليجي لعام 2005-2006 ليؤكد ضعف مؤشرات التكامل التجاري وانخفاض مستوى التجارة البينية الخليجية، وضعف مجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع الطلب على السلع المستوردة وضعف مستوى التنويع الانتاجي في دول المجلس، الأمر الذي ساهم في التوجه نحو الأسواق الخارجية، مما أدى إلى تسرب جزء كبير من الأموال الخليجية إلى الخارج (الربيعي، 2009: 81).

أما فيما يتعلق بالعملة الموحدة بين دول الخليج العربية فقد انطلقت جهودها منذ بدايات السبعينيات من القرن الماضي عندما تم الوصول إلى صيغة لإقرار عملة خليجية مشتركة بين كل من الإمارات والكويت والبحرين وقطر، إلا أن هذه الاتفاقية لم يوقّع عليها بشكل نهائي وتم التغاضي عنها لاحقاً، وتزايدت الجهود بشكل مكثف بعد قيام مجلس التعاون الخليجي التي نصت بنوده على العمل من أجل الوصول لعملة واحدة موحدة، إلا أن دول المجلس لم تتجح حتى الآن في الوصول إلى هذا الهدف (علي، 2008: 161).

ويرى البعض أن سر البطء بتنفيذ عملية التكامل الاقتصادي الخليجي يمكن في تشابه الاقتصادات الخليجية أو على أقل تقدير وجود الكثير من القواسم المشتركة فيما بينها، وأكبر دليل

على هذا الزعم هو الأهمية النسبية للنفط والغاز والبتروكيماويات فضلاً عن قطاع الخدمات مثل الصيرفة والسياحة في جميع اقتصادات دول مجلس التعاون. فالتشابه الاقتصادي يمثل تحدياً لعملية التكامل الاقتصادي خلافاً لما عليه الحال في بعض التجمعات الإقليمية الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال تتمتع ألمانيا بميزة تنافسية في صناعة السيارات، بينما يكمن الثقل الاقتصادي لإسبانيا في مجال القطاع الزراعي، الأمر الذي يوجد أرضية مشتركة للتبادل التجاري بين البلدين. في حين أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الخليجية الست في مجلس التعاون الخليجي تتشابه في مصادر التصدير وخصوصاً النفط ومشتقاته (حسين، 2006: 56).

فمن أهم التحديات التي تواجهها دول الخليج العربية العمل على تحقيق النجاح بالنسبة لعملية التنويع الاقتصادي، إلا أن هذا لا يعني مجرد تقليل الاعتماد على النفط، ولكنه يتطلب كذلك إيجاد المزيد من فرص العمل. فالمعدل العام للنمو السكاني في دول المجلس يزيد على 3%، ومن المتوقع أن يستمر في الزيادة بما لا يقل عن 2% على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وإذا شاءت هذه الدول المحافظة على المستوى المعيشي القائم، فإن إجمالي الناتج المحلي يجب أن ينمو بهذه النسبة نفسها وعلى مدى هذه الفترة (روتلدج، 2006: 42).

وعموماً فإن معوقات قيام الاتحاد الخليجي الاقتصادية لا تزال عديدة وفي مقدمتها آلية انتقال السلع فيما بين دول المجلس خلال المرحلة الانتقالية لتوزيع الحصيلة الجمركية، إلى جانب تعارض التزامات دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية بمتطلبات وشروط قيام الاتحاد الجمركي وكذلك معالجة البضائع التي تستوفى رسومها بالتأمين إضافة إلى المعوقات الجمركية الأخرى (محبوب، 2012: 34).

سادساً: الخلافات بين دول الخليج العربية

تظهر الأحداث الجارية في الخليج منذ سنين وجود اختلافات حقيقية بين دول المجلس الست، فمثلاً دولة قطر، ورغم تنسيقها مع السعودية حول عدد من القضايا خلال هذه المرحلة، هناك جملة من القضايا الشائكة بينها، والتي قد تجعل دولة قطر حساسة تجاه الاندماج في اتحاد تقوده السعودية. كما أن اعتراض السعودية حال دون بناء جسر بين قطر والبحرين، ودون شراء البحرين الغاز من قطر. كما أن هناك الدولة "المستقلة" التي تعبر عنها بدرجة كبيرة الإمارات والكويت، فهما لن يتخليا بسهولة عن استقلالهما لصالح اتحاد تقوده السعودية، وهذا ما أكدته في فترات سابقة انسحاب الإمارات من الاتحاد النقدي، اعتراضاً منها على اختيار الرياض مقراً للبنك المركزي الاتحادي. أما بالنسبة للكويت، فإنها تعاني أزمات داخلية، خاصة بهيكل النظام السياسي، والتي قد تجعل من "غير الملأئم"، كما تحدث رئيس مجلس الأمة الكويتي، الحديث عن اتحاد خليجي. وتقترب عمان من هذا النوع من الدول بصورة كبيرة، وهي لم تتحمس لفكرة الاتحاد، حيث ترى عمان أن فكرة الاتحاد غير مفهومة بالنسبة لها من حيث التطبيق والآليات، ولا من حيث الحاجة، أو الإيجابيات أو السلبيات خصوصاً في ظل وجود مجلس التعاون الخليجي الذي ترى أنه يمثل إطاراً تعاونياً وتكاملياً خليجياً ناجحاً، وله آلياته، وقوانينه، وحقق الكثير من الأشياء (رجب، 2012: www.siyassa.org.eg).

سابعاً: تباين السياسات الخارجية لدول الخليج العربية

تشكل توجهات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحدياً مهماً امام قيام اتحاد خليجي، إذ أن دول الخليج العربية غير منسجمة تماماً في توجهاتها السياسية الخارجية، ويتضح ذلك من خلال مواقف هذه الدول المتباينة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران والمواقف من ثورات الربيع العربي وكذلك المواقف من القضية الفلسطينية ومستقبل التسوية

السلمية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والوجود العسكري الأجنبي في الخليج (عبد الملك، 2012: 27).

ويمكن الدلالة على ذلك من خلال السياسات الخارجية تجاه إيران، إذ تتفاوت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين طهران، فيمكن وصف العلاقات القطرية- الإيرانية والعمانية- الإيرانية بأنها جيدة جداً عموماً، أمّا العلاقات الكويتية- الإيرانية فهي متقلبة في وقت توصف فيه العلاقات بين إيران وباقي دول الخليج العربية بالمتوترة خاصة في عهد محمود أحمدي نجاد (باكير، 2010: صحيفة النهار اللبنانية).

ومما سبق يتضح أن مسألة الاتحاد بين دول الخليج العربية مسألة مهمة للغاية ولها ما يبررها من خلال العوامل الكثيرة المحفزة والدافعة إلى ضرورة الإسراع بخطوات تطبيق مشروع الاتحاد. ولعل الجدل الذي يثار حولها في الشارع الخليجي الآن ليس من باب القناعة بأهميتها، فالجميع يكاد يتفق على أن حلم الخليجيين جميعاً هو الوحدة الخليجية الكاملة، لكن الجدل يأتي من باب التوقيت وآليات التنفيذ والمعوقات التي يمكن أن تواجه هذا المشروع الوحدوي والكيفية التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه المعوقات.

ويخشى البعض أن تكون هذه الخطوة الاتحادية ردة فعل انفعالية على أحداث سياسية ساخنة تمر بها المنطقة، ولم تأخذ في الاعتبار التعقيدات التفصيلية التي يمكن أن تشكل عائقاً في طريق هذه الوحدة التي ينتظرها الجميع. كما يتخوف البعض من اختلاف طبيعة الأنظمة في دول المجلس ومن ثم عدم جاهزيتها لاستيعاب أي تغيير جذري تتطلبه عملية الاتحاد، وهناك توجس أيضاً من مسألة السيادة الوطنية والهوية الحضارية والتاريخية والوطنية لكل بلد، والكثير من الأمور الأخرى التي تعدّ شديدة الحساسية في دول الخليج، إضافة إلى العديد من المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تواجه فكرة تطبيق الاتحاد الخليجي.

الفصل السادس

التصورات النظرية لبناء الاتحاد الخليجي

الفصل السادس

التصورات النظرية لبناء الاتحاد الخليجي

المقدمة:

كانت طروحات الاتحاد الخليجي المختلفة ولا تزال تواجه دوماً عقبة فنية كبيرة تتمثل في الشكل الذي يمكن أن يكون عليه هذا الاتحاد الخليجي المنشود، وقد تراوحت وجهات النظر فيما يتعلق بطبيعة وشكل الاتحاد المنشود، بين اتحاد اندماجي كامل تذوب فيه شخصية الدولة الخليجية (اتحاد فيدرالي)، أو اتحاد يحافظ على الشخصية السياسية للدول المنضمة إليه ولا يذيب شخصياتها القانونية والسياسية أمام المجتمع الدولي (اتحاد كونفدرالي). ورغم إعلان العاهل السعودي عن ضرورة قيام اتحاد خليجي وإظهار العديد من القادة الخليجيين وكذلك العديد من السياسيين والصحفيين والأكاديميين حماساً كبيراً لهذه الفكرة، إلا أن صورة هذا الاتحاد الخليجي وشكله لم تتضح حتى الآن، حيث تساءل الكثيرون عن طبيعة هذا الاتحاد الخليجي، وهل هو دولة واحدة أم هيئات فوق وطنية وما دور الشعوب الخليجية وهل سيكون هناك استفتاء لرأي هذه الشعوب بالاتحاد.

ومنذ الإعلان عن فكرة الاتحاد، بدأت الجهود لتسوية قضية شكل الاتحاد من خلال تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة هذا المشروع، وتقديم تصورات بشأنه، بحيث يتم عرضها على أعضاء المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في القمة الخليجية المقبلة التي سوف تستضيفها المنامة في نهاية العام الحالي 2012، ولكن ينبغي التأكيد أنه لا توجد قواعد واضحة لتشكيل الاتحادات بين الدول، ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية المختلفة وأفضل ممارساتها في تأسيس الاتحاد الخليجي المقترح.

وكانت أغلبية الآراء حول مشروع الاتحاد الخليجي تذهب دوماً باتجاه إقامة اتحاد كونفدرالي تتوحد فيه المسؤوليات والسياسات في مجالات مهمة كالجيش الموحد، والمنظومة

الدفاعية. على أن تكون الخطوة مجدية من الناحية العملية، بحيث تتجاوز الحالة القائمة المعتمدة على الصيغة التعاونية لحالة اتحادية أفضل.

يقترح البعض ضرورة إخضاع الحصص في القرارات السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية لمعادلة حسابية جديدة، تضع بمقتضاها كل دولة نحو 30% من قرارها السياسي لصالح الاتحاد الخليجي، بحيث يكون نصيب كل دولة من الدول الست 5% من القرار الخليجي المشترك، ويبقى 70% قراراً سيادياً يخص الدولة ذاتها و30% مشتركاً مع بقية الدول. في حين دعا البعض الآخر إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التفاوت بين الدول ومنح أوزان وأصبة ومعايير مختلفة بحسب وزن وثقل الدولة، وأن يكون لكل دولة من دول الاتحاد أصوات تتناسب مع حجمها وعدد سكانها، كأن يكون مثلاً للسعودية كدولة كبرى ثلاثة أصوات، والدول الوسطى صوتان، والصغرى صوت.

وتصور البعض الثالث مقترح الاتحاد الخليجي على أنه وسط بين صيغة التعاون الراهنة وصيغة "الاتحاد الأوروبي" الذي تملك المفوضية فيه قوة تعلق على هوامش السيادة الوطنية للدول، على أن يكون الاتحاد الخليجي صيغة تعلق على صيغة التعاون وتدنو صيغة الاتحاد الأوروبي. وجرى التأكيد على أنه لن يكون وحدة انصهارية أو اندماجية كما في حالة الوحدة بين مصر وسورية عام 1958، وليست فيدرالية على طريقة ألمانيا أو الولايات المتحدة، بمعنى حكومة واحدة بمرجعية واحدة، وأمة وهوية واحدة، وإنما اتحاد فيه احترام للخصوصيات الوطنية، ولا يمس السيادة لكل عضو في المجلس وتوابعها من سفارات وأعلام وأناشيد وطنية، ولا يقترب من التراث الوطني ويلتزم الهوية الوطنية بالشخصية المستقلة لكل بلد، ولا تملك هيئات الاتحاد تفويضاً يعطيها صلاحيات فوق السيادة الوطنية.

وهذه الإشكاليات المتعددة حول الصيغة المنشودة للاتحاد الخليجي، تعتبر من أهم القضايا التي يجب مناقشتها في هذه الدراسة، إذ أن الاتفاق على الصيغة الاتحادية بين دول الخليج العربية يؤدي إلى معالجة الكثير من الإشكاليات التي تواجه فكرة الاتحاد الخليجي.

المبحث الأول

رؤية في مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتمثل هذا التصور للاتحاد الخليجي في تطوير مجلس التعاون ليصبح بمزيد من التنسيق بين دول المجلس في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، وبالتالي تحويل مؤسسات مجلس التعاون إلى مؤسسات اتحادية. وقد يكون هذا الخيار ملائماً جداً لدول المجلس، نظراً لميولها للحفاظ على استقلالها في إدارة شئونها الداخلية، وفي الحفاظ على سيادة الأسر الحاكمة. ولكن تبقى مسألة شمول الدول الست أم لا مرهونةً برؤية هذه الدول لحجم المصلحة التي ستعود عليها من وراء ذلك (رجب، 2012: www.siyassa.org.eg).

ونتيجة للتقارب بين أعضائه والتنسيق والتشاور بينها عبر عدد من الآليات والقنوات ومن خلال تنسيق السياسات والتحركات على مختلف المستويات الإقليمية والدولية، ومن خلال لقاءات القمة والاجتماعات الدورية للمجلس الوزاري أو اللقاءات التنسيقية التي تعقد على هامش الاجتماعات العربية والدولية، وعبر لقاءات ممثلي دول المجلس في الخارج وفي المحافل الدولية وغير ذلك من قنوات الاتصال الجماعي والثنائي (المشهداني، 2011: 15).

إن مستقبل مجلس التعاون الخليجي يواجه خيارات متعددة يمكن أن تحدد الصيغة التعاونية بين أعضائه، فإما أن يستمر بشكله الحالي دون أي شكل من أشكال التطور. وإما أن ينخفض مستوى التعاون بين أعضائه أو ينتهي تماماً، وإما أن يتحول إلى صيغة اتحادية أكثر عمقاً وشمولاً بين الدول المكونة له، أي أن تنتقل دول الخليج بمجلس التعاون إلى شكل أقوى من أشكال الوحدة (فاضل، 1991: 22).

فلو اعتمدنا الحالة الأفضل وهي الاتحادية، فإن تطوير مجلس التعاون الخليجي وصولاً لأن يشكل حالة من الاتحاد الحقيقي بين دول الخليج العربية يمثل أحد أهم أهداف المجلس كما نص على

ذلك النظام الأساسي له في المادة الرابعة التي تشير إلى أن هدف المجلس هو تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها (المصدر: النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

فالوصول إلى قيام دولة اتحادية يمثل الهدف الأساسي الذي قام عليه مجلس التعاون الخليجي منذ الإعلان عن قيامه إلى الآن، الأمر الذي يعني بالضرورة أن كل إنجاز في مسيرة العمل الخليجي المشترك تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي يعتبر إنجازاً في المسار الوحدوي الذي هو الهدف والغاية، والذي يعني أيضاً أن جميع الخطوات المتقدمة التي حققها المجلس والتي شكلت إنجازاً هي امتداد لفكرة الاتحاد الخليجي (الغساني، 2012: 3).

تشكل إمكانية تطوير مجلس التعاون الخليجي أحد الاحتمالات والتصورات القوية لبناء الاتحاد الخليجي المنشود، وقد ساهم المجلس في أكثر من مناسبة في إظهار وحدة المواقف الخليجية تجاه القضايا التي تواجهها هذه الدول، كما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية حيث استطاع المجلس أن يحافظ على حيادية أعضائه تجاه الحرب وحصر نطاقها ومنع امتدادها إلى أي من دوله. كما يعتبر الموقف الجماعي الموحد تقريباً لدول المجلس في مواجهة الغزو العراقي للكويت من أهم إنجازات هذا المجلس، الذي برهن على قيمته وجدارته بدءاً بصياغة موقف مبدئي حازم ضد الغزو، ودفاعاً عن حرية المجتمعات الخليجية وتنسيق السياسات الخارجية والدفاعية وانتهاءً بتجربة القتال معاً من أجل تحرير الكويت (سعيد، 1993: 43).

لكي تنتقل فكرة التعاون التي أنشأت المجلس إلى مستوى اتحادي أفضل، إما بين الاتحاد الكونفدرالي أو بالاتحاد الفدرالي. وفي ظل مستوى تطور النخب الحاكمة الخليجية والنخب السياسية المحكومة أيضاً، وأخذاً بنظر الاعتبار التفاوت في المستويات المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بين المجتمعات الخليجية المكونة لمجموعة مجلس التعاون، فإن من المنطقي

البناء التدريجي على فكرة التعاون والانتقال إلى صيغة الاتحاد الكونفدرالي كمرحلة أولى قبل وضع أسس التحول إلى الصيغة الفيدرالية الكاملة لاحقاً (أبل، 2004: 111-112).

ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية حالياً منظمة دولية حكومية إقليمية شاملة أي بمعنى أنها أقرب إلى صيغة "الاتحاد الكونفدرالي"، وبذلك فإن الدعوات الجديدة لتدعيم هذا التكتل، يحتمل أن تهدف إلى تقوية هذا الاتحاد عبر رفع درجة تماسكه وانصهاره مع بقاء صيغة الاتحاد وشكله على ما هي عليه (صدقة، 2012: 21).

إن القول باعتماد الصيغة الكونفدرالية لتطوير مجلس التعاون الخليجي لا يمكن أن يكون حلاً سحرياً قابلاً للتنفيذ تلقائياً. ذلك أن النظام الكونفدرالي ينطوي على تقاسم للسلطات بين السلطة الكونفدرالية وسلطات الدول الأعضاء. ولعل ما واجهه الاتحاد التساعي الذي اقترحه بريطانيا قبيل انسحابها من الخليج يمثل دليلاً قوياً على ذلك. فقد كانت مشكلة العاصمة أمراً لم يكن ليحسم بالتراضي بين نخب حاكمة تسعى كل منها للسيادة. وإذا ما تم إضافة مشكلة وجود نخب خليجية محكومة ذات وزن مالي أكبر من غيرها تتنافس في تسليط الأضواء على إمكاناتها ومكانتها، فإن بالإمكان توقع قدر كبير من الصعوبات الكامنة التي يمكن أن تواجه هذا المشروع الاتحادي. ومع أن وجود الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض يمكن أن يشير إلى اتجاه الأحداث في هذا الخصوص، فإن احتمالات نشوء أفكار جديدة في هذا الصدد قد لا تكون بعيدة. وبالضرورة فإن موضوعات مثل السياسة الخارجية والدفاع واختصاصات السيادة الوطنية كافة لن تكون سهلة المعالجة (أبل، 2004: 113).

رؤية في مستقبل مجلس التعاون الخليجي

استناداً إلى التطورات الحاصلة في مؤسسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن الدراسة ترى بأن تطوير هذا المجلس إلى شكل من أشكال الاتحاد بين دول الخليج العربية يمكن أن يتم من خلال تحويل مؤسسات المجلس الرئيسية إلى مؤسسات تتمتع بقوة قانونية وسياسية تسمو على مؤسسات الدول الخليجية الأعضاء في المجلس، ويمكن تطبيق هذا المشروع من خلال اتباع مجموعة من الخطوات من أهمها ما يلي:

أولاً: تحويل النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي إلى دستور اتحادي

إن وجود دستور اتحادي متطور ينبغي أن يكون الخطوة الأولى في سبيل الاتحاد الخليجي، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إعادة صياغة وتنقيح النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الذي وضع عام 1981، والعمل باتجاه إيجاد نصوص دستورية تنظم شؤون الاتحاد في جميع المجالات وبالكيفية التي تنظم فيها دساتير الدول شؤونها تماماً. وينبغي أن يتم صياغة هذه النصوص الدستورية وتنقيحها من قبل خبراء في القانون الدستوري بحيث يكون الهدف منها تلبية الضروريات الدستورية لبناء الاتحاد الخليجي.

أما الخطوة التالية فتتمثل بطرح هذا الدستور الاتحادي الجديد على استفتاء شعبي يشمل شعوب الدول الخليجية العربية الست، وذلك للحصول على الشرعية الدستورية اللازمة ليصبح هذا الدستور وبشكل رسمي وشرعي دستوراً اتحادياً.

ثانياً: تحويل المجلس الأعلى لمجلس التعاون إلى سلطة سياسية عليا للاتحاد

يتكون المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد، ويختص برسم السياسة العليا والخطوط الأساسية للمجلس. ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة هذا المجلس (المصدر: النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن كون المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي هو بمثابة مجلس رئاسي له، فإن تحول هذا المجلس الأعلى إلى سلطة عليا للاتحاد يمكن أن يجد طريقه إلى الواقع من خلال إيجاد مؤسسة رئاسية موحدة تدير شؤون الاتحاد الخليجي وذلك استناداً إلى الدستور الجديد للاتحاد، وبشكل يضمن تمتع مؤسسة الرئاسة باختصاصات تفوق اختصاصات رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد وخصوصاً في مجالات السياسة الخارجية والشؤون العسكرية والشؤون الاقتصادية الخارجية. والاقترح هنا بأن تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب بين رؤساء وملوك الدول الخليجية الست.

أما بخصوص العلاقة بين المجلس الرئاسي الأعلى للاتحاد وقيادات الدول الأعضاء فيه، فإن المجلس الأعلى للرئاسة سيتولى الشؤون الخارجية للاتحاد، في حين ستكون مهام رؤساء وملوك الدول الأعضاء مقتصرة على الصعيد الداخلي لكل دولة عضو، وسيتم تنظيم هذه العلاقة بالطبع من خلال الدستور الاتحادي الذي سيحدد اختصاصات وسلطات كل من مجلس الرئاسة ورئاسات الدول الأعضاء.

ثالثاً: تحويل المجلس الوزاري إلى حكومة اتحادية

يتكون المجلس الوزاري الحالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من رؤساء خارجية الدول الأعضاء وتكون رئاسته من نصيب الدولة التي تولت رئاسة الدور العادية الأخيرة للمجلس الأعلى كما ينص على ذلك النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

وبموجب هذا الاقتراح سيتم تحويل هذا المجلس الوزاري إلى حكومة اتحادية تختص بثلاث مجالات أساسية هي السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، بحيث يتم تشكيل هذه الحكومة من مجموعة من الوزراء المختصين بالمجالات المذكورة، ويتم اختيارهم من الدول الست الأعضاء من قبل رئيس وزراء مكلف من رئيس الاتحاد، وأن تحوز هذه الحكومة الاتحادية على ثقة المجلس

التشريعي للاتحاد أو البرلمان الاتحادي- الذي سنتحدث عنه في النقطة القادمة- بحيث تصبح هذه الحكومة الاتحادية بمثابة سلطة تنفيذية ممثلة لإرادة شعوب الدول الأعضاء كافة، وتمتلك الصلاحيات الكاملة لإدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية الخارجية للاتحاد.

رابعاً: تحويل الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون إلى برلمان اتحادي

من المعروف أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي قد قررت في قمة الكويت التي عُقدت خلال الفترة 20-22 ديسمبر 1997 إنشاء هيئة استشارية تابعة للمجلس، وتتألف هذه الهيئة من 30 عضواً من مواطني دول المجلس بحيث تعين كل دولة خمسة من مواطنيها أعضاء فيها (عبيد، 2007: 289).

وبموجب هذا الاقتراح سيتم تحويل الهيئة الاستشارية هذه إلى برلمان اتحادي مع إجراء تعديل جذري لعملية تحديد أعضاء هذا البرلمان، بحيث يتم انتخابهم بطريقة الانتخاب الشعبي المباشر من كل دولة من دول الاتحاد الخليجي، مع المحافظة على فكرة المساواة في التمثيل تجنباً لحدوث إشكاليات تتعلق بالجوانب الديمغرافية لدول الاتحاد، وبذلك فإن انتخاب خمسة ممثلين عن كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد من قبل شعوب هذه الدول سيضمن للبرلمان الاتحادي قوة تشريعية أكبر نظراً لامتلاك هذا البرلمان الشرعية الشعبية المستندة إلى إرادة الأمة.

ويكون من أهم اختصاصات هذا البرلمان الخليجي الموحد منح الثقة للحكومة الاتحادية وبالتالي منحها الشرعية بصفته ممثل شعوب الاتحاد، مما يعطي الحكومة الاتحادية نوع من الدعم الشعبي الخليجي بحيث يمكنها إدارة الشؤون السياسية الخارجية بقدر أكبر من الحرية نتيجة ضمان وقوف الشعوب الخليجية خلف هذه السياسات من خلال ممثلهم في البرلمان الخليجي.

كما أن هذا البرلمان الموحد سيمتلك القدرة على تحقيق الرقابة الكاملة على أعمال الحكومة الاتحادية من خلال وسائل الرقابة البرلمانية المعروفة، وبالاستناد بطبيعة الحال إلى الدستور الخليجي الموحد.

ويرى بعض الباحثين أنه في ظروف مجلس التعاون الخليجي فإن تطوير برلمان خليجي اتحادي، يمكن أن يتحقق وفق صيغة توفيقية تتيح لمفهوم التعاون أن ينتقل إلى مفهوم الاتحاد من دون أن يخل بالتوازن الذي تحرص عليه النخب الحاكمة. ولعل في تجربة ماليزيا نموذجاً يُحتذى كونها دولة إسلامية متعددة الولايات ولكل ولاية سلطان حاكم يعين بالوراثة. ولم تواجه ماليزيا هزات سياسية تهدد مصالح النخب الحاكمة عندما اختارت نموذج الملكية الدستورية وشكلت سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية على أساس اتحادي. بل أن التجربة الماليزية قد أتاحت للنخب الحاكمة إيجاد مؤسستها السياسية التي تبقياها على صلة بالعملية السياسية وتكرس شرعيتها السياسية ضمن آلية انتخابية دورية تمنح كل نخبة حاكمة لولاية من ولايات الاتحاد الماليزي الفرصة لتبوء سدة الحكم لعدد من السنوات حيث تمثل تلك النخبة الدولة في المحافل الدولية من دون أن تحملها أوزار ممارسة السياسة الداخلية (أبل، 2004: 112-113).

خامساً: تطوير قوات درع الجزيرة إلى جيش اتحادي خليجي

يعتبر إنشاء قوة درع الجزيرة من أقدم القرارات الخاصة بالتعاون العسكري بين الدول الخليجية، حيث صدر قرار إنشاء هذه القوة بتاريخ 10 تشرين الأول 1982 بعد اجتماع وزراء دفاع هذه الدول واتفاقهم على تعزيز التعاون العسكري بين دولهم. وفي 23 حزيران 1984 اجتمع رؤساء أركان جيوش الدول الخليجية وأعلنوا عن إنشاء قيادة مشتركة تحت إمرة قيادة موحدة، وقد أعلن القرار رسمياً بعد موافقة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في 18 تشرين الأول 1984 بعد توصية من وزراء الدفاع في الدول الست. وقد شاركت هذه القوة بفعالية في حرب تحرير الكويت عام 1991. وقد حرصت دول مجلس التعاون على تعزيز قدرات هذه القوة خلال السنوات اللاحقة، كما تم رفع أكثر من دراسة بخصوص تطوير هذه القوة إلى مجلس الدفاع المشترك التابع لمجلس التعاون الخليجي (القلاب، 2006: 59).

وقد أظهرت قوة درع الجزيرة فعاليتها عندما تعاملت مع أحداث البحرين عام 2011، وأظهرت أهمية وجود قوة عسكرية خليجية يمكنها التعامل مع المتغيرات العسكرية والحوادث الطارئة التي يمكن أو تواجهها دول المجلس. وهو الأمر الذي يعزز الاقتراح الذي نراه بأن يتم تحويل قوة درع الجزيرة إلى جيش اتحادي خليجي يضم كافة القوى العسكرية الخليجية بكل إمكانياتها البشرية والمادية، بحيث يكون هذا الجيش تحت قيادة وزارة الدفاع الخليجية، ويكون له هيئة أركان مشتركة خليجية لا تتبع أي من دول الاتحاد إنما تتبع الحكومة الاتحادية فقط، ويكون وظيفة هذا الجيش حماية حدود الاتحاد من الأخطار الخارجية، وحماية الاتحاد وتحقيق أهدافه.

سادساً: إتمام خطوات التكامل والاندماج الاقتصادي الخليجي

حقق مجلس التعاون الخليجي العديد من خطوات التكامل والاندماج الاقتصادي بين أعضاءه مثل تأسيس المجلس النقدي الخليجي واتفاقية الاتحاد النقدي الذي دخل حيز النفاذ في 27 آذار 2010. وإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة عام 2007 بعد استكمال متطلباتها الرئيسية وتشجيع التبادل التجاري من خلال إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتباراً من آذار 1983، الأمر الذي أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، ضمن ضوابط معينة. وإقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتباراً من الأول من يناير 2003، والذي يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية. وإبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام 2001 والتي صادقت عليها جميع دول المجلس. إضافة إلى تبني استراتيجيات وسياسات عامة لتكون منطلقاً للسياسات الوطنية في الدول الأعضاء، وكذلك توحيد القوانين والأنظمة والإجراءات في المجالات الاقتصادية، حيث أقرّ المجلس الأعلى نحو أربعين قانوناً موحداً ، بعضها ملزم ومعظمها استرشادي. كما تم بناء العديد من المؤسسات الخليجية المشتركة التي ساهمت في تنسيق المواقف

على الساحة الاقتصادية الدولية، والتفاوض الجماعي والحوار الاقتصادي مع الدول والمجموعات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين (مجلس التعاون الخليجي):
(<http://www.gcc-sg.org>).

وبموجب هذا الاقتراح سيتم إنشاء وزارة اقتصاد خليجية موحدة، بحيث تُعنى بكافة الشؤون الاقتصادية الخارجية للاتحاد الخليجي وتعمل على إتمام جميع خطوات الاندماج والتكامل الاقتصادي اللازمة لبناء قوة اقتصادية خليجية موحدة. وتكون سياسات هذه الوزارة خاضعة لمراقبة البرلمان الخليجي الموحد ومنسجمة مع أهداف الاتحاد.

المبحث الثاني

الاتحاد التدريجي بين دول الخليج العربية

ينطلق هذا التصور لبناء الاتحاد الخليجي من حقيقة أن ضرورة الاتحاد بين دول الخليج العربية تستوجب الإسراع في عملية الاتحاد وعدم انتظار قيام اتحاد خليجي يضم الدول الست، وذلك بسبب المعوقات التي تواجه هذا الاتحاد والتي تم الإشارة إليها سابقاً. وبذلك فإن الاتحاد التدريجي بين دولتين أو أكثر في البداية يمكن أن يساهم في انطلاق مسيرة الاتحاد دون تأخير مع انتظار تكييف الدول الأخرى لظروفها السياسية والاقتصادية من أجل الانضمام إلى الاتحاد لاحقاً. وتمثل مطالبات الاتحاد بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين التي ظهرت مؤخراً محاولة للتطبيق العملية لهذه الفكرة خصوصاً أن اللجنة المختصة بدراسة إمكانية التحول من حالة التعاون بين دول الخليج العربية إلى حالة الاتحاد حسب إعلان العاهل السعودي الملك عبد الله، لا زالت تدرس الخيارات والحلول ملائمة للوصول إلى الاتحاد.

ومن هنا فإن الاتحاد بين السعودية والبحرين يمكن أن يشكل الخطوة الأولى في طريق الاتحاد الخليجي والنواة الأساسية التي يمكن أن تجتمع حولها باقي دول الخليج وصولاً إلى الاتحاد الكامل فيما بينها. وقد فرضت الحاجة الملحة للاتحاد بين دول الخليج العربية نفسها في حالة مشروع الاتحاد بين السعودية والبحرين، إذ يرى بعض المحللين أن هذا الاتحاد يستند إلى حاجة البحرين إلى الدعم السعودي من أجل تعزيز الشرعية الداخلية للنظام، ومن أجل امتصاص الضغوط التي تمارسها المعارضة. وفي الوقت نفسه، تحتاج السعودية إلى ضمان عدم اهتزاز الحكم السني هناك لصالح المعارضة الشيعية على نحو قد يمثل محفزاً للشيعية السعودية، وهذا الاتحاد قد ينتهي في شكل دولة واحدة بنظامين مختلفين تماماً، أو قد يأخذ شكل دولة فيدرالية بحكومات محلية (رجب، 2012: www.siyassa.org.eg).

وتعيد هذه المطالبات بالاتحاد بين السعودية والبحرين إلى الذهن الوحدة التي حصلت بين إمارتي أبو ظبي ودبي عام 1968، والتي شكلت النواة الأساسية للوحدة بين الإمارات العربية لتظهر فيما بعد دولة الإمارات العربية المتحدة ككيان اتحادي له وزن وقيمة كبيرة في المنطقة والعالم حالياً. وربما يكون هذا النموذج هو التصور الأقرب الذي يجب انتهاجه للوصول إلى اتحاد خليجي كامل. فقد أثبتت التجربة الرائدة لوحدة الإمارات في مثل تلك الظروف العصبية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي أن الاتحاد بين دول الخليج يمكن أن يتحقق إذا ما توافرت الإرادة الصادقة والجهود المخلصة للوصول إلى هذا الاتحاد.

وقد بدأت هذه الجهود في محاولة إقامة اتحاد بين السعودية والبحرين، والذي كان محور مناقشات القمة التشاورية التي استضافتها العاصمة السعودية الرياض في 14 أيار 2012. حيث أشار بعض المحللين أن الفكرة بدأت تأخذ حيزاً واقعياً، وأن الاسم المقترح لهذه الصيغة الاتحادية هو الاتحاد الخليجي العربي بحيث يكون هذا الاتحاد متاحاً لانضمام دول مجلس التعاون الاخرى عندما تكون مستعدة لمثل هذه الخطوة. وأن هذا الاتحاد الخليجي العربي لن يؤدي الى إلغاء الشخصية السياسية للدول التي تنضم إلى الاتحاد وسيكون اقرب مثل للصيغة المقترحة صيغة العلاقة بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء قبل انهيار الاتحاد السوفياتي حيث كان لروسيا البيضاء شخصية دولية رغم انها كانت محسوبة على الكتلة السوفياتية. ويرى بعض المحللين أن أبرز مهام الاتحاد الخليجي العربي ستكون كيفية تحسين المنطقة ازاء التهديدات الاقليمية والتعاون لدفع التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء وإيجاد أرضية قوية لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مسيرة التنمية بين هذه الدول. وهو الأمر الذي من المؤكد أن سيكون موضع ترحيب بين دول مجلس التعاون الاخرى ولن ينظر لها كمحور ضمن دول المجلس

(<http://www.gulfsecurity.org/?p=102400>).

ويلاحظ هنا أن سيناريو الإعلان عن اتحاد شامل تدريجي، ينبع من إدراك دول المجلس الست لصعوبة إعلان إحداها رفضها لمشروع اتحادي، يقوم بالأساس على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ ثلاثين عاماً. إذ أن هذا التدرج سيسمح لأي دولة مترددة في الدخول إلى الاتحاد بأن تأخذ وقتاً مناسباً للتفكير والتبصر في موضوع الاتحاد الخليجي، إذ أن النجاحات المتتالية التي يمكن أن تتحقق على أرض الواقع ستكون دافعاً قوياً لأي طرف متردد للمسارعة في الانضمام إلى الاتحاد، كما أن أي حالة فشل قد تصيب هذا التدرج في الاتحاد سيكون من شأنها عدم التأثير على فكرة الاتحاد الشامل لدول الخليج العربية والتي ستنقى بمثابة هدف أساسي لدول الخليج العربية من خلال مجلس التعاون الخليجي.

التدرج المقترح للاتحاد الخليجي

أظهرت ردود الفعل الخليجية سواء الرسمية أو الشعبية على فكرة الاتحاد بين السعودية والبحرين أن هذا الاتحاد سيكون الأقرب للواقع في حالة بدأ المشروع التدرجي للاتحاد الخليجي، وسيكون النواة الأساسية لهذا الاتحاد، ومن هنا يمكن تحليل فكرة التدرج للوصول إلى الاتحاد الخليجي من خلال اعتبار المملكة العربية السعودية محور هذا الاتحاد نظراً لما تتمتع بها السعودية من قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وكذلك مقومات جيواستراتيجية كبيرة سواء من خلال الموقع الجغرافي أو من خلال عدد السكان أو من خلال الأهمية الدينية والنفوذ السياسي الذي تمتلكه على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومن خلال انضمام مملكة البحرين للمملكة العربية السعودية لتشكيل الاتحاد الخليجي العربي، ستطلق عربة الاتحاد الخليجي الشامل باعتبار أن هذا الاتحاد سيكون بمثابة نواة او محور أوسع للاتحاد، ولا يخفى على أحد أهمية انضمام البحرين كخطوة أولى لهذا الاتحاد، إذ أن الظروف السياسية التي تعانيها البحرين والاضطرابات الداخلية والمخاطر الخارجية الإيرانية التي تواجهها

سيكون بمثابة تطبيق عملي للدوافع نحو الاتحاد التي ناقشناها سابقاً وخصوصاً فيما يتعلق بمواجهة التحديات الداخلية.

أما الطرف الخليجي الثالث المرشح للانضمام إلى الاتحاد الخليجي العربي بعد السعودية والبحرين فالمؤشرات تشير إلى أنه سيكون دولة قطر التي بدأت ومنذ فترة ليس بالقصيرة بلعب دور فعال في السياسات الإقليمية سواء في منطقة الخليج العربي أو في منطقة الشرق الأوسط عموماً وخصوصاً من خلال وزارة خارجيتها أو من خلال أدواتها الإعلامية القوية جداً المتمثلة بقناة الجزيرة الفضائية، وبذلك فإن انضمام دولة قطر إلى الاتحاد الخليجي سيكون من شأنه توفير ثقل أكبر للدور الإقليمي القطري، كما من شأنه أن يعزز قدرات هذا الاتحاد الجديد، وخصوصاً أن كل من السعودية وقطر يمتلكان دور فعال التأثير على التفاعلات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وبذلك فإن نواة الاتحاد الخليجي ستصبح أقوى وأكثر مصداقية، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال التحليلات التي سبقت القمة التشاورية الخليجية في 14 أيار 2012 التي تحدثت عن احتمالية الخروج بـ "إعلان نوايا" في شأن الاتحاد بين السعودية والبحرين وقطر.

وإذا ما تم الإقرار بهذا الإعلان للنوايا خلال الأشهر الأخيرة من عام 2012 فإن فكرة الاتحاد الخليجي ربما تصبح أقرب إلى الواقع، باعتبار أن نقطة الانطلاق لهذا الاتحاد إذا ما ضمت كل من السعودية والبحرين وقطر فإنها ستكون بمثابة إعلان جدي لا يقبل الشك بأن دول الخليج العربية تريد الوصول إلى اتحاد شامل، وأن هذا الاتحاد لن يحتاج الكثير من الوقت للوصول إليه على اعتبار أن الطرف الرابع الأقرب للانضمام إلى الاتحاد سيكون دولة الكويت كما تشير التحليلات أيضاً.

ولا يخفى على أحد أهمية الكويت في العمل الخليجي المشترك، إضافة بالطبع إلى ما تمتلكه من تراث ديمقراطي عريق على مستوى منطقة الشرق الأوسط ككل، وبذلك فإن انضمام الكويت ربما يكون بمثابة تعزيز لفكرة التوجه الديمقراطي للاتحاد الخليجي الجديد، إذ أن الخبرة في

الممارسة الديمقراطية التي تمتلكه الكويت ستعكس بالضرورة على النظام السياسي للاتحاد الخليجي، كما أن هذا الانضمام سيكون من شأنه أن يثبت أن فكرة الاتحاد بين دول الخليج العربية ليست عبارة عن مشروع سعودي لابتلاع دول الخليج أو إلحاقها بها، وهو الأمر الذي سيطمئن الدولتين الأكثر تردداً فيما يتعلق بالاتحاد الخليجي وهما سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة ويشجعهما على الانضمام لهذا الاتحاد.

ولا يمكن القول أن تردد بعض دول الخليج العربية فيما يتعلق بفكرة الاتحاد الخليجي سيكون من شأنه إلغاء التفكير بهذه الفكرة، وخصوصاً أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي وافقت عليه جميع دول الخليج العربية منذ أكثر من ثلاثين عاماً ينص على ضرورة الوصول إلى الوحدة، وأن هذه الدول بمختلف تصوراتها لمستقبل التعاون الخليجي لا تمتلك بأي حال من الأحوال أسباب للرفض المطلق لفكرة الاتحاد الخليجي.

وتظهر خطوات التقدم الحاصلة في مختلف مجالات التعاون سواء سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً بين دول الخليج العربية وخلال أكثر من ثلاثة عقود، أن أي من هذه الدول لن تميل إلى خيار الانعزال عن أي مشروع اتحادي خليجي، أن هذا الانعزال سيعني بالضرورة التخلي عن مكاسب هذه العقود الثلاثة من التعاون مقابل لا شيء سوى حالة الانعزال السياسي والاقتصادي والعسكري عن مجموعة الدول الخليج الأخرى التي ستقبل الانضمام للاتحاد.

ومن هنا لا يمكن تصور أن تقبل أي دول خليجية مهما كانت مكانتها السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج أن تعيش هذه الحالة، وخصوصاً أن فكرة الانعزال عن الاتحاد ستكون بمثابة رفض للتعاون مع الدول الخليجية الشقيقة بالأساس، وهو ما يعني أن الاتحاد إذا ما تم لن يكون ملزماً بالتعاون الفعال سواء سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً مع دولة فضلت الانعزال عنه، بغض النظر عن الروابط القبلية أو خبرات التعاون السابقة معها.

شروط ضرورية لقيام الاتحاد الخليجي

يرى المراقبون والمحللون للشؤون الخليج أن قيام الاتحاد الخليجي سيحتاج إلى تحقيق مجموعة من المتطلبات أبرزها:

- ضرورة تحقيق الاتحاد بإرادة الشعوب واستناد أي خطوة اتحادية إلى الإرادة الشعبية، بحيث يكون هذا الاتحاد نتاج لرؤية وطموح المواطن الخليجي وليس فقط النظم السياسية الخليجية. وهذا يتطلب نشر وثائق أي مشروع اتحادي خليجي بكل شفافية كي تطلع عليها شعوب المنطقة وتبدي رأيها فيها من خلال الآليات الديمقراطية.

- ضرورة قيام الاتحاد على أسس المواطنة المتساوية الديمقراطية، والإسراع بإجراء إصلاحات سياسية حقيقية لكي تتمكن شعوب المنطقة من المشاركة الإيجابية في إدارة شؤون بلدانها أولاً وتصبح قادرة، بعد ذلك، على المشاركة الديمقراطية في صياغة مشروع الاتحاد الخليجي، وتسهم بفعالية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وضرورة مشاركة جميع شعوب المنطقة بعملية التقييم بطرق ديمقراطية ثم تنشر نتائج التقييم بكل شفافية.

- ضرورة مراعاة التفاوتات النسبية بين دول الخليج العربية، والحفاظ على الخصوصية التي تتمتع بها كل دول من الدول الأعضاء في الاتحاد. حيث أنه الاتحاد إذا كان سيؤدي إلى تحول الأنظمة الخليجية إلى نسخة واحدة، فلن يكون ذلك في صالح المواطن الخليجي، فالتجربة السياسية متفاوتة بين دول المجلس، وبالتالي لا يمكن أن يعيش المواطن في المنامة بقوانين الرياض، ولا المواطن في الدوحة بقوانين مسقط أو في أبوظبي بقوانين الكويت ولن يكون الاتحاد بهذه الحالة في صالح المواطن الخليجي، لأن المتقدم سوف يتأخر حتى يلحق به المتأخر. ومن هنا يجب أن يراعي الاتحاد الخليجي المستقبلي ثقافة كل دولة خليجية. (معهد العربية للدراسات والتدريب، 2012:

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة:

نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية استناداً إلى نظام أساسي تم التوافق عليه بين الدول الخليجية الست، وكان من أهم أهدافه ضرورة الوصول بحالة التعاون والتكامل بين دول الخليج العربية إلى الوحدة. وكان قادة الدول الخليجية من خلال اتفاقهم على هذا البند في النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي يراهنون على قدرتهم على انضاج هذا المجلس عبر السنين ليشكل في النهاية اتحاداً شاملاً بين دولهم.

وكان تأسيس كيان اتحادي لدول الخليج على الدوام مطلب شعبي تشترك فيه جميع شعوب مجلس التعاون الخليجي، لأسباب منطقية تتعلق بالتاريخ المشترك والخلفية الثقافية والعلاقات الإنسانية المتشابكة، إلا أنه ومع عمق التحولات والتغيرات في المشهد السياسي العالمي اضحت فكرة تأسيس اتحاد خليجي ضرورة لا يمكن المماطلة فيها، وذلك لأن المخاطر والتحديات التي تواجه دول الخليج العربي ذات طابع وجودي يتعلق ببقاء الخليج العربي كما هو بشكله الحاضر، ولا سبيل لمواجهة تلك التحديات إلا بقيام اتحاد خليجي فاعل وقوي أيا كانت صورته، فيدرالياً أو كونفدرالياً.

فقد فرضت ولا تزال التحديات الداخلية والإقليمية والدولية على دول الخليج العربية ضرورة السعي لبناء كيان اتحادي قوي يقوم على أسس تتلاءم وطبيعة التراث الثقافي المتجدد والذي يأخذ في الحسبان المصالح العليا للشعب العربي الخليجي منطلقاً من رؤية واقعية وعلمية لما يجري في محيط منطقتة من تطورات حالية ومستقبلية، لاسيما مع ظهور حالة ما يسمى (الربيع العربي) وانتشارها في العديد من البلدان العربية، وكذلك انطلاقاً من الضرورات التي تفرضها ظروف التقارب والتماثل المتعددة بين دول الخليج العربية وشعوبها.

كما أن هناك حاجة لعدم تجاهل الضروريات الاقتصادية لقيام كيان اتحادي خليجي، فقد أظهرت تداعيات الأزمة المالية العالمية انعكاسات سلبية على دول مجلس التعاون الخليجي، وإن آثار هذه الأزمة ومثيلاتها من الأزمات التي ربما ستكون قادمة ستكون أقلّ ضرراً لو كانت اقتصادات دول الخليج مندمجةً، بصيغة ما، في اقتصاد واحد وضمن عملة خليجية واحدة. كما لا يخفى على أحد مدى القوة التي ستكتسبها الاقتصادات الخليجية في حال اندماجها، فدول الخليج في معظمها دول غنية ولديها احتياطات هائلة من النفط والغاز، الأمر الذي يعطيها مكانةً وميزةً اقتصاديةً فريدةً في شكلها المنفرد، فكيف سيكون الحال لو اندمجت هذه الاقتصادات في منظومة واحدة؟ خصوصاً في ظل توجه اقتصادي عالمي نحو التكتل والتوسع في كيانات اقتصادية كبرى. وعموماً فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحالة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتجارب الوجدوية التي شهدتها، وأهم المستجدات التي اعقبت قيام المجلس في عام 1981. إضافة إلى تحديد أهم ملامح الاتحاد المحتمل بين دول الخليج العربية وتحديد نوع الاتحاد الملائم بينها. مع إبراز أهم العوامل التي تدفع دول الخليج العربية إلى البحث عن الاتحاد فيما بينها. وكذلك توضيح المعوقات التي يمكن أن تعرقل جهود دول الخليج العربية في السير في طريق الاتحاد. وقد انطلقت الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن تطور صيغة اتحادية متقدمة فيما بينها تكون أكثر تكاملاً واندماجاً لتصل إلى مرحلة الاتحاد الفيدرالي.

ومن خلال فصول الدراسة المختلفة التي حاولت الإجابة عن التساؤلات الرئيسية التي أثارها فرضية الدراسة وأهدافها، ثبتت صحة فرضية الدراسة بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمكن أن تطور صيغة اتحادية متقدمة فيما بينها تكون أكثر تكاملاً واندماجاً لتصل إلى نموذج الاتحاد الفيدرالي.

ثانياً: الاستنتاجات

ويتضح صدق فرضية الدراسة من خلال مجموعة من الاستنتاجات يمكن تناولها على

الشكل التالي:

(أ) شكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأته عام 1981 وحتى الوقت الحاضر، إطاراً قوياً للتعاون والتكامل بين الدول الخليج العربية، حيث استطاعت هذه الدول تحقيق العديد من الانجازات في سبيل تعزيز حالة التعاون فيما بينها في العديد من المجالات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، إلا أن هذه الانجازات لا زالت لا تلبى طموحات الشعوب الخليجية في الوصول إلى درجة عالية من التعاون والتكامل والاندماج فيما بينها، وذلك تحقيقاً للهدف الأساسي الذي قام من أجله مجلس التعاون الخليجي.

(2) شكلت تجربة الوحدة بين الإمارات العربية المتحدة، أنموذجاً ناجحاً للوحدة بين دول الخليج العربية، حيث أثبتت هذه التجربة أن الوصول إلى بناء اتحادي يجمع دول الخليج العربية كافة، لن يكون صعب المنال، إضافة إلى كونه يمكن أن يحقق الكثير من الأهداف التي تسعى إليها دول الخليج العربية وشعوبها.

(3) هناك العديد من الدوافع والمحفزات التي تدفع باتجاه قيام اتحاد خليجي، ومن أهمها عامل التوازن الاستراتيجي في المنطقة وحاجة دول الخليج العربية إلى بناء كيان موحد وقوي يمتلك القدرة على التعامل مع متغيرات البيئة الاستراتيجية على المستوى الإقليمي ويساهم في تحقيق نوع من التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي مع القوى الفاعلة في المنطقة مثل إيران وتركيا وإسرائيل.

(4) يشكل عامل التقارب الجغرافي والديني والعرقى والثقافي بين شعوب دول الخليج العربية، أحد أهم العوامل الدافعة باتجاه الاتحاد فيما بينها، إذ أن الأساس في بناء أي اتحاد قوي هو وحدة الشعب

وتجانسه، وهو ما يتوفر في الشعوب الخليجية بشكل كبير نظراً للتقارب والترابط الوثيق بين هذه الشعوب سواء على صعيد العرق أو اللغة أو الدين، إضافة بالطبع إلى العادات والتقاليد والتراث.

(5) تتميز دول الخليج العربية بتمائل أنظمتها السياسية إلى حد كبير سواء، إذ أن هذه الأنظمة تمتلك إرثاً تاريخياً قديماً في الحكم والسيادة على أقاليمها، مما أضفى عليها شرعية تقليدية لا ينازعها عليها أحد، كما أنها استطاعت تحقيق إنجازات ملحوظة في بناء دول حديثة ومتطورة مدنياً واقتصادياً، رغم فقدان بعضها لحالة التطور السياسية. وهذا التماثل والتقارب بين شكل الأنظمة السياسية الخليجية وأسلوب قيادتها، يساهم في تقليل العوائق التي يمكن أن تواجه الاتفاق فيما بينها لبناء كيان اتحادي.

(6) تفرض الحاجة لمواجهة التحديات الأمنية الداخلية والإقليمية على دول الخليج العربية ضرورة الإسراع في بناء كيان سياسي أكبر وأقوى من الكيانات السياسية القائمة حالياً في الخليج، والتي تنفقد إلى القدرة على التعامل مع هذه التحديات بشكل مستقل نظراً لافتقادها للقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية اللازمة لمواجهة هذه التحديات، وخصوصاً في ظل بيئة متوترة وغير مستقرة مثل منطقة الخليج، وفي ظل تعدد مصادر التهديد سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي.

(7) هناك العديد من المعوقات التي تواجه بناء الاتحاد الخليجي وأهمها النزعة القطرية التي تسيطر على بعض المجموعات ضمن شعوب منطقة الخليج العربية، والتي تعلي دوماً فكرة القطرية على أي فكرة وحدوية، وهذه المجموعات تتعدد دوافعها لمعارضة الاتحاد الخليجي، فمنها من يريد الحفاظ على مكتسبات سياسية أو اقتصادية معينة، ومنها من يرتبط بجهات أو أطراف خارجية ليس من صالحها قيام مثل هذا الاتحاد، ومنها من يفضل حصر الولاء في الوطن الصغير على حساب الولاء لدولة الاتحاد خشية ضياع الهوية الثقافية أو الطائفية لهم.

8) تمثل إشكالية الإرث الثقافي عائقاً أمام قيام الاتحاد الخليجي، إذ أن طبيعة العقلية السياسية العربية، تقوم الأصل على الاعتزاز بالنموذج المحلي للنظام السياسي غير الرسمي الذي كان ماثلاً في الواقع السياسي العربي قبل الإسلام، وبقيت بموجبه النظم السياسية المجزأة (النظم القبلية) تحافظ على كياناتها السياسية المستقلة القائمة على أساس علاقات القربى أو النسب، ولهذا لم تتمكن الجماعات الاجتماعية العربية من تحقيق اتحاد أو دولة في بيئة تقوم على أساس ذلك.

9) إن من أهم التحديات التي تواجه مشروع الاتحاد الخليجي يتمثل في سيادة الدول، إذ ثبت من تجارب (التعاون) أن الدول حساسة جداً في قضية السيادة، وأن أي مساس أو اقتراب من هذه السيادة يهدد بانفراط عقد (التعاون) أو تأجيل التوقيع على المعاهدات أو الاتفاقيات التعاونية.

10) هناك عائق أمام الاتحاد بين دول الخليج العربية يتعلق ببعض التباين في نظم الحكم في هذه الدول من حيث درجة تطورها السياسي، مما يجعل اندماجها قبل الاتفاق على شكل موحد للنظام غير سهل، فهناك اختلافات في التشريعات المحلية، وشكل العلاقة بين السلطة والمواطنين، فكما أن هناك حراك شعبي ملحوظ في الكويت، ووجود مجلس أمة منتخب، وكذلك الحال بمجلس الشورى المنتخب بالبحرين، يلاحظ أن بعض الدول الأخرى تعتمد وجود مجالس الشورى المعينة من قبل الحاكم، هذا التباين يؤثر على شكل الحياة العامة في (الاتحاد) من حيث الحريات العامة، وأهمها حرية التعبير.

11) رغم التقدم الكبير الحاصل في مجال التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية، والانجازات التي حققتها مسيرة الاندماج الاقتصادي الخليجي، إلا أن هذه المسيرة لا زالت تواجه بعض المعوقات، وقد اتضح ذلك من خلال تعثر الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة، وتعثر بناء السوق الخليجية المشتركة.

12 هناك عدة تصورات نظرية لبناء الاتحاد الخليجي، يتمثل السيناريو الأول بتطوير مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليسمح بمزيد من التنسيق بين دول المجلس في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، وبذلك تطوير هذا المجلس إلى شكل من أشكال الاتحاد بين دول الخليج العربية من خلال تحويل مؤسسات المجلس الرئيسية إلى مؤسسات تتمتع بقوة قانونية وسياسية تسمو على مؤسسات الدول الخليجية الأعضاء في المجلس.

13 يمكن تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي من خلال خمسة خطوات أساسية هي: تحويل النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي إلى دستور اتحادي، وتحويل المجلس الأعلى لمجلس التعاون إلى سلطة سياسية عليا للاتحاد، وتحويل المجلس الوزاري إلى حكومة اتحادية، وتحويل الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون إلى برلمان اتحادي، وتطوير قوات درع الجزيرة إلى جيش اتحادي خليجي، وإتمام خطوات التكامل والاندماج الاقتصادي الخليجي.

14 يعتبر سيناريو الاتحاد التدريجي بين دول الخليج العربية البديل لحالة تطوير مؤسسات مجلس التعاون الخليجي إلى مؤسسات اتحادية، وينطلق هذا التصور التدريجي لبناء الاتحاد الخليجي من حقيقة أن ضرورة الاتحاد بين دول الخليج العربية تستوجب الإسراع في عملية الاتحاد وعدم انتظار قيام اتحاد خليجي يضم الدول الست، وذلك بسبب المعوقات التي تواجه هذا الاتحاد. وبذلك فإن الاتحاد التدريجي بين دولتين أو أكثر في البداية يمكن أن يساهم في انطلاق مسيرة الاتحاد دون تأخير مع انتظار تكييف الدول الأخرى لظروفها السياسية والاقتصادية من أجل الانضمام إلى الاتحاد لاحقاً.

15 يشكل الاتحاد بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والذي تم الدعوة إليه مؤخراً نقطة انطلاق للنموذج المتدرج لبناء الاتحاد الخليجي، حيث يمكن اعتبار هذا الاتحاد نواة للاتحاد الخليجي الشامل بعد انضمام كل من دولة قطر ودولة الكويت إلى هذا الاتحاد ومن ثم انضمام كل من دولة

الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، كلاً حسب ظروفه السياسية، وحسب حاجته إلى الانضمام إلى الاتحاد.

- 16** هناك مجموعة من الشروط التي يجب الانتباه إليها قبل بناء الاتحاد الخليجي وأهمها:
- أ) ضرورة تحقيق الاتحاد بإرادة الشعوب واستناد أي خطوة اتحادية إلى الإرادة الشعبية، بحيث يكون هذا الاتحاد نتاج لرؤية وطموح المواطن الخليجي وليس فقط النظم السياسية الخليجية.
- ب) ضرورة قيام الاتحاد على أسس المواطنة المتساوية الديمقراطية، والإسراع بإجراء إصلاحات سياسية حقيقية لكي تتمكن شعوب المنطقة من المشاركة الإيجابية في إدارة شؤون بلدانها أولاً وتصبح قادرة، بعد ذلك، على المشاركة الديمقراطية في صياغة مشروع الاتحاد الخليجي.
- ج) ضرورة مراعاة التفاوتات النسبية بين دول الخليج العربية، والحفاظ على الخصوصية التي تتمتع بها كل دول من الدول الأعضاء في الاتحاد.

ثالثاً: التوصيات

استناداً إلى هذه الاستنتاجات حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، فإن الدراسة ترى بأن هناك مجموعة من التوصيات التي يجدر العمل بها من قبل صناع القرار السياسي في دول الخليج العربية، والمتمثلة بما يلي:

- 1** ضرورة الإسراع في خطوات بناء الاتحاد الخليجي المنشود، نظراً إلى أن عامل الوقت قد يساهم في فشل هذا المشروع، إذ أن مرور الوقت دون الوصول إلى نتائج على أرض الواقع، سيكون من شأنه أن يعزز الفكرة القائلة باستحالة قيام الوحدة أو تحويلها إلى حلم أو مجرد أمنية.
- 2** ضرورة انتباه الحكومات الخليجية إلى أهمية العامل الشعبي في بناء الاتحاد الخليجي المنشود، إذ أن قيام هذا الاتحاد وفقاً للرغبة الشعبية سيكون من شأنه توفير الكثير من الضمانات لنجاح هذا

الاتحاد. ومن هنا يجب على صناع القرار السياسي اللجوء إلى الاستفتاء العام للشعوب الخليجية في كل شأن من شؤون مشروع الاتحاد.

(3) ضرورة إشراك أكبر عدد ممكن من الباحثين والأكاديميين المتخصصين في الشؤون الخليجية في الإعداد لمشروع الاتحاد الخليجي، والعمل على إقامة بنك معلومات يتعلق بهذا المشروع، مما يساعد على تحقيق أفضل الخيارات لبناء الاتحاد الخليجي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ) الكتب العربية

- إبراهيم، حسنين، توفيق، (2005). الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- الأحمد، متعب جابر، (1993) مجلس التعاون الخليجي، حقيقة أم خيال، الكويت.
- الأسطل، كمال محمد (1999). نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- الأشعل، عبد الله (1983). الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض.
- آل ثاني، فهد (2000)، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيولوجيا: تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (2002) ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الإنجازات، الرياض ، السعودية.
- أنتوني، جون ديول (1999). تعزيز الدفاع الخليجي، في كتاب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- بخوش، صبيحة، (2011) اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- بدوي، ثروت، (1989). النظم السياسية، القاهرة ، دار النهضة العربية.
- البستكي ، نصره عبد الله، (2003) . أمن الخليج : من غزو الكويت إلى غزو العراق ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- بسيوني، عبد الغني (2002). النظم السياسية، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة، منشأة المعارف.

- بوديار، حسني (2003). **الوجيز في القانون الدستوري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، الجزائر،
- الجرف، طعيمة، **نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.
- حتي، ناصيف، (1985) **النظرية في العلاقات الدولية**. ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.
- الخطيب، نعمان (2006). **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- ربيع، محمد محمود، ومقلد، اسماعيل صبري، (1994). **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت.
- رجب ، يحيى (1983). **مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية - دراسة قانونية - سياسية - اقتصادية** ، ط2، الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع.
- رجب، يحيى (1989). **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**، الكويت: مكتبة دار العروبة، الكويت.
- الرئيس، رياض نجيب (1987). **الخليج العربي ورياح التغيير**، دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر.
- الرئيس، رياض نجيب (2002). **وثائق الخليج العربي 1968-1971: طموحات الوحدة وهموم الاستقلال**، بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر.
- الشرقاوي، سعاد (2007). **النظم السياسية في العالم المعاصر**، جامعة القاهرة، القاهرة،
- شكارا، أحمد (2010). **مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي وسياسات الأمن لديها**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات.

- الشلق، أحمد زكريا والخطيب، مصطفى (1991). قطر واتحاد الامارات العربية التسع في الخليج العربي 1968-1971: دراسة ووثائق، الدوحة، دار الثقافة.
- الطبيب، مولود (2007). علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا.
- الطحاوي، سليمان محمد (1988). النظم السياسية والقانون الدستوري: دراسة مقارنة، القاهرة.
- عبدالله، عبدخالق (1999). التحديات الداخلية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.
- عبيد، نايف علي (2007). دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005، دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- العطار، فؤاد، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.
- علي، عبد المنعم (2008). الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- العمري، أحمد سويلم (1966).، دراسات سياسية: أصول النظم الاتحادية، فلسفة الوحدة والاتحاد وأنواع الاتحادات والوحدة العربية وتنظيم الجهاز الاتحادي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- العمري، احمد سويلم، (1966)، دراسات سياسية: أصول النظم الاتحادية، فلسفة الوحدة والاتحاد وأنواع الاتحادات والوحدة العربية وتنظيم الجهاز الاتحادي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- العوامل، منصور، (1995). الوسيط في النظم السياسية، المجلد الثاني: المبادئ العامة للأنظمة الأساسية والدولة، عمان.
- العيسوي، أشرف (2007). قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- غرايبة، مازن، (1991). نظريات التكامل الدولي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الثالث.
- قاسم، جمال زكريا (1974). الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية العالية.
- الكواري، علي خليفة وآخرون، (2002). الخليج العربية والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كوردزمان، أنتوني (2008). إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟، في كتاب: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، في كتاب: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، (1990). الموسوعة السياسية. ج 1 ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ليلة، محمد كامل، (1971)، النظم السياسية في الدول والحكومات، دار الفكر العربي، القاهرة.
- مرهون ، عبد الجليل ، (1997) . أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، بيروت ، دار النهار للنشر.
- المزروعى، محمد سالم عبيد (2003). التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات: دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية، مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- مهنا، محمد نصر (1999). نظرية الدولة والنظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

- المهيري، سعيد حارب، (1999). مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الأهداف، الأداء، الانجازات)، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

- النابلسي، شاكراً (1987). طلق الرَّمْل: أوراق في الوحدة والتنمية والثقافة العربية في الخليج، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- هاملتن، ماوسن، جاي، (1959). الدولة الاتحادية، أسسها و دستورها، ترجمة جمال محمد أحمد، بيروت.

- اليوسفي، حازم (2005). الفيدرالية والنظم الاتحادية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

ب) الدوريات العربية

- أبل، عبد العزيز (2004). آفاق تطوير مجلس التعاون الخليجي، مجلة آراء حول الخليج، العدد الثالث.

- باكير، علي حسين (2010). عن السياسات الخليجية في مواجهة إيران، صحيفة النهار اللبنانية، 17 أيار.

- البحارنة، حسين محمد، (1993). مجلس التعاون الخليجي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية، الندوة العلمية الرابعة "دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير" , مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد الثاني.

- البرصان، أحمد (2008). أمن الخليج العربي بين احتلال العراق وخريطة "الشرق الأوسط الجديد"، مجلة آراء حول الخليج، العدد (50).

- البرصان، أحمد (2012). الاتحاد الأوروبي واتحاد دول الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92).

- البنخليل، يوسف (2012). الاتحاد الخليجي: هل بالفعل هو خيار البقاء، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92).
- بهجت، جودت، (1996). عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات : إرهابات الداخل وضغوطات الخارج ، مجلة المستقبل العربي، العدد 211.
- حبوب، عبد الحفيظ (2012) مجلس التعاون الخليجي ما بين التوسع والاتحاد، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92).
- حسن، عمار علي (2008). جوانب الارتباط بين أمن الخليج والصراع العربي- الإسرائيلي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 46.
- حسين، جاسم (2006). مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي تسير بخطى ثابتة لكن بطيئة ، مجلة آراء حول الخليج، العدد السابع عشر.
- الربيعي، فلاح (2009). ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة آراء حول الخليج العدد (63).
- رجب، إيمان (2012). المعوقات الثلاثة: هل يمكن أن تتجح فكرة "الاتحاد الخليجي"؟، موقع مجلة السياسة الدولية على الانترنت، بتاريخ 14 أيار 2012.
- الرشيدى، حسن، (2002)، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في العالم، مجلة البيان، المجلد (17)، العدد (179).
- روتلج، أميليا (2006). مواجهة التحديات الاقتصادية في دول المجلس، مجلة آراء حول الخليج، العدد (17).
- الزيات، محمد صفوت (2006). الخليج النووي.. التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، مجلة آراء حول الخليج، العدد (20).
- سعيد، محمد السيد (1993). آفاق تطور مجلس التعاون الخليجي: الفلسفة والمداخل المستقبلية، في ندوة: دول مجلس التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

- الشايجي، عبدالله خليفة (2008). العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 18.
- صقر، عبدالعزيز بن عثمان (2011). الكويت والعراق: أزمة ميناء (مبارك) والبحث عن حلول دائمة، مجلة آراء حول الخليج، العدد (85).
- صقر، عبدالعزيز بن عثمان (2012)، الاتحاد الخليجي.. اقتناص الفرص قبل الندم على ضياعها، مجلة آراء حول الخليج، العدد (88).
- العبادي، نعمة (2012). سيناريوهات الواقع الأمني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي: رؤية استشرافية، مجلة آراء حول الخليج، العدد (89).
- عبد الملك، أحمد (2012). دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد: الفرص والتحديات، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92).
- عبد الملك، أحمد، (2005). التحديات الجديدة التي تواجه دول مجلس التعاون، مجلة آراء حول الخليج، العدد (5).
- العنزي، فالح شمخي (2012). الاتحاد الخليجي: الدوافع والمعوقات، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92).
- العويشق، عبد العزيز (2012). لماذا الاتحاد الخليجي؟ ولماذا الآن؟، صحيفة الوطن، 444 تموز 2012
- الغساني، خالد بن سالم (2012). مسيرة التعاون وحدوية، مجلة المسيرة، العدد الثاني الخمسون، السنة الرابعة.
- فاضل، يحيى صدقة (2012). دول الخليج العربية: الاتحاد أم الضعف، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92.
- فاضل، صدقة يحيى (1991). مجلس التعاون وأهم تحديات عقد التسعينات، مجلة دراسات سعودية، العدد الخامس.

- القلاب، موسى (2006). قوات درع الجزيرة بين التطوير وإعادة الهيكلة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 18.
- الكتبي، ابتسام سهيل، (2000). التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 257.
- كشك، أشرف محمد (2012). تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، مجلة المستقبل العربي، العدد (396).
- مشعل، عبد الواحد (2012). المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92)
- المشهداني، أكرم عبد الرزاق (2011). مسيرة التكامل القانوني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (القوانين الموحدة والاسترشادية أنموذجاً)، مجلة التعاون، العدد 74.
- المليفي، إبراهيم، (2004) خمس وعشرين عام من العمل العربي المشترك: مجلس التعاون العربي بوابة الوحدة الخليجية، مجلة العربي، وزارة الإعلام الكويتية، العدد 553.
- ناجي، محمد عباس، (2007). بعد ربع قرن مجلس التعاون الخليجي.. إلى أين؟، مجلة آراء حول الخليج، العدد (30).

ج) الرسائل الجامعية

- العجمي، فهد فلاح (2005). أثر التفاعلات السياسية الإقليمية على مستقبل تطبيع العلاقات الخليجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العنزى، ناصر (2008). مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية (1990-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- Fasano, Ugo and Iqbal, Zubair., (2003), **GCC countries: from Oil Dependence to Diversification**, Washington, DC : Internat. Monetary Fund,
- Kogan, Maurice., (1992). **Encyclopedia of Government and Politics**, New York: Routledge.
- Mohammed, Nadeya Sayed Ali., (2003), **Population and development of the Arab Gulf States : the case of Bahrain, Oman and Kuwait**, Aldershot: Ashgate.
- Peck, Malcolm C., (2010), **The A to Z of the Gulf Arab States**, Lanham, Md. : Scarecrow Press,